

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 3
كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري
قسم الصحافة
الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل:

المعالجة الإعلامية للحملة الانتخابية

لتشريعات 2012 في الصحافة الجزائرية

دراسة تحليلية لمحتوى يومي " الشروق " و " الخبر "
مذكرة مكملة لنيل الماجستير في علوم الإعلام والاتصال
تخصص صحافة

إشراف:
أ.د/ إدريس بولكعبيات

إنجاز:
شهيناز زياد

تاريخ المناقشة:

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	1- أ.د/ الطاهر أجعيم
مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	2- أ.د/ إدريس بولكعبيات
عضوا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ محاضر	3- د/ ليلي بن لطرش
عضوا	جامعة عنابة	أستاذ محاضر	4- د/ فتيحة اوهايبية

السنة الجامعية: 2012 / 2013

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



چ و و و و ی ی ی ی ی ی

چ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ
گ گ و و و و و و و و و و و و

" اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والبخل
والهم وعذاب القبر، اللهم آت نفسي تقواها وزكها
أنت خير من زكاها وأنت وليها ومولاها، اللهم إني
أعوذ بك من علم لا ينفع وقلب لا يخشع ومن نفس
لا تشبع ودعوة لا يستجاب لها"

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة

إلى " أمي الحنون "

إلى إخوتي، إلى عائلتي.

إلى من لم يبخل علي بدعوة التوفيق والنجاح

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل



شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، ومن يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه السادة العلام وأزواجه الطاهرات الكرام تسليماً كثيراً.

أجزل الشكر الخالص إلى الأستاذ الدكتور " إدريس بولكعبيات " على رحابة صدره، على صبره معي كل هذه المدة، على توجيهاته ونصائحه العلمية القيمة.

أشكر جميع الأساتذة الذين وجهوا مساري وأثروا رصيدي.

وفي الأخير أسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

شهيانز زياد

فهرس المحتويات

أ-ب مقدمة
29-1 الفصل الأول: موضوع الدراسة وإطارها المنهجي
2 1-1-1 موضوع الدراسة
2 1-1-1-1 تحديد المشكلة
5 1-1-2 أهمية الموضوع وأسباب اختياره
6 1-1-3 أهداف الدراسة
6 1-1-4 الدراسات السابقة
14 1-1-5 فرضية الدراسة
15 1-1-6 تحديد المفاهيم
16 1-1-7 براديجم الدراسة
22 1-2-1 الإجراءات المنهجية للدراسة
22 1-2-1-1 مجال الدراسة
24 1-2-2-1 مجتمع البحث (العينة)
26 1-2-3-1 المنهج
26 1-2-4-1 تحليل المحتوى أداة لجمع البيانات
28 هوامش الفصل الأول
54-30 الفصل الثاني: البرلمان في النظام السياسي الجزائري
31 1-2-1 البرلمان
37 2-2-1 نشأة وتطور التجربة البرلمانية في الجزائر
44 2-3-1 تكوين البرلمان الجزائري
47 2-4-1 وظائف البرلمان الجزائري
51 هوامش الفصل الثاني
77-55 الفصل الثالث: وسائل الإعلام والحملات الانتخابية
56 1-3-1 مفهوم الحملة الانتخابية
57 2-3-1 أنواع وأساليب الحملات الانتخابية
62 3-3-1 المبادئ التي تحكم الحملات الانتخابية
65 3-4-1 التنظيم التشريعي للحملة الانتخابية في الجزائر
70 3-5-1 وسائل الإعلام والحملة الانتخابية في الجزائر
74 هوامش الفصل الثالث

الفصل الرابع: تحليل محتوى يومي الشروق والخبر خلال الحملة الانتخابية لتشريعات ماي

158-782012
801-4- الحملة الانتخابية ليومي الشروق والخبر من حيث المضمون.....
1252-4- الحملة الانتخابية ليومي الشروق والخبر من حيث الشكل.....
173-159 النتائج العامة للدراسة
1601. عرض النتائج العامة للدراسة
1672. نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات
1693. نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة
1724. آفاق الدراسة
184-174 قائمة المراجع
245-185 ملاحق الدراسة
186 • ملحق رقم (01): استمارة تحليل المحتوى
222 • ملحق رقم (02): نماذج من يومي "الشروق" و"الخبر"
231 • ملحق رقم (03): يتضمن نتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني
239 • ملحق رقم (04): ملخصات الدراسة
240 أ- ملخص الدراسة باللغة العربية
242 ب- ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
244 ج- ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

فهرس الأشكال والجداول

18 نموذج روجرز و ديرنج Reger et Dearing يوضح أنواع الأجندة	الشكل رقم (1)
25 يوضح مفردات مجتمع البحث "للشروق اليومي"	جدول رقم (01)
25 يوضح مفردات مجتمع البحث "الخبر"	جدول رقم (02)
 يوضح تطور تمثيل التيارات السياسية داخل المجلس الشعبي خلال انتخابات	جدول رقم (03)
41 1997 و 2002	
 يوضح تمثيل الأحزاب السياسية داخل المجلس الشعبي الوطني خلال انتخابات	جدول رقم (04)
42 2007	
45 يوضح غرفتا البرلمان من حيث الانتخاب والتعيين	جدول رقم (05)
80 يبين مواضيع الحملة في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (06)
82 يبين مواضيع القضايا المتعلقة بالانتخابات في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (07)
85 يبين مواضيع القضايا المتعلقة بالحملة في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (08)
88 يبين مواضيع استخدام التكنولوجيا في الحملة في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (09)
89 يبين مواضيع العنف خلال الحملة في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (10)
91 يبين مواضيع الخطاب الحزبي في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (11)
93 يبين مواضيع المقاطعين للانتخابات في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (12)
94 يبين مواضيع قانون الانتخابات في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (13)
95 يبين مواضيع اللجان المراقبة للانتخابات في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (14)
97 يبين مواضيع الملاحظين الدوليين في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (15)
98 يبين حق الرد والتصحيح في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (16)
99 يبين الخطاب الاجتماعي للأحزاب في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (17)
102 يبين الخطاب الاقتصادي للأحزاب في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (18)
105 يبين الخطاب السياسي للأحزاب في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (19)
108 يبين الأسلوب الإيجابي للخطاب الحزبي في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (20)
111 يبين الأسلوب السلبي للخطاب الحزبي في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (21)
114 يبين الاتجاه حيال الأحزاب في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (22)
117 يبين الاتجاه حيال المقاطعين في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (23)
119 يبين الاتجاه حيال الحملة في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (24)
120 يبين الفاعلين في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (25)
123 يبين مصادر المعلومات في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (26)
125 يبين المساحة الإجمالية المخصصة للحملة الانتخابية في يوميتي الشروق والخبر	جدول رقم (27)

126 والخبر	جدول رقم (28)	يبين الصفحات التي توزعت عليها تغطية الحملة الانتخابية في يومي الشروق
129 والخبر	جدول رقم (29)	يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوئها الحملة الانتخابية في يومي الشروق
132 والخبر	جدول رقم (30)	يبين استخدام الصور والرسوم في يومي الشروق والخبر
133 والخبر	جدول رقم (31)	يبين المساحة المخصصة للأحزاب في يومي الشروق والخبر
136 والخبر	جدول رقم (32)	يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوئها مواضيع الأحزاب في يومي الشروق
140 والخبر	جدول رقم (33)	يبين الصفحة الأولى لكل حزب في يومي الشروق والخبر
143 والخبر	جدول رقم (34)	يبين الصور والرسوم الخاصة بالأحزاب في يومي الشروق والخبر
146 والخبر	جدول رقم (35)	يبين المساحة المخصصة للمقاطعين للانتخابات في يومي الشروق والخبر
148 والخبر	جدول رقم (36)	يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوئها مواضيع المقاطعين للانتخابات في يومي الشروق والخبر
149 والخبر	جدول رقم (37)	يبين الصفحة الأولى للمقاطعين للانتخابات في يومي الشروق والخبر
150 والخبر	جدول رقم (38)	يبين الصور والرسوم الخاصة بالمقاطعين للانتخابات في يومي الشروق والخبر
151 والخبر	جدول رقم (39)	يبين المساحة المخصصة للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في يومي الشروق والخبر
153 والخبر	جدول رقم (40)	يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوئها مواضيع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في يومي الشروق والخبر
154 والخبر	جدول رقم (41)	يبين الصور والرسوم الخاصة باللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في يومي الشروق
155 والخبر	جدول رقم (42)	يبين المساحة المخصصة للملاحظين الدوليين في يومي الشروق والخبر
157 والخبر	جدول رقم (43)	يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوئها مواضيع الملاحظين الدوليين في يومي الشروق
158 والخبر	جدول رقم (44)	يبين الصور والرسوم الخاصة بالملاحظين الدوليين في يومي الشروق والخبر

مقدمة

تعتبر المنظومة الإعلامية وليدة النظام السياسي القائم، فما وسائل الإعلام إلا انعكاس للبنى السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات التي توجد فيها، إذ يتعدر علينا فهم الخطاب الإعلامي بمعزل عن السياق العام الذي ينتج فيه، بالنظر إلى العلاقة الوظيفية بين وسائل الإعلام عامة والمنظومة السياسية خاصة.

ومن ذلك أضحى هذه الوسائل وعلى رأسها الصحافة المكتوبة أداة أساسية في عمليات التسويق السياسي للبرامج ولأحزاب خصوصا في الجزائر، التي عرفت تغييرات جذرية على مستوى نظامها السياسي جراء ما أفرزته أحداث الخامس من أكتوبر 1988 من تحولات كانت بمثابة المخاض الذي تولدت عنه فترة الانتقال نحو الديمقراطية بإرساء دستور 1989، رغم ما صاحب هذا المصطلح من شكوك باعتباره مجرد مقولة نظرية عند الكثير من المحللين للشأن السياسي، انطلاقا من الممارسات التي طبعت مختلف الانتخابات.

إلا أن هذه التعددية ساهمت في إثراء الساحة الإعلامية بالعديد من الصحف التي تعدُّ مكسبًا كبيرًا للفضاء الإعلامي الجزائري، قدمت من خلاله خطابًا لم يعهده القارئ مسبقا. كما أن الانتشار الواسع لهذه الصحف أثر بشكل أو بآخر على بناء الرأي العام، خاصة أثناء المواعيد الانتخابية التي شهدتها الجزائر رئاسية كانت أو نيابية أو محلية.

فرغم الأهمية التي تكتسبها الانتخابات الرئاسية، إلا أن الأحداث التي عرفتھا المنطقة العربية في الآونة الأخيرة جعلت من تشريعات ماي 2012 على قدر كبير من الأهمية لدى مختلف الفاعلين والنخب السياسية من جهة ولدى الشارع الجزائري من جهة أخرى، وبما أن الصحافة الجزائرية الخاصة والعمومية جزء من الكيان العام للمجتمع تأخذ على عاتقها نصيبًا وافرًا من المسؤولية في التعامل مع مختلف الظروف لاسيما الاستثنائية منها كما هو حال الحملة الانتخابية لتشريعات 2012، فهي بذلك تسعى لطرح مختلف الرؤى والبرامج الحزبية وفقا لما يقتضيه الحدث وبما يناسب أجندتها.

وعليه تسعى دراستنا هذه إلى رصد طبيعة معالجة الصحافة الجزائرية للحملة الانتخابية لتشريعات ماي 2012 من خلال يوميّتي "الشروق" و "الخبر" بالكشف عن أجندة هاتين الجريدتين خلال هذا الحدث الانتخابي.

ولهذا الغرض، قسّمت الدراسة إلى أربعة (04) فصول، فُصلت بالشكل التالي:

◀ الفصل الأول: معنون ب"موضوع الدراسة وإطارها المنهجي"، قُسم على جزئين الأول متعلق بموضوع الدراسة طرحت فيه الإشكالية وكل ما يتعلق بها، أما الجزء الثاني فخصص للإجراءات المنهجية التي طبقت على الدراسة الإمبريقية.

◀ الفصل الثاني: خُصص للحديث عن موقع البرلمان في النظام السياسي الجزائري انطلاقاً من تحديد مفهوم البرلمان، نشأته وتطوره في الجزائر، تكوينه وصولاً إلى وظائفه.

◀ الفصل الثالث: خُصص لوسائل الإعلام والحملات الانتخابية، وذلك بالتطرق إلى مفهوم الحملة الانتخابية، أنواعها وأساليبها، مبادئها، التنظيم التشريعي لها في الجزائر، ليختتم الفصل بالحديث عن العلاقة بين وسائل الإعلام والحملة الانتخابية في الجزائر.

◀ الفصل الرابع: عرض فيه تحليل محتوى يوميّتي "الشروق" و "الخبر" خلال الحملة الانتخابية لتشريعات ماي 2012 من حيث المضمون والشكل.

بعدها تم عرض النتائج العامة للدراسة، ومناقشتها في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة، لتقدم آفاق الدراسة التي يمكن الاستعانة بها لدراسة ما لم يتم دراسته في هذا البحث.

الفصل الأول: موضوع الدراسة وإطارها المنهجي

1-1- موضوع الدراسة

1-1-1- تحديد المشكلة.

1-1-2- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

1-1-3- أهداف الدراسة.

1-1-4- الدراسات السابقة.

1-1-5- فرضية الدراسة.

1-1-6- تحديد المفاهيم.

1-1-7- براديجم الدراسة.

1-2- الإجراءات المنهجية للدراسة

1-2-1- مجال الدراسة.

1-2-2- مجتمع البحث (العينة).

1-2-3- المنهج.

1-2-4- تحليل المحتوى أداة لجمع البيانات.

هوامش الفصل الأول

1-1- موضوع الدراسة:1-1-1- تحديد المشكلة:

تلعب الصحافة دورًا فعالاً في التعامل مع الأحداث اليومية، إذ تعتبر على غرار باقي وسائل الإعلام وسيلة لصنع الرأي العام. لتأخذ بذلك دور الوسيط بين النظام السياسي والجمهور، حيث تعكس المواضيع التي تطرحها التغييرات الطارئة في المحيط الاجتماعي السياسي للمجتمع، فأى تحول سياسي أو نشاط حزبي،... الخ يلقي صدى إعلامياً حسب طبيعة الجريدة من جهة وخطها الافتتاحي الذي يبرز من خلال أجندتها وترتيبها للمواضيع. ويُحمّل الطابع البنائي الوظيفي الصحافة المكتوبة عديد المسؤوليات خصوصاً في مجال الاتصال السياسي، ما يجعلها تضطلع بوظائف عديدة في سياق التحول الديمقراطي.

وتعكف الصحافة المكتوبة الجزائرية على تزويد قرائها بمختلف المستجدات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي، إذ بعد الانفتاح السياسي والإعلامي الذي عرفته الجزائر، أصبحت الصحافة تلعب أدواراً أخرى كتحفيز المواطن على المشاركة السياسية في مجالاتها المختلفة.

فهيمنة القطاع الخاص على الساحة الإعلامية بظهور عديد العناوين الخاصة والمتخصصة والأسبوعيات إلى جانب الإعلام العمومي، ساهم في تدعيم التجربة الديمقراطية، وغيّر طبيعة وشكل وترتيب المادة المنشورة، مما أتاح خيارات جديدة للرأي العام من خلال الطرح التعددي للرؤى.

هذا التطور الكمي والنوعي الذي أثر على الممارسة السياسية التي شهدت ظهور أحزاب وجمعيات جديدة، وعلى الممارسة الإعلامية التي واكبت هاته التعددية والوضعية السياسية الجديدة، سمح للصحافة أن تكون فاعلاً في الصيرورة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري.

إن تجربة التعددية الجزائرية لازالت تجربة فنية، إلا أن الصحافة قطعت أشواطاً وغدت أداة أساسية لترسيخ الديمقراطية في بلد عرف نظامه السياسي وحتى إعلامه الكثير من الأزمات.

لطالما شكلت الانتخابات بالنسبة للجزائر رهاناً كبيراً، فقد كانت أحد مفاتيح الحل لانحياز المرحلة الانتقالية بإقرار التعددية السياسية والحزبية والإعلامية التي انطلقت بعد الموافقة على دستور 1989، فمنذ إعادة العمل بالمسار الانتخابي في 1995 أُجريت الانتخابات في مناخ متوتر، ارتبط في أحيان كثيرة بهاجس المقاطعة الشعبية، وعليه طرح إشكالية المشاركة السياسية التي تعتبر أحد المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة خصائص الثقافة السياسية لأي بلد.

إلا أنه في الفترة الأخيرة عرفت المنطقة العربية إجمالاً سلسلة من التغييرات الهيكلية الطابع في الأنظمة الاجتماعية والسياسية، فحالة الحراك السياسي والاجتماعي أو ما عرف إعلامياً " بالربيع العربي" في كثير من الدول العربية، والتي تمخض عنها تحولات جذرية على مستوى أنظمة الحكم بانتقال السلطة إلى أحزاب جديدة إسلامية، جعل الجزائر تعيش تحت وقع ضغط جهوي، فكل الدول المجاورة للجزائر عرفت تغييراً بثورة شعبية كما هو حال تونس وليبيا ومصر.

في ظل هذا الوضع المشحون والمنعكس بطريقة أو بأخرى على الوضع الداخلي للبلاد، بادر النظام الجزائري إلى إصلاح سياسي كخطوة استباقية نابعة من قراءة للخارطة الجيوسياسية في المنطقة العربية وللتكيف مع التغييرات الحاصلة في البيئة الإقليمية للجزائر. سلسلة الإجراءات والإصلاحات التي أعلنت عنها السلطات الجزائرية لترسيخ وتعميق المسار الديمقراطي حسب ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم 15 أفريل 2012، تُرجمت بصور قوانين جديدة للجمعيات والأحزاب السياسية وللاقتخابات والإعلام- قانون الإعلام جانفي 2012-، قوانين انتقدتها المعارضة إذ لم ترتقي حسبها إلى مستوى الإصلاح، لتشكل بذلك حدثاً وموضوعاً مثيراً للجدل وموضع نقاش لدى الشارع الجزائري.

في خضم هذه الظروف انطلقت حملة انتخابية لتشريعات تعتبر الخامسة منذ إقرار التعددية في فيفري 1989، وهي انتخابات عادية أتت في ظروف وطنية وجهوية ودولية استثنائية، حيث تُعد مرحلة مهمة في مسار الإصلاحات التي بادر بها الرئيس وتوفرت لها شروط جيدة قياساً بالانتخابات

السابقة، فالمسألة تتعلق بمسار انتخابي زكاه الملاحظون الدوليون والهيئات الوطنية في الداخل، رغم حالة الترقب الداخلية والخارجية التي طبعتها.

وبطبيعة الحال، لعبت الصحافة الجزائرية العامة منها والخاصة على غرار يوميي الشروق والخبر دوراً فاعلاً في الحملة الانتخابية، فهي مسوق المادة الإعلامية للجمهور والوسيط الفاعل من منطلق العلاقة التي تربط هذين المتغيرين في حدث يعكس مدى مشاركة المواطن الجزائري في تقرير مصيره من جهة، واختيار الحزب أو الشخص المناسب ليكون ناطقاً باسمه من جهة أخرى لتكون بذلك الصحافة المكتوبة الجزائرية مصدرًا يستقي منه القارئ المعلومات حول المستجدات الحاصلة على الساحة السياسية، فمن الواضح أن العلاقة بين الحملة الانتخابية والصحافة الجزائرية الخاصة علاقة تأثير وتأثر، بناءً على ما أكدته نتائج دراسات أكاديمية تناولت هذا الموضوع (جدلية العلاقة بين الصحافة الخاصة والنظام السياسي الجزائري عموماً)، ومن خلال الدور الوظيفي المنوط بالصحافة خلال الحملات خصوصاً انتخابات تشريعية ماي 2012 استثنائية الظرف، المصحوبة بمخاوف عديدة.

إن معالجة الصحافة لهذا الحدث الاستثنائي سيكون موضوع دراستنا، حيث تتأثر المعالجة بطبيعة الجريدة وخطها الافتتاحي المتبع أجندة معينة في ترتيب مواضيع الحملة من حيث الشكل والمضمون، والذي ينعكس على قرارات الناخب الجزائري أو الرأي العام. وعليه سنحاول في دراستنا معرفة الدور الوظيفي البنائي الذي تلعبه الصحافة الجزائرية الخاصة من خلال معالجتها للحملة الانتخابية لتشريعية 10 ماي 2012 من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

كيف غطت يوميّتا الشروق والخبر الحملة الانتخابية لتشريعية 10 ماي 2012 من

حيث الشكل والمضمون؟

1-1-2- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

للموضوع أهمية يمكن تحديدها فيما يلي:

① الظروف العامة التي أحاطت بهذه الحملة الانتخابية وهذه التشريعات بالذات، إذ جاءت في توقيت حساس بالنسبة للجزائر في ظل مناخ عام داخلي وخارجي يعيش حالة توجس وترقب، ما جعلها تختلف عن سابقاتها، فحالات الترقب والضغط الخارجي على الجزائر، جعلها حدثاً متداولاً ومسألة حساسة، فالحدث متعلق بحرية اختيار.

② إضافة إلى أن سلسلة الإصلاحات التي أُعلن عنها والتي مست بشكل مباشر عملية الانتخابات من جهة والصحافة الخاصة من جهة أخرى تزيد من أهمية دراستنا خصوصا ملازمة هاجس المقاطعة الشعبية لهذا الاستحقاق.

وعليه تعاضم الدور النقدي للصحافة، فيما يخص القضايا السياسية من اتصال سياسي، تسويق سياسي وخصوصاً "الحملة الانتخابية" في ظل الأوضاع الحساسة والتي تفرض على الإعلاميين التأقلم معها ومنه معالجتها حسب ما تقتضيه.

أما الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع فيمكن أن نوجزها فيما يلي:

للم سبب ذاتي: يتمثل في رغبة شخصية برزت من خلال متابعة هذه الحملة في الصحافة الخاصة.
للم أسباب موضوعية:

× خصوصية الموضوع المرتبطة بخصوصية الزمان والمكان والأجواء العامة الداخلية والخارجية التي رافقت الحملة الانتخابية.

× ارتباط هذا الموضوع بظروف استثنائية دفعتني لمحاولة معرفة كيف يتعامل إعلاميي وصحفيي الصحافة الخاصة مع هذا الوضع الحساس من خلال معالجتهم لهاته الحملة.

1-1-3- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في رصد وتحليل المعالجة الإعلامية ليوميتي "الشروق" و"الخبر" تجاه الحملة الانتخابية لتشريعات ماي 2012.
- 2- معرفة مدى تحقيق الحياد الإعلامي خلال تغطية نشاطات الأحزاب و المترشحين، وما إذا كانت موضوعية في التعامل مع هذا الحدث، ومدى التزام الصحافة الخاصة "الشروق اليومي" و"الخبر" بالمهنية والتي تظهر أساسًا كما سبق أن ذكرت بتناولهم جميع الفاعلين السياسيين وإفساح المجال أمامهم لعرض برامجهم دون تمييز.
- 3- المقارنة بين يوميتي "الشروق" و"الخبر" لمعرفة ما إذا اعتمدتا على أجنحتين متباينتين.

1-1-4- الدراسات السابقة:

من خلال عملية البحث تمكنا من الحصول على مجموعة من الدراسات لها صلة بموضوع الانتخابات وبالتحديد فترة الحملة الانتخابية، منها ما تناول الانتخابات المحلية ومنها ما تناول الانتخابات الرئاسية، وهي عبارة عن رسائل ماجستير في علوم الإعلام والاتصال ما عدا دراسة "زكرياء بن صغير" التي نشرت بمجلة العلوم الإنسانية. وقد تم ترتيب هذه الدراسات حسب أهميتها وقربها الشديد من موضوع دراستنا، حيث رتبنا ترتيبا تنازليا من الأقرب إلى الأقل قرنا. وفيما يلي ملخصات لهذه الدراسات:

➤ **الدراسة الأولى:** رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال للباحث "الحسن رزاق"، تحمل عنوان "الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة- دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي-"، قدمها عام 2010 بجامعة منتوري قسنطينة.

طرح الباحث التساؤل الرئيسي التالي:

كيف عالجت الصحافة الجزائرية أحداث الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من حيث الشكل ومن حيث المضمون؟

انبثقت عنه مجموعة تساؤلات فرعية:

- ① ما هي مختلف المؤشرات المعبرة عن اهتمام الصحافة الخاصة بالحملة الانتخابية كحدث متداول؟
- ② ما هي مجموعة المواضيع والقضايا التي شكلت القرار الإعلامي للصحافة الجزائرية الخاصة من خلال تغطيتها لأحداث الحملة الانتخابية؟
- ③ هل التزمت الصحافة الخاصة بمعيار عدم التحيز في معالجتها للشؤون ذات الصلة بكل من:
 - أ- المترشحين الستة.
 - ب- دعاة المقاطعة.

◀ **أهداف الدراسة:** تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقديم مدى حيادية وبالتالي موضوعية الصحافة الجزائرية الخاصة في التعامل مع أحداث الحملة الرئاسية.

◀ **المنهج:** استخدم الباحث المنهج الوصفي .

◀ **عينة الدراسة:** تم اختيار صحيفتي الشروق اليومي والخبر لاعتبارات التوزيع والسحب والخط الافتتاحي، إذ تظهرا في معالجتهما للأحداث تميزاً مهنيًا غالباً ما يبدو من خلال التناول النقدي لكثير من المواضيع حسب تبرير الباحث.

وقد قام بإخضاع جميع الأعداد التي صدرت فترة الحملة الانتخابية، على امتداد 19 يوماً، عدا 3 أعداد لصحيفة الخبر صدرت أيام جمع الحملة الانتخابية، وقد أسقطت من التحليل لضمان دراسة مقارنة بين اليوميتين وفق الأهداف المحددة.

◀ **الأداة:** استخدم الباحث أداة تحليل المحتوى.

◀ **نتائج الدراسة:** تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

① اهتمت الصحيفتان محل الدراسة بشؤون الحملة الانتخابية، وكانت الشروق اليومي أكثر اهتماماً بشؤون الحملة مقارنة بالخبر.

② اهتمت الصحيفتان بالحملة الانتخابية كحدث متداول.

③ لقد أرادت صحيفة الخبر وفق ما يبدو دفع القارئ العادي إلى التفكير في العملية السياسية على نحو سلبي، من خلال ترسيخ فكرة سلطوية النظام السياسي في الجزائر التي يعتبر خيار الاستمرارية ترجمة صريحة لها.

أما الشروق اليومي فرغم تأكيدها بصورة حيادية على الفساد المالي والسياسي داخل السلطة وكذا تدهور الأوضاع المعيشية للمواطن، فإنها لم تدخر جهدا في دفع القارئ العادي إلى التفكير بإيجابية في العملية الانتخابية كجزء من العملية السياسية، وتبعاً لذلك ضرورة الالتفاف حول خيار الاستمرارية الذي لاشك أنه استمرارية أيضا لنظام الحكم القائم.

④ اتضح تدريجياً من خلال الدراسة المكتبية أن صحيفتي الخبر والشروق اليومي جانبتا الحياد والموضوعية في معالجتهم للشؤون ذات الصلة بكل من المرشحين الستة ودعاة المقاطعة.

➤ **الدراسة الثانية:** موسومة بـ: "صورة السلطة خلال رئاسيات 2009 في الصحافة الجزائرية - دراسة مقارنة بين يوميي الخبر والشروق -" وهي عبارة عن رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، للباحثة " ليلي بولكعبيات " قدمت سنة 2010 بجامعة منتوري قسنطينة. تدور هذه الدراسة حول سؤال رئيسي مفاده:

ما هي الصورة التي تشكلت للسلطة عبر الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2009، فهل هي صورة مرغوبة أم صورة مذمومة؟
 < فروض الدراسة: وضحت الباحثة الفرضيتين التاليتين:

① - اختلفت يوميتا " الخبر " و " الشروق " حول بناء صورة السلطة السياسية في الجزائر خلال رئاسيات 2009 إلى حد التناقض حيث شكلت "الخبر" صورة سلبية ، بينما شكلت " الشروق " صورة إيجابية عن السلطة.

② هناك أجدتان مخفيتان متناقضتان ليوميي " الخبر " و " الشروق " تحكمان عملية بناء الصورة للسلطة السياسية في الجزائر، حيث تعمل " الخبر " وفق أجندة التوحد مع المعارضة بينما تعمل " الشروق " وفق " أجندة " التوحد " مع السلطة.

➤ **أهداف الدراسة:** حددت أهداف الدراسة فيما يلي:

1- الكشف عن ملامح صورة السلطة السياسية في الجزائر كما مارستها يوميي "الخبر" و "الشروق" خلال رئاسيات 2009.

2- الكشف عن ما إذا كانت هناك أجندة مخفية ليوميتي "الخبر" و"الشروق" إزاء النظام السياسي القائم في الجزائر.

3- إجراء مقارنة بين الصورة التي رسمتها يومية "الخبر" وتلك التي رسمتها يومية "الشروق" للنظام السياسي في الجزائر خلال رئاسيات 2009. والكشف من خلال ذلك ما إذا اعتمدت اليوميتين على أجندتين متناقضتين أم متشابهتين.

◀ المنهج : استخدمت الباحثة المنهج الكمي.

◀ مجال الدراسة: تمثل في يوميتا "الخبر" و"الشروق"، لأنهما تسحبان يوميا ما يزيد عن مليون نسخة، وعليه هيمنتها على فضاء القراءة ومطالعة الصحافة في الجزائر - حسب تقرير الباحثة-.

◀ العينة: طبق أسلوب الحصر الشامل لمفردات المجتمع المبحوث الذي ضم 38 مفردة موزعة بالتساوي بين يوميتي "الخبر" و"الشروق" خلال الحملة، و18 مفردة موزعة كذلك بالتساوي بين اليوميتين "الخبر" و"الشروق" بعد إعلان النتائج.

◀ أداة جمع البيانات: استخدمت تحليل المحتوى لجمع البيانات.

◀ نتائج الدراسة: توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها:

① أظهرت يومية "الشروق" تفاعلاً أكبر من يومية "الخبر" مع موضوع الحملة الانتخابية، لكن دون أن يظهر ذلك تمييزاً أو انحيازاً لأي من المترشحين. وقلة اهتمام لدى "الخبر" يخفي أجندة وهي التجانس مع المعارضة المقاطعة للانتخابات.

② صورة الانتخابات كما رسمتها "الخبر" و"الشروق" لم تكن متشابهة، فالخبر رسمت صورة سلبية تماماً، أما "الشروق" فقد فعلت عكس ذلك حيث رسمت للانتخابات صورة إيجابية تماماً.

③ توجد مؤشرات دالة بصور غير مباشرة على أن "الشروق" و"الخبر" استندتا إلى أجندتين مختلفتين إلى حد التناقض، فللشروق أجندة مخفية تقوم على "التوحد مع السلطة"، أما للخبر أجندة تقوم على "التوحد مع المعارضة" المقاطعة والرافضة لكل ما يأتي من السلطة الحالية.

➤ **الدراسة الثالثة:** معنونة بـ "صورة الأحزاب السياسية من خلال الانتخابات المحلية 2007 في الصحافة الجزائرية-دراسة وصفية تحليلية لمضمون يومية الخبر-" للباحثة "زينب خالفة" وهي عبارة عن رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قدمت بجامعة منتوري سنة 2008.

طرحت الدراسة تساؤل جوهرى مفاده:

كيف قدمت يومية "الخبر" صورة الأحزاب السياسية خلال حملة الانتخابات المحلية لـ 29 نوفمبر 2007؟

◀ **فروض الدراسة:** تسعى الدراسة لاختبار الفرضيتين التاليتين:

① عاجلت يومية "الخبر" الحملة الانتخابية لمحيات 2007، بتجرد نسبي بالنسبة للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات.

② الصورة التي رسمتها يومية "الخبر" للأحزاب السياسية المشاركة في الحملة الانتخابية، تنسجم نسبيا مع النتائج التي حققتها هذه الأحزاب في الانتخابات.

◀ **أهداف الدراسة:** حُددت في هدفين:

1- التعرف على الطرق والآليات التي تنتهجها الصحافة في عملية تقديم الصور الذهنية للأحزاب السياسية خلال الحملة الانتخابية.

2- محاولة توضيح العلاقة بين تقديم يومية "الخبر" لصورة ذهنية معينة للأحزاب وبين التزامها بالحياد وأخلاقيات المهنة في تقديمها لهذه الصور، لما له من وقع وتأثير على السلوك الانتخابي.

◀ **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الكمي.

◀ **مجال الدراسة:** اختارت الباحثة يومية "الخبر"، لأنها تعتبر أولى الصحف على المستوى الوطني من حيث السحب والمقروئية - حسب تبرير الباحثة -

كما اعتمدت الحصر الشامل لجمع أعداد يومية "الخبر" الصادرة طيلة أيام الحملة الانتخابية المحلية لنوفمبر 2007 أي 18 عددًا باستثناء 3 أعداد لم تصدر فيها الصحيفة لأنها أيام عطل (يوم الجمعة) وعليه استخدمت 16 مفردة.

◀ **أداة جمع البيانات:** استخدمت الدراسة تحليل المحتوى.

◀ نتائج الدراسة: أهم نتائج الدراسة تمثلت فيما يلي:

① - قدمت " الخبر " صورة عن انشغال الأحزاب السياسية بمواضيع السياسة الوطنية في حملة مخصصة للانتخابات المحلية.

② - رسمت " الخبر " صورة عن عدم تحكم الأحزاب السياسية في تقنيات التسويق السياسي .

③ - يومية " الخبر " لم تكن محايدة ومتجردة كلياً في معالجة الحملة الانتخابية للأحزاب المشاركة في الانتخابات من خلال إبرازها لآبائها السلبي نحو جميع الأحزاب .

" الخبر " من الصحف التي من الممكن أن تساهم في تشكيل الرأي العام .

➤ **الدراسة الرابعة:** عبارة عن رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، معنونة بـ: " الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004 في التلفزيون الجزائري - دراسة تحليلية وصفية لنشرة الثامنة -"، قدمها الباحث " عادل جربوعة" عام 2007 بجامعة منتوري قسنطينة. طرحت هذه الدراسة التساؤل الرئيسي بالشكل الآتي:

كيف جاءت الحملة الانتخابية لرئاسيات الثامن أبريل 2004 في نشرة الثامنة للتلفزيون الجزائري في الفترة الممتدة من 18 مارس إلى 5 أبريل من حيث الشكل والمضمون؟

◀ **فروض الدراسة:** تم وضع فرضيتين هما:

① اعتمد التلفزيون الجزائري في نشرة الثامنة نموذج موحد وثابت طيلة الفترة المحددة للحملة الانتخابية لرئاسيات 8 أبريل 2004.

② يطبق التلفزيون الجزائري موضوعية إعلامية في مجال التغطية الإخبارية لنشرات الثامنة أثناء فترة الحملة الانتخابية الرئاسية.

◀ **أهداف الدراسة:** تتمثل أهم أهداف الدراسة في :

1- تسليط الضوء على الدور الإخباري للتلفزيون أثناء فترة الحملات الانتخابية .

2- وضع نموذج لنشرات أخبار خاصة بالحملات الانتخابية وتحديدًا الرئاسية انطلاقًا من الحملات السابقة.

3- تقدير مدى احترافية التلفزيون الجزائري في تقديمه لنشرات أخبار أثناء ظرف حملة انتخابية رئاسية.

◀ المنهج: استخدام الباحث المنهج المسحي، المسح الوصفي التحليل.

◀ مجال الدراسة: اختار الباحث نشرة الثامنة المقدمة في القناة الأولى الأرضية للتلفزيون الجزائري،

حيث تمتد الدراسة على الفترة القانونية للحملة الانتخابية 8 أبريل 2004.

معتمداً على أسلوب الحصر الشامل لنشرات الأخبار المعروضة طيلة أيام الحملة الانتخابية، والتي بلغ عددها 19 يوماً أي 19 نشرة أخبار.

◀ أداة جمع البيانات: اعتمد على تحليل المحتوى كما استخدم أدوات: التسجيل على أشرطة فيديو والملاحظة.

◀ نتائج الدراسة: أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

① - تأكدت فرضيتا الباحث عن نموذجية نشرة الثامنة وعدم موضوعية التلفزيون الجزائري خلال حملة 2004.

② - أخذت الحملة الانتخابية الأولوية في نشرة الثامنة، ويعد قالب الخبر أكثر القوالب استخداماً.

③ - أخذت المواضيع الوطنية السياسية حصة الأسد في تغطيات الحملة الانتخابية، كما غلب الاتجاه المؤيد في تغطيات المواضيع.

④ - أكثر الأساليب الإقناعية استخداماً هي الاستمالات العاطفية.

➤ **الدراسة الخامسة:** دراسة نشرت بمجلة العلوم الإنسانية الصادرة عن جامعة محمد خيضر

-بسكرة- الجزائر، في عددها 20 أعدّها الباحث "بن صغير زكرياء"، تحمل عنوان: "تكنولوجيا الاتصال والحملات الانتخابية دراسة مقارنة لإستخدامات وتأثيرات الصحافة المطبوعة والانترنت في الانتخابات الرئاسية 2004 بالجزائر"، نشرت سنة 2010.

تتجلى مشكلة البحث في معرفة ما يمكن أن تضيفه الانترنت للحملات الانتخابية في الجزائر مقارنة بما تقدمه الصحافة الجزائرية؟ وما هي أهم الخصائص والمميزات التي تنفرد بها الوسيلة الجديدة على غيرها من الوسائل في مجال الدعاية الانتخابية؟ وإلى أي مدى يمكن أن تهدد المستقبل الدعائي للصحافة المطبوعة؟

◀ المنهج: استخدمت الدراسة منهج المسح الوصفي التحليلي.

◀ مجتمع البحث: تتمثل في الصحف المطبوعة الجزائرية ممثلة في صحيفتي "الخبر" و"الشروق" الناطقتين باللغة العربية، وصحيفتي « El watan » و« Liberté » الناطقتين باللغة الفرنسية. فهم أكثر الصحف انتشارًا - حسب تبرير الباحث -.

وقد اعتمد الباحث الحصر الشامل لجمع الأعداد محل الدراسة منذ بدأ عملية الترشيحات وأثناء الحملة الانتخابية الرسمية، أما فيما يخص المجتمع الثاني فقام الباحث بحصر شامل لكل مواقع المرشحين على الانترنت منذ الانطلاقة الأولى لكل موقع.

◀ أداة جمع البيانات: استخدم الباحث أداة تحليل المحتوى.

◀ نتائج الدراسة: أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- ① تجاوزت مواضيع الحملة الانتخابية 30% من حجم المواضيع الكلية للصحف محل الدراسة.
- ② كشفت الدراسة وجود شخصيات فاعلة ركزت عليها الصحف بخلاف المرشحين وهي التي يُعتقد أن لها تأثير جماهيري واسع.
- ③ معظم التغطيات والتقارير الإخبارية كانت تركز على عنصرين أساسيين كانا محل خلاف لدى المرشحين وهما ملفا قانون الأسرة والمصالحة أو الاستئصال وتعكس هذه الملفات طبيعة القضايا التي تفرض نفسها على الشعب الجزائري في هذه المرحلة.
- ④ كشفت الدراسة أن تأثير الانترنت (المواقع السياسية) في الجزائر ليس بدرجة كبيرة حيث أن 25% من مستخدمي الانترنت فقط كان لهم إطلاع على مواقع المرشحين عبر الانترنت والمشاركة فيها بفعالية.
- ⑤ هناك تزايد في إقبال جمهور الناخبين على المواقع السياسية في الجزائر والاهتمام بأخبار الحملات الانتخابية باعتبارها أحد أسرع الوسائل الإعلامية و أكثرها انتشارًا.

✍ التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال قراءتنا للدراسات السابقة تبين ما يلي:

- 1- تتجه الدراسات السابقة على اختلافها إلى تأكيد العلاقة بين الصحافة المكتوبة الخاصة والسلطة السياسية في الجزائر، وعلى الدور الفاعل الذي تلعبه الصحافة الجزائرية الخاصة في فترة الحملات الانتخابية سواء كان دور يرمي إلى تقديم صور إيجابية للمتلقين أو سلبية في غالب الأحيان، كما

أكدته وتشاركت فيه مختلف الدراسات السابقة ماعدا دراسة "عادل جربوعة" المتعلقة بالتلفزيون الجزائري ذو الهوية القانونية العمومية ودراسة "زكرياء بن صغير" المتعلقة باستخدام الانترنت وقت الحملة الانتخابية مقارنة بالصحافة المطبوعة، ولو أن جانب المقارنة لم يظهر في النتائج.

2- الاستفادة في تحديد المشكلة البحثية وأهميتها وتحديد وصياغة أهداف الدراسة وتكوين خلفية ومعرفة عن تطور الأوضاع السياسية في الجزائر، وقد اشتركت الدراسات السابقة (ماعدا دراسة عادل جربوعة) ودراستنا في الاهتمام بالمرحلة الانتقالية التي عرفتها الجزائر والسير نحو التعددية السياسية والإعلامية على وجه الخصوص، ولو أن دراسة زكرياء بن صغير تقاطعت مع دراستنا في شقها المتعلق بالصحافة المطبوعة وأساساً فيما يخص يومي "الخبر" و"الشروق"، إضافة لذلك استفدنا من مختلف الدراسات في صياغة استمارة تحليل المحتوى من جهة ومن نتائج الدراسات السابقة في تفسير نتائج الدراسة الحالية (الاستفادة في الجانب التطبيقي) من جهة أخرى.

1-1-5- فرضية الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى لاختبار الفرضية التالية لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً:
① عاجلت يوميتا "الشروق" و "الخبر" الحملة الانتخابية لتشريعات 2012 وفق أجندتين مختلفتين.
المؤشرات:

✍ من حيث طبيعة المواضيع المغطاة.

✍ من حيث بناء مواضيع الأحزاب (ترتيبها، حجم تغطيتها، إرفاقها بالصور، موقعها).

✍ من حيث نوع الفاعلين .

✍ من حيث الحياد إزاء الأحزاب السياسية.

✍ من حيث توظيف القالب الفني.

✍ من حيث طبيعة المصادر.

6-1-1- تحديد المفاهيم:

من الضروري تحديد وتعريف بعض المفاهيم التي وردت في هذه الدراسة، رغبة في إزالة الغموض واللبس الذي قد يحدث للدارس، يوجد مفهومين أساسيين وهما "المعالجة الإعلامية" و"الحملة الانتخابية"، فهما بمثابة "الرئة" التي يتنفس منها موضوع الدراسة. سنكتفي في هذا العنصر بتحديد مفهوم "المعالجة الإعلامية" في حين سنتطرق لمفهوم "الحملة الانتخابية" ولتعريف "البرلمان" في الفصلين المخصصين لهما.

مفهوم المعالجة الإعلامية:

عرف قاموس الإعلام Dictionnaire de l'information المعالجة الوثائقية أو الوثائق على أنها: "مجموعة العمليات المتعلقة بالوثائق المكتسبة من جديد لتأمين دخولها المادي والفكري"⁽¹⁾. ونقصد بالمعالجة الطريقة التي تتناول بها الصحف حدث معين وفقا لسياسة تحريرية معينة تتحدد بناءً على سياسة الصحيفة و ملكيتها. وعليه تهتم بطريقة تقديم الأفكار والقضايا أيهما تم التركيز عليه وإبرازه وأيهما جرى إهماله. فالمعالجة تعني ممارسة الشيء ومزاولته، هذا المعنى الأخير يلائم طبيعة دراستنا. وقد عرف المعجم الإعلامي الإعلام على أنه: "عملية دينامية تهدف إلى توعية وتثقيف و تعليم وإقناع مختلف فئات الجماهير التي تستقبل موادها المختلفة وتتابع برامجها و فقراته، ويجب أن يكون هناك فكرة تدور حول معنى معين يهدف مرسلها إرسالها إلى تلك الجماهير"⁽²⁾.

ويعرف الإعلام أيضا على أنه: "فعل النقل الموضوعي للأحداث الحقيقية والمؤكدة"⁽³⁾. أما الموسوعة الإعلامية فعرفت الإعلام على أنه: "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير و اتجاهاتهم وميولهم"⁽⁴⁾. وقد تمّ تبني المعنى الأخير، وذلك لتناسبه مع طبيعة الدراسة.

وعليه نقصد بالمعالجة الإعلامية: الطريقة التي عرضت من خلالها كل من يوميتي الشروق والخبر الوقائع والأحداث في إطار زمكاني معين ورصد وكشف علاقاتها وأبعادها المختلفة المتعلقة بموضوع الحملة الانتخابية لتشريعات 10 ماي 2012.

1-1-7- براديجم الدراسة:

ستعالج هذه الدراسة من خلال البراديجم الوظيفي: "الذي ينظر إلى المجتمع على أنه كل تنظيمي، يفسر مختلف عناصره بالوظيفة التي تؤديها فيه" (5).

ويعتبر نموذج ترتيب الأولويات أحد أشكال البراديجم الوظيفي والتي ستساعدنا على رصد أجندة كل من يوميتي الخبر والشروق تجاه الحملة الانتخابية لتشريعات ماي 2012.

تنسب نظرية وضع الأجندة إلى كل من ماكومبس وشو Maccombs et Shaw عام 1972، عندما حاولا تفسير كيفية وأسباب تفكير الناس في بعض القضايا الاجتماعية واختلاف معدل الاهتمام بها⁽⁶⁾، إذ يُعد ماكومبس وشو أول من أجرى اختبار إمبريقي لنظرية ترتيب الأولويات، فاعتمدت دراستهم على أسلوب تحليل المحتوى للتعرف على الكيفية التي قدمت بها الصحف والمجلات والتلفزيون الأخبار السياسية عن المرشحين والقضايا الانتخابية خلال فترة زمنية معينة، كذلك أجرى الباحثان مسحًا على الجمهور في منطقة "شايل هيل" Chapell-Hill ومنطقة شمال كاليفورنيا خلال انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 1968، وأشارت نتائج الدراسة إلى صحة فرض الدراسة وهو "بينما قد يكون لوسائل الإعلام تأثير محدود على نوع أو شدة الاتجاهات، إلا أنه يفترض أن تقوم وسائل الإعلام بتجسيد الأولويات للحملات السياسية، ويكون لتلك الوسائل تأثير على شدة الاتجاهات نحو القضايا السياسية المثارة"، حيث لاحظ الباحثان وجود علاقة ارتباط قوية بين التصويت الانتخابي، وأولويات القضايا التي طرحتها وسائل الإعلام⁽⁷⁾. وقد أُستعير اسم هذه النظرية من فكرة جدول الأعمال الذي يبحث في اللقاءات والاجتماعات والذي يطلق عليه أجندة⁽⁸⁾.

تقرر سلطة وسائل الإعلام أي القضايا المغطاة وتحدد طريقة تغطيتها وترتيبها حسب الأهمية وإلى ذلك . يصف ماكومبس وشو وضع الأجندة على أنها عملية تسمح للجمهور تقرير ما هو مهم

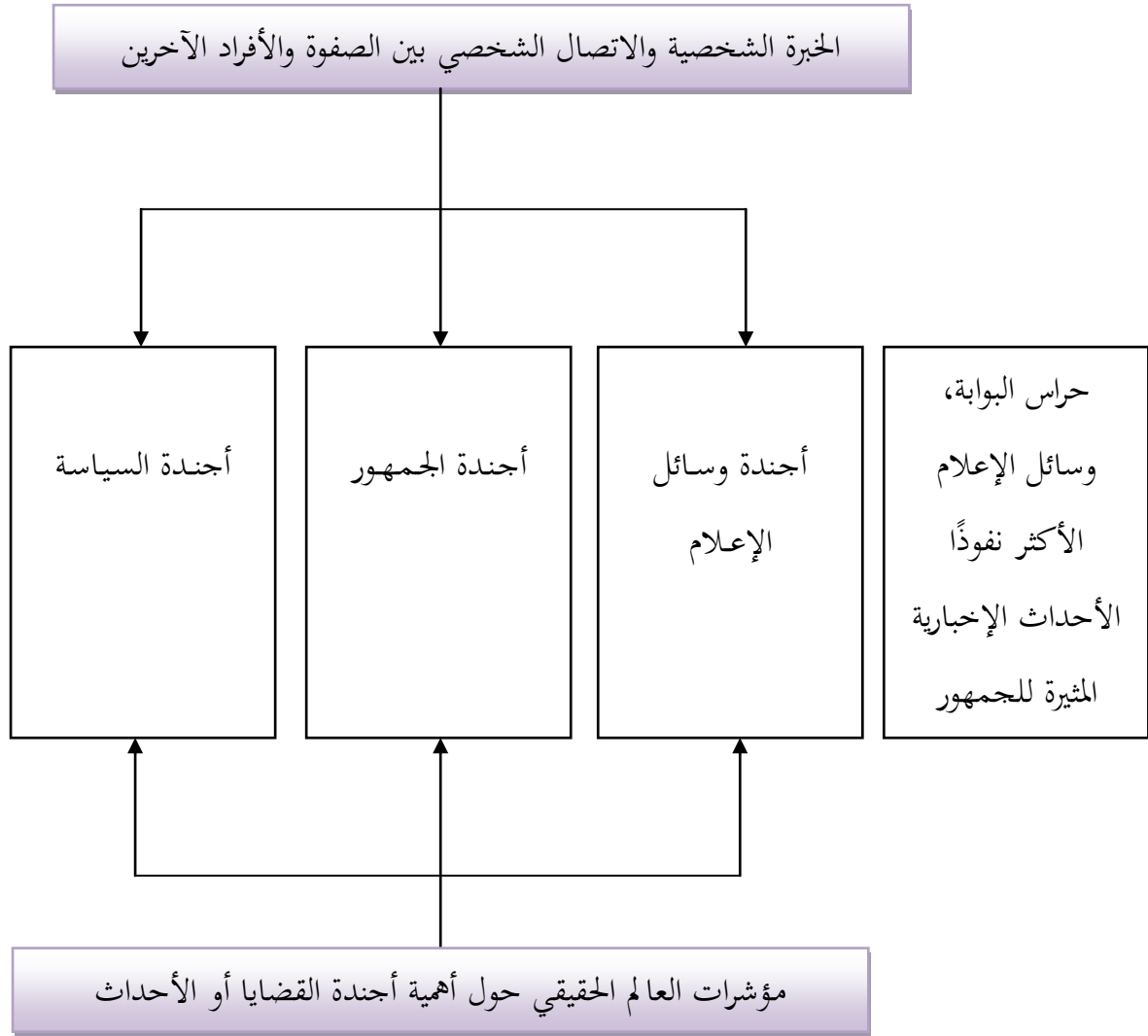
من قائمة محدودة من القضايا، حيث تخبر وسائل الإعلام الجمهور عن قيمة ما يفكرون فيه أي ما يجب التفكير فيه⁽⁹⁾.

وتتضمن عملية وضع الأجندة 03 اتجاهات بحثية متميزة، وفيما يلي عرض تفصيلي لأنواع الأجندة⁽¹⁰⁾:

1- الأجندة السياسية أو أجندة المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة أو أجندة صانعي القرار السياسي العامة ودوائر صنع القرار، وأولويات اهتمام صانعي القرار متغيرًا تابعًا لها.

2- أجندة الإعلام Media Agenda : وهي تناقش طبيعة وترتيب القضايا الواردة في وسائل الإعلام والتي تعرفنا باختيارات الوسائل، وقد درس هذا الجانب بتعمق لانج و لانج 1983 Lang et Lang ورايس 1991 Rais وأوضحت الدراسات تأثير أجندة الإعلام على أجندة العامة، وقد توصلت الدراسات إلى عدة نتائج أهمها يمتد إلى أجندة السياسيين أيضا، حيث يمكن أن تؤثر وسائل الاتصال بشكل واسع ومباشر على أجندة الحكومة وصانعي القرار.

3- أجندة العامة Public Agenda : وهي التي تتخذ من اهتمامات الجمهور متغيرًا تابعًا لها، وقد بدأ هذا الاتجاه على يد Maccombs et shaw في عام 1972، ويشير لفظ أجندة العامة أو أجندة الجمهور إلى 5 مكونات: أجندة المجموعات المهتمة، أجندة وسائل الإعلام، أجندة الجمهور العام، أجندة القرار وأجندة السياسة، حيث يتم مزج كل هذه الأجندات للوصول إلى أجندة الجمهور.

الشكل (1): نموذج روجرز و ديزنج *Reger et Dearing* يوضح أنواع الأجندة (11)

عملياً تتمثل وظيفة ترتيب الأولويات، وضع الأجندة كوظيفة تأثيرية لوسائل الإعلام في كونها نصيراً أكبر في صنع الثقافة السياسية للجمهور، بحيث تربط بين تصور إدراك الناس للواقع السياسي وبين الشؤون والاهتمامات السياسية اليومية، ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام من خلال وظيفة ترتيب الأولويات - وضع الأجندة - دوراً اجتماعياً، بتحقيق الإجماع حول بعض الاهتمامات عند الجمهور، التي يمكن أن تترجم فيما بعد باعتبارها رأياً عاماً⁽¹²⁾.

وللإشارة يتأثر ترتيب الأولويات بمجموعة من المتغيرات الخاصة بطبيعة القضايا، من حيث هي ملموسة أم مجردة، ودرجة فضول الجمهور نحو القضايا، أهمية القضايا والخصائص الديموغرافية للجمهور،

مدى استخدام الاتصال المباشر، توقيت إثارة القضية، نوع الوسيلة الإعلامية المستخدمة والمدى الزمني المطلوب لإحداث التأثير⁽¹³⁾.

✎ فروض النظرية:

توجد علاقة ارتباطية ايجابية بين أجندة وسائل الإعلام وأجندة الجمهور، فاهتمام الصحيفة بقضايا معينة وإبرازها والتركيز عليها شكلاً ومضموناً يجعل تلك القضايا في مقدمة اهتمامات الجمهور نتيجة لقراءته الصحيفة، وهكذا بالنسبة لباقي وسائل الإعلام⁽¹⁴⁾ فوفق افتراض ماكومبس وشو، لا تتمثل وظيفة وسائل الإعلام في القول للجماهير فيما يجب أن يفكروا، ولكن في ماذا يجب أن يركزوا انتباههم⁽¹⁵⁾. فأجندة وسائل الإعلام توجه انتباه الجمهور لبعض المواضيع السياسية، إذ أن وسائل الإعلام الإخبارية تخبر الجمهور بما هو مهم⁽¹⁶⁾.

كلما زاد تركيز وسائل الإعلام على قضية معينة كلما ساعد ذلك على أن تزداد أهمية هذه القضية لدى الجمهور، ولكن الجدير بالذكر أن الأجندة الإعلامية لا تتفق بشكل كبير مع "مؤشرات العالم الواقعي" فيمكن أن يبرزوا قضية هامة ويهملون قضية أخرى أقل أهمية⁽¹⁷⁾.

✎ التيارات المعاصرة والمستقبلية في دراسات وضع الأجندة:

تحدد أهم التيارات في الآتي:

1- رصد ودراسة التأثيرات السلوكية لعملية وضع الأجندة ، حيث هناك دليل علمي مستمد من المستوى الثاني لوضع الأجندة وهو التأطير يمكن من خلاله قياس نوع من التأثيرات السلوكية، لأن سمات القضية التي يتم التركيز عليها عبر التغطية الإخبارية من الممكن على سبيل المثال أن تؤثر بصورة مباشرة في توجيه الرأي العام وهو الأمر الذي ألححت إليه دراسة Gitlin عام 1980، وأكدته أيضا دراسة Page et Shapiro عام 1992 والتي أثبتت نتائجها أن التغطية الإخبارية التلفزيونية للقضايا الخارجية على مدار 12 عامًا أدت إلى بروز هذه القضايا لدى الرأي العام من خلال تفضيلات مفرداته لهذه القضايا وكان له مردود سلوكي ملحوظ حول القضايا نفسها⁽¹⁸⁾.

2- انتقلت دراسات ترتيب الأولويات مع ظهور هذا الاتجاه الحديث من متغير مستقل إلى متغير تابع، واستبدلت السؤال "من يضع أجندة الجمهور؟" بالسؤال "من يضع أجندة وسائل الإعلام؟".

3- توسيع مفهوم وضع الأجندة ليشمل أيضا مفهوم بناء الأجندة والبرهنة العلمية على صحته وهي عملية تجميعية ينشر فيها كل من وسائل الإعلام والحكومة والمواطنين بعضهم في بعض، حيث يهتم مدخل بناء الأجندة بدرجة كبيرة بالتعرف كيف تصبح الموضوعات الواردة بالتغطية لوسائل الإعلام "قضايا" وذلك على عكس دراسات وضع الأجندة التي تهتم بالعلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور، وقد سمح هذا الاتجاه الجديد في استخدام النظرية في بحوث الاتصال الجماهيري في مجالات غير مجال الأخبار الذي انحصرت فيه لمدة طويلة⁽¹⁹⁾.

4- عدم اقتصار مجال وضع الأجندة على القضايا والأحداث فقط، هناك تيار معاصر ضمن دراسات وضع الأجندة يركز على بروز المرشحين ووضعهم ضمن أولويات اهتمام الرأي العام بهم كما في دراسات King ، Maccombs وآخريين، Weaver وآخريين⁽²⁰⁾.

من الجدير بالذكر، أن هذه النظرية تلقت انتقادات عديدة منها:

■ إغفال دراسات ترتيب الأولويات التأثير التراكمي لمضامين وسائل الإعلام، وركزت على الآثار قصيرة الأمد.

■ لا يوجد تحديد قاطع من الأسبق أجندة الجمهور أو أجندة الإعلام؟ ولما لا يكون الفرض بالعكس هو الصحيح بأن الجمهور هو الذي يضع أجندة وسائل الإعلام⁽²¹⁾.

■ انتقد كل من Davis et Robinson الدراسات السابقة التي اختبرت افتراضات نظرية وضع الأجندة بإهمالها للتأثيرات المحتملة لما يفكر فيه الناس خاصة ما يتعلق منها بالإجابة عن بعض الأسئلة مثل: من؟ وأين؟ ولماذا؟ فقد ركزت فقط على إجابة سؤال ماذا؟.

■ يواجه الدور التقليدي للصحف كواضع للأجندة أو كمنتقي للأخبار التي يتعرض لها الجمهور تحديًا في عصر الانترنت كوسيلة إعلام معاصرة، نظرًا لتزايد دور مستخدميها خاصة فيما يقررونه من هذه الأخبار التي يرغبون في التعرض لها، وهو ما يطرح سؤالًا عن ما إذا كانت النظرية مازالت ملائمة ويمكن

اختبار افتراضاتها وابتكار تطبيقات إمبريقية لها في ظل وسائل الإعلام الجديدة مقارنة بما كان عليه حالها خلال وجود وسائل الإعلام التقليدية قبل عصر هذه الوسائل الإعلامية الجديدة⁽²²⁾.

وعلى الرغم من تلك الانتقادات، فبحوث ترتيب الأولويات ساهمت في زيادة فهم دور وسائل الإعلام في المجتمع خصوصاً ما يتعلق بفترة الانتخابات والحملات الانتخابية.

البعد الوظيفي لنظرية ترتيب الأولويات في الدراسة:

اعتمدت نظرية ترتيب الأولويات في هذه الدراسة كمدخل نظري لاعتبارات:

تتم هذه النظرية على وجه التحديد بالأخبار السياسية من بين محتويات وسائل الإعلام، ويتضح الدور المؤثر لهذه الوسائل من خلال عملية وضع الأجندة بتركيزها على أنواع معينة من القضايا المثارة والمناقشة أثناء الحملة الانتخابية.

كما أن فترة الحملات الانتخابية تشهد زخم وكثافة معلوماتية مصادرها مختلف الفاعلين السياسيين سواء كانوا مرشحين أو أحزاب أو مسؤولين سياسيين أو غيرها من القوى السياسية التي تظهر في هذه الفترة، وهنا يبرز دور الصحافة المكتوبة في تعاملها مع هذا الكم المعلوماتي، خصوصاً في هذه الانتخابات، حيث كل صحيفة ستعامل مع هذا الوضع وفق أجندة معينة من حيث اختيارها للمواضيع وترتيبها في سلم الأولويات، إذ أنها قادرة على التأثير في اتجاهات واختيارات الناخبين بناءً على ما تحمله من عروض سياسية (وهنا نقصد أساساً الحراك والنشاط الذي تشهده هذه الفترة)، فالصحافة على غرار التلفزيون تعدُّ مصدرًا أساسيًا للمعلومات السياسية بالنسبة للناخب، فتحاول توجيه اهتمامه لمواضيع معينة من خلال المواد المنتقاة من قبل حراس البوابة. إن أكثر ما يهمننا في هذه الدراسة هو القائم بالاتصال أو حارس البوابة المتمثل في يومي الشروق والخبر وليس المستقبل، وبما أن هذه النظرية تُعنى بجانب معين بالوسيلة الإعلامية من خلال أجندة الإعلام فهي ستكون مرتكزاً علمياً يمكننا الاستفادة منه.

ارتباط نشأة هذه النظرية بالحملات الانتخابية جعل منها مرتكزاً أساسياً في موضوعنا بناءً على افتراضاتها المرتبطة بذلك، فعلى الرغم من أنها تُعنى بالعلاقة بين الصحافة والرأي العام إلا أننا سنركز

أساسًا على أجندة الإعلام كما سبق وأن أشرنا، إذ سنحاول معرفة ما إذا كانت لوسائل الإعلام خطة غير معلنة في ترتيبها للأحداث، فهذه الأخيرة لا ترتب نفسها بل حارس البوابة من يتولى هاته المهمة، ومنه سنسعى لتفسير ما قدمته يوميتي الخبر والشروق خلال الحملة الانتخابية لتشريعات 2012 في الجزائر، كمحاولة للإجابة عن التساؤل الرئيسي وللتأكد من صحة الفرضية، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الصحافة الجزائرية الخاصة والنظام السياسي الجزائري وتأثير هذا النظام على خياراتها (الصحافة المكتوبة كوسيلة إعلامية).

1-2- الإجراء المنهجي للدراسة:

1-2-1- مجال الدراسة:

وقع الاختيار على يوميتي الخبر والشروق بطريقة قصدية وراعت الدراسة في ذلك الاعتبارات الآتية:

- اعتبار التوزيع: توزعان على نطاق واسع وطنيا.
- اعتبار المقرئية: تملك هاتين اليوميتين حيزًا معتبرًا من مساحة المقرئية في الجزائر.
- اعتبار متوسط الطبع: حيث متوسط طبع يومية الخبر بلغ: 465227 ألف نسخة، أما الشروق اليومي فبلغ: 531984 ألف نسخة.

1- يومية الشروق اليومي:

"الشروق اليومي" جريدة يومية وطنية مستقلة شاملة تصدر عن مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ظهرت سنة 2000 وكان أول عدد لها في 2000/11/02، تكونت من مهنيين قدماء كانت لهم الخبرة والممارسة من قبل.

بعد أشهر من صدورهما صارت تحتل المرتبة الثانية في الجزائر بسحب تجاوز آنذاك 300 ألف نسخة، وفي عام 2005 كانت انطلاقة جديدة للشروق اليومي عن طريق تجديد الطاقم الصحفي والإداري بالكامل. هذه الإستراتيجية أثمرت نتائجها، حيث مع عام 2007 صارت تحتل المرتبة الأولى وطنيا ومغاريا، فشهدت تطورًا مستمرًا تجاوز مليون نسخة يوميًا.

يقع مقر الجريدة بالجزائر العاصمة، رئيس تحريرها محمد يعقوبي، وتعتمد الجريدة كذلك نسخة الكترونية متوفرة على الموقع الإلكتروني: "Echoroukonline"⁽²³⁾.

تحمل اليومية شعار: " رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب".

2- يومية الخبر:

" الخبر " جريدة يومية وطنية مستقلة شاملة، صدر العدد الأول للجريدة في 01 نوفمبر 1990 بمعية مجموعة صحافيين شباب، قدموا من يومي "المساء" و "الشعب" الناطقتين باللغة العربية ومن يومي: « Le Soir » و « Le Matin » الناطقتين باللغة الفرنسية⁽²⁴⁾.

بعد مرور سنوات من تأسيسها، صارت تمثل أول سحب في الجزائر بمعدل نصف مليون نسخة يوميًا، حيث بلغ عدد سحب صحيفة الخبر في سنة 2004 إلى 2006 500.000 نسخة يوميًا، كما بلغ التوزيع الصعيدين الوطني والدولي.

جريدة "الخبر" ذات أسهم محدودة، توظف 215 شخصًا منهم 72 صحفيًا دائمًا و 03 مصورين وكاريكاتوريين، تملك "الخبر" 48 مكتبًا عبر التراب الوطني و 7 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية، وحوالي 100 مراسل متعاون عبر الوطن.

أنشأت الخبر في 1995 مصلحة لتوزيع يومية "الخبر" ثم لتوزيع عناوين أخرى من يوميات ودوريات، وفي سنة 2005 استقلت مصلحة "الخبر" للتوزيع وأنشأت مؤسسة "الخبر لتوزيع الصحافة". انتقلت إلى مقرها الجديد بجريدة عام 2008، حيث كانت في السابق تتخذ من دار الصحافة مقرًا لها، وللخبر فروع:

● الخبر تسليية: أسبوعية مخصصة للألعاب.

● الخبر حوادث: نصف شهرية مخصصة للحوادث.

● الخبر سات: نصف شهرية مخصصة لبرامج التلفزة.

● الخبر الرياضي: يومية.

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة المصادف لـ 03 ماي من كل سنة، تكافئ "الخبر" الصحفي الشجاع الممارس لمهنته سواء في الجزائر أو في دولة أخرى.

فجائزة الخبر الدولية أنشئت في 28 ماي 1998 تخليدًا لذكرى المهنة عمر أورتيلان رئيس تحرير الجريدة، الذي اغتيل في 3 أكتوبر 1995، وتكرم الخبر من خلالها كافة الصحافة الجزائرية⁽²⁵⁾.

✎ المجال الزمني: تمتد الدراسة على الفترة القانونية للحملة الانتخابية لتشريعات 10 ماي 2012 والممتدة من 15 أبريل إلى 6 ماي، ما يعادل 3 أسابيع قانونية.

1-2-2- مجتمعات البحث (العينة):

يتركب المجتمع من وحدات ومجموعة أشخاص أو عناصر لها نفس الميزة وتهم الباحث⁽²⁶⁾، حيث يتعين عليه تحديد ما إذا يجمع بياناته من كل وحدات المجتمع الذي حدده أم من عينة، وسنطبق في دراستنا هذه أسلوب الحصر الشامل، وذلك لمحدودية المجتمع المبحوث والذي يتشكل من مفردات قليلة العدد ومحدودة بفترة زمنية "3 أسابيع" وهي المدة القانونية للحملة الانتخابية من 15 أبريل إلى 6 ماي 2012، أي 21 عددًا ليومية الخبر و 21 عددًا لجريدة الشروق اليومي، ما يعادل 42 عددًا. وبما أن هذه الدراسة عبارة عن دراسة وصفية تحليلية للشروق اليومي والخبر، فسنعوم بحصر كل أعداد هاتين اليوميتين الصادرتين في الفترة المذكورة آنفًا.

جدول (01) يوضح مفردات مجتمع البحث
"للشروق اليومي"

جدول (02) يوضح مفردات مجتمع البحث
ليومية "الخبر"

العدد	رقم العدد	تاريخ الصدور
1	6686	الأحد 15 أبريل 2012
2	6687	الاثنين 16 أبريل 2012
3	6688	الثلاثاء 17 أبريل 2012
4	6689	الأربعاء 18 أبريل 2012
5	6690	الخميس 19 أبريل 2012
6	6691	الجمعة 20 أبريل 2012
7	6692	السبت 21 أبريل 2012
8	6693	الأحد 22 أبريل 2012
9	6694	الاثنين 23 أبريل 2012
10	6695	الثلاثاء 24 أبريل 2012
11	6696	الأربعاء 25 أبريل 2012
12	6697	الخميس 26 أبريل 2012
13	6698	الجمعة 27 أبريل 2012
14	6699	السبت 28 أبريل 2012
15	6700	الأحد 29 أبريل 2012
16	6701	الاثنين 30 أبريل 2012
17	6702	الأربعاء 02 ماي 2012
18	6703	الخميس 03 ماي 2012
19	6704	الجمعة 04 ماي 2012
20	6705	السبت 05 ماي 2012
21	6706	الأحد 06 ماي 2012

العدد	رقم العدد	تاريخ الصدور
1	3626	الأحد 15 أبريل 2012
2	3627	الاثنين 16 أبريل 2012
3	3628	الثلاثاء 17 أبريل 2012
4	3629	الأربعاء 18 أبريل 2012
5	3630	الخميس 19 أبريل 2012
6	3631	الجمعة 20 أبريل 2012
7	3632	السبت 21 أبريل 2012
8	3633	الأحد 22 أبريل 2012
9	3634	الاثنين 23 أبريل 2012
10	3635	الثلاثاء 24 أبريل 2012
11	3636	الأربعاء 25 أبريل 2012
12	3637	الخميس 26 أبريل 2012
13	3638	الجمعة 27 أبريل 2012
14	3639	السبت 28 أبريل 2012
15	3640	الأحد 29 أبريل 2012
16	3641	الاثنين 30 أبريل 2012
17	3642	الأربعاء 02 ماي 2012
18	3643	الخميس 03 ماي 2012
19	3644	الجمعة 04 ماي 2012
20	3645	السبت 05 ماي 2012
21	3646	الأحد 06 ماي 2012

1-2-3- المنهج:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستخدم المنهج الكمي الذي يهدف إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة⁽²⁷⁾، إذ تعتبر الأرقام التي يتم جمعها ذات دلالة كيفية، وهو ما يتماشى مع دراستنا التي تتعامل مع بيانات كمية. وسنستخدم كذلك المنهج المقارن للمقارنة بين يوميي الشروق والخبر في معالجتهم للحملة الانتخابية لتشريعات 2012.

1-2-4- تحليل المحتوى أداة لجمع البيانات:

استخدمت الدراسة تحليل المضمون لتحليل المادة الإعلامية المنشورة في يوميي "الشروق" و "الخبر" طيلة مدة الحملة الانتخابية لتشريعات ماي 2012.

وسيستخدم تحليل المضمون حسب تعريف برنارد برلسون Berlson الذي يرى أن: "تحليل المحتوى تقنية بحث تستهدف البحث الموضوعي المنظم وغالبًا ما يكون كميًا لمحتويات الظاهرة الاتصالية"⁽²⁸⁾ فهو: "تقنية بحث للوصف الموضوعي، المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للظواهر الاتصالية من أجل تفسيرها وشرحها"⁽²⁹⁾.

وتم انتهاج أسلوب تحليل المحتوى باعتباره يمكننا من جمع وتحليل مختلف البيانات والمعلومات الخاصة بهذا البحث، حيث يمكننا من القيام بتحليل داخلي ليوميي "الخبر" و "الشروق" لمعرفة أجندة كل منهما.

ويقسم المضمون إلى وحدات تحليل وفئات تحليل، كما توضحه استمارة تحليل المحتوى.

أ- وحدات التحليل:

تم استخدام وحدة "الموضوع أو الفكرة"، وحدة المساحة حيث اعتمدنا وحدة الصفحة لقياس مساحة المواضيع المتعلقة بالحملة.

ب- فئات التحليل: تم استخدام الفئات التالية:

◆ فئات المضمون: ماذا قيل؟

● فئة الموضوع: قسمت الحملة من حيث مضمونها إلى مجموعة مواضيع تمثلت في:

القضايا المتعلقة بالانتخابات، القضايا المتعلقة بالحملة، استخدام التكنولوجيا في الحملة، العنف خلال الحملة، الخطاب الحزبي، المقاطعين للانتخابات، قانون الانتخابات، اللجان المراقبة للانتخابات، الملاحظين الدوليين وحق الرد والتصحيح.

وقد قسمت هذه المواضيع بدورها إلى مواضيع أخرى فرعية.

● فئة الاتجاه: للكشف عن ما إذا كان المضمون إيجابياً أو محايداً أو سلبياً من الحملة.

● فئة الفاعل: تتمثل في كل الفاعلين السياسيين في الساحة السياسية الجزائرية من: القادة والمتحدثون الرسميون باسم الأحزاب السياسية، مترشحين للانتخابات، أعضاء الأحزاب السياسية، مقاطعين للانتخابات، اللجان المحلية، اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، الهيئة القضائية المكلفة بالإشراف القضائي على الانتخابات، وزارة الداخلية، رئيس الجمهورية، أعضاء الحكومة، سلطات محلية، ملاحظين دوليين، المواطن، منظمات مجتمع مدني، المقصيون من الانتخابات، شخصيات، آخرون.

● فئة المصدر: تحرير مركزي، مراسلون، وكالة الأنباء الجزائرية، الإذاعة الوطنية، الانترنت، دون توقيع.

◆ فئات الشكل: كيف قيل؟

● فئة حجم الاهتمام: لمعرفة المساحة التي توليها اليوميتين للحملة إجمالاً وللأحزاب.

● فئة موقع نشر المادة: بالنسبة للصفحات: صفحة أولى، صفحات داخلية، صفحة أخيرة.

● فئة النوع الصحفي: لمعرفة القالب الفني المستخدم في اليوميتين أثناء تغطيتهما للحملة

الانتخابية: خبر، تقرير، حديث،... الخ

● فئة الصور والرسوم: لمعرفة ما إذا كانت المادة الإعلامية مرفقة بصورة أو ليست مرفقة. ولمعرفة ما

إذا استخدمت الرسوم الساخرة أو لم تستخدمها.

هوامش الفصل الأول:

- (1) Serge Cacy et d'autres, Dictionnaire de l'information, Armand Colin, Paris, 3^{ème} édition, 2008, P 265.
- (2) محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، الأردن، ط1، 2006، ص 28.
- (3) Valerie Sacriste, Communication et medias sociologie et l'espace médiatique, éditions Foucher, Vanves, 2007, P30-31.
- (4) محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مجلد1، ط1، 2003، ص 310.
- (5) أ. لارامي ب. فالي، البحث في الاتصال عناصر منهجية، ترجمة: ميلود سفاري وآخرون، مخبر علم اجتماع الاتصال، الجزائر، دط، 2004، ص 70.
- (6) أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2009، ص 16.
- (7) حسن عماد مكاوي، نظريات الإعلام، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص 192.
- (8) بسام عبد الرحمان المشاقبة، نظريات الإعلام، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 92.
- (9) Dictionary of media studies, A and C black publisher, London, 1st published, 2006,P6.
- (10) عاطف عدلي العبد، نهي عاطف العبد، نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 2008، ص 344-345.
- (11) احمد زكريا أحمد، مرجع سابق، ص 34.
- (12) صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط5، 2006، ص 147.

- (13) حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط4، 2003، ص 293.
- (14) محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2010، ص 310.
- (15) Judith Lazar, La science de la communication, édition dahlab, Alger, 2^{ème} édition, 1993, P119.
- (16) Lynda lee Kaid, christina hotz Bacha, Encyclopedia of political communication, sage publications, united states of America, 2007, P12.
- (17) عاطف عدلي العبد، نهي عاطف العبد، مرجع سابق، ص 342.
- (18) أحمد زكريا أحمد، مرجع سابق، ص 52.
- (19) عاطف عدلي العبد، نهي عاطف العبد، مرجع سابق، ص 348.
- (20) أحمد زكريا أحمد، مرجع سابق، ص 57-58.
- (21) عاطف عدلي العبد، نهي عاطف العبد، مرجع سابق، ص 350-351.
- (22) أحمد زكريا أحمد، مرجع سابق، ص 66-67.
- (23) www.9alam.com visite le 12/07/2012.
- (24) M'hamed Rabah, la presse algérienne journal d'un défi, chihab édition, 2007, P27.
- (25) <http://ar.wikipedia.org> visite le 12/07/2012.
- (26) موريس أنجوس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2004، ص 100.
- (27) Luc Bonneville et d'autres, Introduction aux méthodes de recherche en communication, les éditions de la chenelière, Canada, 2007,P88.
- (28) Pierrette Rongée, Méthodes des sciences sociales, Dalloz, Paris, 2^{ème} édition, 1975, P54.
- (29) Omar Aktouf, Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations- Une introduction à la démarche classique et une critique, les presses de l'université du Québec, Montréal, 1987, P122.

الفصل الثاني: البرلمان في النظام السياسي الجزائري

2-1- البرلمان.

2-2- نشأة وتطور التجربة البرلمانية في الجزائر.

2-3- تكوين البرلمان الجزائري.

2-4- وظائف البرلمان الجزائري.

هوامش الفصل الثاني

2-1- البرلمان:

يتفق أغلب فقهاء القانون على أن كلمة برلمان ترجع في أصلها إلى اللغتين الفرنسية والانجليزية، والتي ظهرت في القرن 13 للإشارة إلى أي اجتماع للمناقشة. والكلمة مستقاة من الفعل الفرنسي « parler » بمعنى التكلم، كما أطلق الاصطلاح أيضا على المكان الذي يحدث فيه الاجتماع، « parlement » في اللغة الفرنسية و « parliament » في اللغة الانجليزية (1).

والبرلمان هيئة تمثيلية وتداولية، تمثيلية بتركيبتها، تداولية بطريقة عملها. فبتأمين تمثيل الشعب يفرض البرلمان تدريجيا في المؤسسات السياسية (2).

فالبرلمان يتولى السلطة التشريعية وتمثل وظيفته الأصلية في وضع التشريعات التي تحكم مختلف أنواع الأنشطة ذات الأهمية في الدولة، سواء تعلقت هذه الأنشطة بالأفراد، أم تعلقت بهيئات الدولة المختلفة. كما تقوم هذه السلطة بممارسة نوع من الرقابة على أجهزة الدولة التنفيذية بصورة أو بأخرى تختلف حسب نوع النظام السياسي المطبق (3). فالقانون في الدول الديمقراطية، بطريقة استثنائية هو التعبير المباشر لإرادة المواطنين ... لكن عمليا، القانون بصورة تقريبية حصرية هو التعبير عن إرادة ممثلي الشعب (القانون البرلماني) (4).

تعتبر الهيئة التشريعية أو المجلس التشريعي "البرلمان" على مر التاريخ، البوتقة التي تنصهر فيها كل الآراء والأفكار ويتمتع في رحابه كل الطوائف ذات المصالح، بينما في المجالس المعاصرة فإن المسموح لهم بالمناقشة في حرم المجالس التشريعية هم النواب أو ممثلوا الشعب (5).

يُعرف البرلمان بعدة تسميات كثيراً ما نلاحظ ترديدها وهي في الحقيقة ذات دلالة واحدة وتشير لنفس المصطلح "البرلمان"، وتستخدم في اللغات المختلفة: المجلس التشريعي أو مجلس الشعب أو مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أو مجلس الجمعية الوطنية أو مجلس الأمة أو المجلس الوطني أو المجلس النيابي، وغيرها من الأسماء.

تجدر الإشارة إلى أن البرلمانية كنظام تختلف عن البرلمان من حيث المفهوم، فوفق المصطلحات القانونية ل: « chateau briand » النظام البرلماني يخلق ويشكل البرلمان، ويقدم له في نفس الوقت وظيفة التنشيط أو وظيفة سيطرة هذا الأخير (البرلمان)، فوفق المؤلف " البرلمانية نظام يقدم الكلمة الأخيرة للبرلمان" (6).

يمكن أن يتخذ البرلمان في تشكيلته صورًا مختلفة، لكنه من الناحية العملية تعرف السلطة التشريعية شكلين رئيسيين، نظام المجلس النيابي الواحد أو الفردي (le système monocaméral) ويتمثل في غرفة برلمانية واحدة، ونظام ازدواج المجلس النيابي "نظام المجلسين" (le système bicaméral) والمتمثل في غرفتين برلمائيتين.

وتأخذ كثير من دول العالم بنظام المجلس الواحد وتفضله على نظام المجلسين لاعتبارات متعددة يمكن إيجازها فيما يلي (7):

- 1- سرعة الانجاز واتخاذ المواقف واختصار الوقت والإجراءات وتجنب تكرار المناقشات وما قد يقع في حالة ازدواج البرلمان من خلافات.
- 2- أن المجلس الثاني عادة ما يشكل افتئاتا على الديمقراطية. فكثيرًا ما يضع العقبات في سبيل إعداد القوانين التي يريدها المجلس المنتخب، رغم أنه أقل اعتمادًا على الانتخاب في تكوينه من المجلس الأول.
- 3- أن وحدة سيادة الأمة تقتضي وحدة السلطة التشريعية التي تعبر عن هذه السيادة.

في حين يذهب فريق من الفقهاء إلى تفضيل نظام المجلسين، فحسبهم الغرفة الثانية تأكيد للنظام الديمقراطي وضمن العمل الجيد للبرلمان وباقي مؤسسات النظام السياسي، وإن وجود غرفة ثانية يعني وبدون منازع تفادي ليس فقط شلل البرلمان بل وكل النظام السياسي للبلاد (8). يمكن إيجاز مبررات وأسباب الأخذ بهذا النظام فيما يلي (9):

- ① المجلسان أكثر قدرة على تمثيل اتجاهات الرأي العام من المجلس الواحد.
- ② العمل التشريعي نفسه سيكون أدق وأحسن لأن الأخطاء التي يقع فيها المجلس الأول سيتداركها المجلس الآخر، فضلاً عن أن اختلاف عقلية كل مجلس سيؤدي إلى فحص القانون من زوايا متعددة.

④ من حيث الكيان العام للسلطات فإن نظام المجلسين أسلم، هذا إذا اختلف أحد المجلسين مع الحكومة فسيكون الآخر عنصرًا من عناصر التهدئة وإذا اختلفت الحكومة معهما فلن تستطيع أن تعصف بهما معًا إذ سيكونان أقوى في مواجهتها.

من خلال الاطلاع على بعض الأنظمة الدستورية التي تبنت نظام الغرفتين يبرز جليًا أن هذا النظام يقوم على دعامتين أساسيتين هما⁽¹⁰⁾:

الدعامة الأولى: تتمثل في الاختلاف في تشكيل الغرفتين.

الدعامة الثانية: تتمثل في الاختصاص التشريعي وضرورة موافقة الغرفة الثانية على التشريعات التي تقرها الغرفة الأولى.

سنقدم فيما يلي نماذج من البرلمانات في العالم:

① البرلمان في إنجلترا: تتكون السلطة التشريعية أو البرلمان من مجلسين: مجلس اللوردات ومجلس العموم. وقد قال السيد « Delolme » أن البرلمان الإنجليزي في القرن 18 يستطيع فعل كل شيء (سوى أن يحول الرجل إلى امرأة). والسبب في قوة البرلمان هذه أنه لا وجود لقوانين وضعية تحدد سلطاته بل يمارس هذه السلطات بموجب أعراف وتقاليد لا تفرض على المشرع بل يسترشد بها، فسلطة البرلمان لا سلطة فوقها ولا يمكن إلزامه بقاعدة معينة حتى ولو كانت صادرة عنه.. هذا القول صحيح إلى حد ما، لكن البرلمان المقصود بذلك هو اجتماع السلطات السياسية الثلاث: الملك ومجلس اللوردات ومجلس العموم ولكي تصبح القرارات والقوانين نافذة يجب اتفاق إرادة السلطات الثلاث، لكن هذه القاعدة أصبحت شكلية لما تطور النظام السياسي، فموافقة الملك أو الملكة على القوانين الصادرة عن البرلمان غدت تلقائية. فمنذ سنة 1701 أي منذ عهد الملكة آن « Anne » لم ترفض الموافقة إطلاقًا⁽¹¹⁾.

أ- مجلس العموم: يبلغ عددهم 659 نائب ولايته 5 سنوات.

ب- مجلس اللوردات⁽¹²⁾: بعد إصلاح 11 نوفمبر 1999، أصبح عددهم 616 عضو.

وهم منقسمون إلى فئتين:

• اللوردات الزمينون: تتألف من أصناف مختلفة هي:

- اللوردات الوراثيون: تم إلغاء هذا الصنف بموجب إصلاح 1999، ولم يبق منهم إلا

90: 75 تم اختيارهم من طرف الأحزاب و 15 من قبل المجلس.

- اللوردات المعينون مدى الحياة، ويشكل هذا الصنف الأغلبية اليوم، حوالي 480 عضو.

- اللوردات القضائيون: يشكلون أعلى هيئة قضائية وعددهم 27 عضو.

• اللوردات الروحيون: وعددهم 26 أسقفا من الكنيسة الانكليكانية.

2 البرلمان الفرنسي: يأخذ البرلمان الفرنسي مبدأ المجلسين bicaméral. يُترجم من خلال طريقتين مختلفتين لتعيين الممثلين: ينتخب النواب بالاقتراع العام والمباشر وأعضاء مجلس الشيوخ الذين يمثلون التعاونيات الإقليمية بالاقتراع غير المباشر.

أ- أعضاء مجلس النواب (الجمعية الوطنية) L'assemblée nationale: عدد أعضائها 577 نائب حسب قانون 24 نوفمبر 1986، ويتم انتخابهم لمدة 5 سنوات⁽¹³⁾.

ب- أعضاء مجلس الشيوخ Sénat: تضمن الغرفة الثانية تمثيل التعاونيات الإقليمية والفرنسيين بالخارج. ومن خلالها (التمثيلية) تحصل على طريقة تعيين الشيوخ. ويبلغ عددهم 321 نائب، إذا استثنينا الشيوخ الممثلين للفرنسيين بالخارج، ينتخب الشيوخ بالاقتراع العام غير المباشر. ويتم انتخابهم لمدة 9 سنوات⁽¹⁴⁾.

3 البرلمان الأمريكي: الكونغرس Le Congrès يتألف من مجلسين.

أ- مجلس النواب House of representative: يمثل الشعب الأمريكي، ويُنتخب أعضاؤه لمدة سنتين بالاقتراع العام والمباشر. وتبدو المدة قصيرة بمقارنتها مع غيرها من المدد المعمول بها في بعض البرلمانات. يتكون المجلس من 435 نائب، ويشترط في هذا الأخير ألا يقل عمره عن 25 سنة، يتمتع بالجنسية الأمريكية منذ أكثر من سبعة سنوات، وأن يقيم في الولاية.

ب- مجلس الشيوخ Le sénat: يمثل الولايات الخمسين بالتساوي على أساس عضوين عن كل ولاية، بصرف النظر عن عدد سكانها أو مساحتها أو وزنها في الاتحاد، ويتم اختيار الأعضاء بواسطة شعب كل ولاية عن طريق الانتخاب المباشر منذ 1913، إذ كانت برلمانات الولايات هي التي تقوم بهذا الاختيار في الماضي. ومدة العضوية ست سنوات، ويتم تجديد عضوية ثلث الأعضاء كل عامين⁽¹⁵⁾.

④ **البرلمان السويسري:** لقد بلور دستور 1848 حق الشعب في التشريع من خلال مجلسين: مجلس الشعب ويسمى المجلس الوطني الذي يمثل الشعب الفيدرالي مباشرة، ومجلس الدويلات الذي يمثل الدويلات كوحدات سياسية متساوية في استقلال السلطة الذاتية، وهو يوازي مجلس الشيوخ لدى الدول الأخرى، إلا أن الظاهرة الديمقراطية الهامة في النظام السويسري تبدو للعيان في كون مجلس النواب أو مجلس الشعب في مرتبة أعلى من مجلس الشيوخ أو مجلس الدويلات من الناحية البروتوكولية، بخلاف سائر الدول التي تعتبر مجلس الشعب هو المجلس الأدنى ومجلس الشيوخ هو الأعلى⁽¹⁶⁾.

أ- المجلس الوطني أو مجلس النواب **Le conseil national**: ينتخب أعضاء هذا المجلس بالاقتراع العام المباشر والنسبي ولمدة 4 سنوات. يتكون من 200 عضو على مستوى الدولة ككل⁽¹⁷⁾.

ب- مجلس المقاطعات (الدول) **Le conseil des états**: يمثل المقاطعات أو الولايات على قدم المساواة. ويتكون من 44 عضوًا ينوبون عن 22 مقاطعة. ويقوم شعب كل ولاية باختيار نائبين لتمثيلهم فيه⁽¹⁸⁾.

⑤ **البرلمان الألماني:** يأخذ بنظام المجلسين، ويتشكل من غرفتين:

أ- بوندسرات **Bundesrat** «chambre des états»: غرفة الدول أو المقاطعات.

ب- بوندستاغ **Bundestag** «chambre de la population»: غرفة الشعب، ينتخب لأربع 4 سنوات في الانتخابات النسبية وفق نظام يركز على تعيين نصف المنتخبين في الانتخابات الأحادية في إطار الدائرة أو المنطقة، والنصف الآخر في انتخابات القائمة في إطار الدولة. يجب أن يقدم الكل تمثيل كلي موافق ومطابق لنسبية الأصوات المحصلة بالقوائم في الدولة.

يصوت البرلمان على القوانين في إطار التمثيل الثنائي (نظام المجلسين) غير المتساوي، ماعدا القوانين الفدرالية أو الاتحادية التي يتصرف فيها البوندسرات «**Bundesrat**» من خلال الاعتراض المطلق، ويقترح أعضاء البرلمان القوانين مع الحكومة⁽¹⁹⁾.

⑥ **البرلمان الإيطالي:** يتشكل من غرفتين أو مجلسين مجلس الشيوخ ويتشكل من 315 عضوًا ومجلس النواب ويتشكل من 630 عضوًا يتم انتخاب كل الأعضاء عن طريق الانتخاب العام السري والمباشر وفق أسلوب التمثيل النسبي، بيد أن تعديل 1994 أعطى رؤساء الأحزاب السياسية إمكانية تعيين

25% من مجموع الغرفتين وفق قاعدة التمثيل النسبي زائد 05 مقاعد يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية بالإضافة لقدماء رؤساء الجمهورية على قيد الحياة⁽²⁰⁾.

7 **برلمان المملكة الأردنية الهاشمية:** أخذ الدستور الأردني بنظام المجلسين، كما أخذت به العديد من الدول في دساتيرها مفضلة إياه على نظام المجلس الواحد.

أ- مجلس الأعيان: يتألف من عدد لا يتجاوز نصف عدد أعضاء مجلس النواب بما فيه الرئيس، يتم اختيار أعضائه من رؤساء الوزارات والوزراء الحاليين والسابقين،... ويعينون مباشرة من قبل الملك كما أن الملك هو الذي يختار من بين الأعضاء المعينين رئيسًا لمجلسهم، ويقبل استقالتهم.

ب- مجلس النواب: يتكون من خلال الانتخاب العام السري والمباشر، والانتخابات العامة هي الوسيلة الوحيدة لوصول النائب إلى مقعده في مجلس النواب كونه مجلسًا شعبيًا. أما مدة مجلس النواب فهي 4 سنوات⁽²¹⁾.

8 **البرلمان المغربي:** ينص دستوره على برلمان من مجلسين، مجلس النواب منتخب انتخاب عام سري ومباشر ومجلس المستشارين 5/3 منتخبين من هيئة ناخبة متكونة من ممثلي الجمعيات المحلية، و5/2 منتخبين من هيئة ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية وهيئة ناخبة تتألف من ممثلي المأجورين⁽²²⁾.

كثير من الدول العربية أخذت في تكوين برلمانها بنظام المجلس الواحد بينما عدد قليل من الدول العربية فضل الأخذ بنظام المجلسين^(*).

(*) من بين الدول العربية التي تأخذ بنظام المجلسين: موريطانيا، جيبوتي، الجزائر التي سنتطرق لبرلمانها في العناصر القادمة. ومن أمثلة الدول العربية التي أخذت بنظام المجلس الواحد: تونس، البحرين، السودان، سوريا، الصومال، العراق، جزر القمر، لبنان، اليمن، مصر، الكويت. لمعلومات أكثر انظر: - عبد الله بوقفة، آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومة، الجزائر، دط، 2002. - محمد رفعت عبد الوهاب: الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، دط، 2004.

2-2- نشأة وتطور التجربة البرلمانية في الجزائر:

سنتطرق للسلطة التشريعية في الجزائر بعد الاستقلال ومكانة البرلمان بناءً على الدساتير الجزائرية الأربعة في عهد الحزب الواحد وعهد التعددية الحزبية.

1/ دستور 10 سبتمبر 1963: تم انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 20 سبتمبر 1962، وقد حددت مهامه في 3: تعيين الحكومة، التشريع باسم الشعب، وضع دستور للجزائر والتصويت عليه وفي 26 سبتمبر وافق المجلس على تعيين "أحمد بن بلة" رئيسًا للحكومة، الذي تولى تعيين أعضاء حكومته ونال ثقة المجلس⁽²³⁾. نصت المادة 27 من دستور 1963 على أن: "السيادة الوطنية ملك للشعب يمارسها بواسطة ممثلين في مجلس وطني"⁽²⁴⁾.

ويتكون البرلمان الجزائري في ظل هذا الدستور من غرفة واحدة تسمى المجلس الوطني، الذي ينتخب أعضائه عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري بعد تعيينهم من قبل الحزب، طبقاً لأحكام المادة 29 من الدستور، لكن الانتخاب العام يتأتى على شكل تركيبة شعبية⁽²⁵⁾، حيث كان يتكون المجلس من 186 من بينهم 10 نساء.

حسب ما ورد في كتاب: "الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري" لفوزي أوصديق فإن اعتماد تسمية "المجلس الوطني" بدل تسمية "المجلس الشعبي الوطني" ترجع لتعطش الجزائريين من طرف المستعمر الفرنسي لأزيد من 132 سنة⁽²⁶⁾.

وقد تم انتخاب المجلس الوطني بتاريخ 20 سبتمبر 1964. وقد استمر المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في 20 سبتمبر 1962 قائماً إلى غاية انتخاب المجلس الجديد بالتاريخ المذكور أعلاه، وذلك طبقاً للمادة 77 من دستور 1963 حيث يُمدد أجل النيابة التشريعية لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي المنتخب بتاريخ 20 سبتمبر 1962، حتى تاريخ 20 سبتمبر 1964، وتُجرى قبل هذا التاريخ انتخابات المجلس الوطني طبقاً للدستور، ولمدة 4 سنوات⁽²⁷⁾.

والملاحظ في هذه الفترة أن دستور 1963 بجميع نصوصه لم يدم فترة طويلة، حيث لم تصدر أي قوانين عن السلطة التشريعية، وبالتالي فإن جل القوانين التي شرعت كانت عن طريق أوامر مرسوم لأن رئيس الجمهورية قد مسك بيده جميع السلطات.

وقد حدث تغيير في النظام السياسي الجزائري يوم 19 جوان 1965 بإبعاد رئيس الجمهورية وتوقف العمل بالدستور ولم تبق المؤسسات التي انتخبها الشعب الجزائري وتولى مجلس الثورة قيادة البلاد إلى غاية 1976⁽²⁸⁾ (من سنة 1965 إلى 1976).

2/ دستور 22 نوفمبر 1976: بتاريخ 22 نوفمبر 1976 صدر دستور جديد تأسست بموجبه غرفة واحدة تحت تسمية المجلس الشعبي الوطني أنيطت به الوظيفة التشريعية. وهو ما نصت عليه المادة 126 من دستور 1976: "الوظيفة التشريعية يمارسها مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني وله سلطة التشريع بكامل السيادة"⁽²⁹⁾.

وطبقا للمادة 29 من دستور 1976 يتم تكوين المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري حسب القائمة التي تتضمن 3 مرشحين تقترحهم قيادة حزب جبهة التحرير الوطني. فبعد إقرار دستور 1976 عرفت البلاد في ظلها 3 انتخابات تشريعية:

- البرلمان الأول كان في الفترة الممتدة من 25 فيفري 1977 إلى 25 جانفي 1982، ضم 261 عضواً، منهم 10 نساء.
- امتد البرلمان الثاني من 8 فيفري 1982 إلى 11 فيفري 1987 وضم 280 عضواً منهم 4 نساء.
- البرلمان الثالث 27 فيفري 1987 ضم 295 عضواً منهم 7 نساء⁽³⁰⁾.

حضي البرلمان في النظام السياسي الأحادي بمكانة ثانوية حيث تم الاستغناء عنه بشكل نسبي في مرحلة الرئيس "أحمد بن بلة" وبعد عزله وتجميد المؤسسات السياسية غاب البرلمان في الفترة الممتدة من 1965-1976، ليعود المجلس الوطني بعد دستور 1976 مقيداً عضويًا عن طريق التأطير العضوي

وتزكية الحزب، ووظيفيًا عن طريق تقييد التشريع، ويفتقد إلى الاستقلالية والفاعلية، كما ظهرت أولوية الحزب على البرلمان من خلال احتكار الحزب للترشيحات⁽³¹⁾.

3/ دستور 23 فيفري 1989: في أعقاب أحداث أكتوبر 1988 وما تمخض عن ذلك من إصدار لدستور فيفري 1989، اختارت الجزائر منحى دستوريًا جديدًا في عهدها، حدث بموجبه طلاق بين فترتين دستوريتين متميزتين الأولى شرعية دستورية ثورية في آن واحد والأخرى دستورية تخضع للقانون. فدستور 1976 هو دستور برنامج ودستور 1989 و 1996 دستور قانون، إذ حدث انفصام بين حقبتين: اشتراكية وليبرالية، دكتاتورية وأخرى حرة نظريًا على الأقل⁽³²⁾.

لقد أبقى التعديل الدستوري ليوم 23 فيفري 1989 على مبدأ أحادية الغرفة من خلال الحفاظ على المجلس الشعبي الوطني، ينتخب لمدة 5 سنوات بطريقة الاقتراع العام. الترشيح للنيابة حرًا وليس محتكرًا من قبل أي تنظيم سياسي، وهذا نتيجة إقرار التعددية الحزبية، إذ يحق لكل جزائري يتوفر فيه الشروط القانونية الترشيح للنيابة، ولو في قائمة حرة بشرط تدعيم ترشحه بـ 10% من منتخبي دائرته أو 500 إمضاء من ناخبي دائرته الانتخابية.

ما يلاحظ أن دستور 1989 الذي أرسى المبادئ السابقة قد غير نسبيًا من مكانة البرلمان ومركزه ووظائفه في النظام السياسي الجزائري، ويتجلى ذلك من خلال تشكيل وسير المجلس الشعبي الوطني واختصاصاته، وعلاقته بالحكومة⁽³³⁾.

كما أن دستور 1989 كرس من جهة أخرى، مبدأ الفصل بين السلطات، وقد أدت استقالة رئيس الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد بتاريخ 11 جانفي 1992 إلى توقيف عملية تجديد تشكيلة المجلس التي انتهت عهدتها، وترتب عن ذلك حالة فراغ قانوني أدى إلى تنصيب هيكل انتقالية:

- المجلس الاستشاري الوطني بتاريخ 12 أفريل 1992 يضم 60 عضو منهم 6 نساء.
- المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 18 ماي 1994 إلى غاية 18 ماي 1997 يضم 183 عضو من بينهم 12 نساء⁽³⁴⁾.

وعليه أعطى دستور 1989 للبرلمان كمؤسسة سياسية مركزًا ودورًا في النظام السياسي الجزائري وأهمية باعتباره مجسدًا للإرادة الشعبية وممثلًا للطبقة السياسية، كما وفر الشروط والمبادئ الكفيلة بتحقيق استقلالية المجلس عضوياً عن المؤسسة التنفيذية عن طريق إقرار مبدأ التعددية الحزبية، ولكن كل هذه الضمانات لم تجد مجالها للتطبيق نتيجة الأحداث التي عرفتتها هذه المرحلة⁽³⁵⁾.

4 / دستور 28 نوفمبر 1996: اعتمد الدستور القائم (1996) لأول مرة مبدأ ثنائية السلطة التشريعية. وعلى ذلك، إن البرلمان الذي ظل إلى عهد قريب بمجلس واحد، أصبح يتكون من غرفتين وهذا القول مؤسس على حد تعبير المادة 98: "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي ومجلس الأمة"⁽³⁶⁾.

ومن بين مبررات الأخذ بنظام المجلسين في الجزائر:

① تعزيز مبدأ الوحدة: ذلك لأن المجلس الشعبي الوطني يعكس النزعة الاستقلالية للأحزاب بمختلف توجهاتها، وانتشارها داخل التراب الوطني، إذ منها ماله امتدادات يغطي التراب الوطني ومنها ما يقتصر على بعض الولايات فقط، ونتيجة هذا القصور يأتي التمثيل الجغرافي لمجلس الأمة الذي يمثل وحدة التراب الوطني، ويتم التمثيل بهذا الشكل وعلى قدم المساواة ليغطي كل الولايات بصرف النظر عن مساحتها أو عدد سكانها أو إمكاناتها الاقتصادية.

② رفع مستوى كفاءة المجالس النيابية: يُتيح مجلس الأمة إدخال العناصر ذات الكفاءة التي عزفت عن دخول الانتخاب، أو لم تتمكن من النجاح، مما يؤدي إلى إثراء البرلمان ورفع مستوى كفاءته⁽³⁷⁾.

③ ضمان الاستقرار والاستمرارية لمؤسسات الدولة: ويظهر دور الازدواج البرلماني، أو الغرفة العليا على وجه الخصوص في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، فبمقتضى الدستور تنتقل إنابة رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الأمة، وهو ما تنص عليه المادة 88 من دستور 1996⁽³⁸⁾.

يتكون المجلس الشعبي الوطني من 380 نائبًا ومجلس الأمة 144 عضوًا. وقد انتُخب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 5 جوان 1997، متكونًا من 380 نائب من بينهم 13 نساء، أما المجلس الشعبي الوطني المنتخب في الفترة التشريعية الخامسة (بعد انتخابات 30 ماي 2002) يضم 9 تشكيلات سياسية و 30 عضوًا حرًا.

وفيما يلي سنعرض تطور تمثيل التيارات السياسية داخل المجلس الشعبي الوطني خلال انتخابات

1997 و 2002:

جدول رقم (03): يوضح تطور تمثيل التيارات السياسية داخل المجلس الشعبي الوطني

خلال انتخابات 1997 و 2002⁽³⁹⁾

ملاحظة	عدد المقاعد في انتخابات 2002	عدد المقاعد في انتخابات 1997	التيار السياسي
صعود التيار بالمقارنة مع انتخابات 1997. ربح 27 مقعداً إضافياً بفضل نتائج جبهة التحرير الوطني.	242	219	التيار الوطني
هبوط بالمقارنة مع انتخابات 1997. خسّر 11 مقعداً وانتقال قيادة التيار الإسلامي من حركة حماس إلى حركة الإصلاح الوطني.	199	64	جبهة التحرير الوطني
	47	155	التجمع الوطني الديمقراطي
هبوط بالمقارنة مع انتخابات 1997. خسّر 11 مقعداً وانتقال قيادة التيار الإسلامي من حركة حماس إلى حركة الإصلاح الوطني.	82	103	التيار الإسلامي
	38	69	حركة مجتمع السلم
	43	-	حركة الإصلاح
	01	34	حركة النهضة
الخاسر الأكبر في انتخابات 2002 خسّر 22 مقعداً . وغياب أهم أقطاب المعارضة الديمقراطية، وانتقال قيادة المعارضة الديمقراطية إلى حزب العمال.	22	42	التيار الديمقراطي
	-	19	جبهة القوى الاشتراكية
	-	19	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
	21	04	حزب العمال
	01	-	حزب التجديد الجزائري
صعود معتبر مقارنة بانتخابات 1997. ربح 19 مقعداً جديداً.	30	11	تيار الأحرار
انطفاء شمعة الأحزاب الصغيرة وصعود أحزاب صغيرة أخرى وتحسن نتائجها مقارنة بانتخابات 1997.	09	05	أحزاب أخرى
	389	380	المجموع

أما الانتخابات التشريعية التي أُجريت بـ 17 ماي 2007 فضم المجلس الشعبي الوطني خلالها

389 نائباً منهم 29 امرأة.

جدول (04): يوضح تمثيل الأحزاب السياسية داخل المجلس الشعبي الوطني

خلال انتخابات 2007⁽⁴⁰⁾

عدد المقاعد	الحزب السياسي	عدد المقاعد	الحزب السياسي
03	حركة الإصلاح الوطني	136	جبهة التحرير الوطني
03	حركة الانفتاح	61	التجمع الوطني الديمقراطي
03	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	52	حركة مجتمع السلم
02	عهد 54	33	المرشحون المستقلون
02	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	26	حزب العمال
02	الحركة الوطنية للأمل	19	التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية
02	التجمع الوطني الجمهوري	13	الجبهة الوطنية الجزائرية
01	التجمع الجزائري	07	الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو
01	الجبهة الوطنية الديمقراطية	05	حركة النهضة
01	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	04	التحالف الوطني الجمهوري
00	الحزب الجمهوري التقدمي	04	حركة الوفاق الوطني
00	حزب العمال الاشتراكي	04	حركة التجديد الجزائري
389	المجموع		

وعليه تمكن 21 حزب سياسي - زيادة على الأحرار - من دخول البرلمان.

إن دستور 1996 المعدل بعكس دستور 1989، جاء مثقلاً بالآليات المحددة لمجال ممارسة التشريع والرقابة وكذلك الحريات، حيث يخضع كل القوانين التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني لمراقبة مجلس الأمة "الغرفة الثانية"، ويهدف إلى تحقيق استقرار الهيئة التنفيذية، وإن كان يهدف في الوقت نفسه إلى توسيع الهيئة التشريعية بتأسيس الغرفة الثانية التي يحتل رئيسها المرتبة الثانية في النظام السياسي الجزائري والمعين مع ثلثي الأعضاء من قبل رئيس السلطة التنفيذية⁽⁴¹⁾.

وقد شهدت الجزائر مؤخرًا مجموعة من الإصلاحات السياسية ، والتي تندرج في إطار الهندسة الانتخابية للخرطة الحزبية للانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012 والتي مست المؤسسة التشريعية، حيث أدخلت تعديلات على القانون الانتخابي، كما فُتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة، وأقر البرلمان الجزائري نص قانون مرفق بقانون الانتخابات المعدل يحدد توزيع الدوائر الانتخابية ويرفع عدد أعضاء الغرفة السفلى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) من 389 إلى 462. ويفترض بهذه الزيادة في عدد النواب أن تعكس التزايد في الحجم الديمغرافي لسكان الجزائر، وتحسن التمثيل السياسي.

فرض "الكوتا" النسائية: وهو ما يندرج في مسار تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والسياسة، كما نص على ذلك التعديل الدستوري الأخير (المادة 31 مكرّر من دستور الجزائر 2006 تعديل عام 2008، تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة)، فقد نص قانون الانتخابات المعدل على فرض تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية، بحيث تحوي أي قائمة ترشيح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تضم أربعة مقاعد، وأن لا يقل عدد المترشحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدوائر الانتخابية التي تضم خمسة مقاعد أو أكثر، وترداد هذه النسبة إلى النصف على الأقل لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج⁽⁴²⁾.

للإشارة ارتفعت عدد الأحزاب السياسية المرشحة لهذه الانتخابات حيث بلغت 44 حزبًا. كما بُجرت الانتخابات لأول مرة تحت إشراف لجنيتين انتخابيتين، إحداهما تتشكل من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية وهي سابقة في الجزائر، والثانية تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية والمستقلين المشاركين في الانتخابات، ويراقب الانتخابات 500 مراقب دولي.

2-3- تكوين البرلمان الجزائري:

يتألف البرلمان من "المجلس الشعبي الوطني" ومن "مجلس الأمة" الذي أسس عام 1996 حسب نص المادة 98 من الدستور.

المادة 101 من الدستور: "ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري.

ينتخب ثلثا (2/3) أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي. ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية.

عدد أعضاء مجلس الأمة يساوي على الأكثر، نصف عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني"⁽⁴³⁾. عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني هو 462 مقعدًا، 145 مقعدًا للنساء.

وقد خصص الأمر الرئاسي الجديد مقعد إضافي لكل دائرة انتخابية لا تتوفر إلا على 4 مقاعد فقط، وهكذا أصبح عدد المقاعد في الولايات التي كانت تضم 4 فقط خمسة أو أكثر بصورة آلية. حسب المادة 03 من النص القانوني المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان: "توزع المقاعد لكل دائرة انتخابية بحسب عدد سكان كل ولاية، يحدد عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية على أساس تخصيص مقعد واحد لكل حصة تتضمن ثمانين ألف (80.000) نسمة على أن يخصص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل أربعين ألف (40.000) نسمة. لا يمكن أن يقل عدد المقاعد عن أربعة (04) مقاعد بالنسبة للولايات التي يساوي عدد السكان في كل منها ثلاثمائة وخمسين ألف (350.000) نسمة أو يقل عنها"⁽⁴⁴⁾. أما مجلس الأمة فيضم 144 مقعد.

أما فيما يخص مدة البرلمان فقد نصت المادة 102 من الدستور:

"ينتخب المجلس الشعبي الوطني لمدة خمس (5) سنوات.

تحدد مهمة مجلس الأمة بمدة ست (6) سنوات.

تحدد تشكيلة مجلس الأمة بالنصف كل ثلاث (3) سنوات.

لا يمكن تمديد مهمة البرلمان إلا في ظروف خطيرة جداً لا تسمح بإجراء انتخابات عادية، ويثبت البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً هذه الحالة بقرار بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية واستشارة المجلس الدستوري"⁽⁴⁵⁾.

جدول رقم (05): يوضح غرفتا البرلمان من حيث الانتخاب والتعيين⁽⁴⁶⁾

من حيث التعيين	من حيث الانتخاب		
مجلس الأمة	مجلس الأمة	المجلس الشعبي الوطني	
رئيس الجمهورية يعين الثلث الآخر لمجلس الأمة	الاقتراع غير المباشر على (2/3) من أعضائه	الانتخاب العام المباشر	الهيئة الناجبة
نفس المدة وذات الطريقة الخاصة بالتجديد	6 سنوات يجدد (1/3) كل 3 أعوام	5 أعوام قابلة للتجديد	العهد
بمرسوم رئاسي	2 عن كل ولاية في الجولة الأولى	النمط النسبي يستبعد القوائم التي لا تحظى على 5%	كيفية تولي السلطة

أما عن شروط الترشح فقد نصت المادة 90 من القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بنظام الانتخابات: "يشترط في المترشح إلى المجلس الشعبي الوطني ما يأتي:

• أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 3^(*) من هذا القانون العضوي ويكون مسجلاً في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها،

• أن يكون بالغاً سن خمساً وعشرين (25) سنة على الأقل يوم الاقتراع،

(*) التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ولم يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية.

- أن يكون ذا جنسية جزائرية،
- أن يثبت أداءه الخدمة الوطنية أو إعفائه منها،
- ألا يكون محكوما عليه في الجنايات والجناح المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون العضوي، ولم يرد اعتباره،
- ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي بسبب تهديد النظام العام والإخلال به⁽⁴⁷⁾.

نصت المادة 108 من القانون العضوي 12-01 فيما يخص شروط الترشح في مجلس الأمة: "لا يترشح للعضوية في مجلس الأمة إلا من بلغ خمسا وثلاثين (35) سنة كاملة يوم الاقتراع"⁽⁴⁸⁾.

إن استخلاف المقاعد الشاغرة خلال الفترة التشريعية المحددة بخمس سنوات (المجلس الشعبي الوطني) يتم حسب الحالة بـ:

- تنصيب النائب الموالي في القائمة في حالة شغور المقعد بسبب الوفاة أو تعيين في وظيفة حكومية أو في المجلس الدستوري.
 - تنظيم انتخابات جزئية في حالة شغور المقعد عقب استقالة نائب أو إقصائه أو بسبب عذر قانوني.
- وتفتح الفترة التشريعية وجوبا في اليوم العاشر الموالي لتاريخ انتخاب المجلس الشعبي الوطني، تحت رئاسة أكبر النواب سناً، وبمساعدة أصغر نائبين منهم، نفس الأحكام تطبق على مجلس الأمة (المادة 113 من الدستور).

أما أجهزة وهيئات البرلمان فهي: ⁽⁴⁹⁾

أجهزة المجلس الشعبي الوطني وهيئاته:

- أ- الرئيس،
- ب- المكتب (يتكون من رئيس المجلس وتسعة نواب للرئيس)،
- ج- اللجان الدائمة،
- د- هيئة الرؤساء،
- هـ- هيئة التنسيق،
- و- المجموعات البرلمانية.

أجهزة مجلس الأمة:

- أ- رئيس مجلس الأمة،
- ب- مكتب مجلس الأمة،
- ج- لجان مجلس الأمة الدائمة (9 لجان)،
- د- هيئة الرؤساء،
- هـ- هيئة التنسيق،
- و- المجموعات البرلمانية.

أما فيما يخص دورات البرلمان فقد نصت المادة 118 من الدستور: "يجتمع البرلمان في دورتين عاديتين كل سنة، ومدة كل دورة أربعة (4) أشهر على الأقل. يمكن أن يجتمع البرلمان في دورة غير عادية بمبادرة من رئيس الجمهورية. ويمكن كذلك أن يجتمع باستدعاء من رئيس الجمهورية بطلب من رئيس الحكومة، أو بطلب من ثلثي (2/3) أعضاء المجلس الشعبي الوطني. تختتم الدورة غير العادية بمجرد ما يستنفذ البرلمان جدول الأعمال الذي استدعي من أجله" (50).

2-4- وظائف البرلمان الجزائري:

عرف دستور 1989، إدخال التقنيات المعروفة في النظام البرلماني، الأمر الذي كرسه المراجعة الأخيرة ويشكل ذلك انطلاقة لإعادة التوازن وعملاً يهدف إلى إعادة الاعتبار للبرلمان لمستقبل الحياة السياسية والدستورية، غير أن هذا التطور وعلى ضوء التجربة البرلمانية القصيرة التي عرفتها بلادنا، يظهر أنه كان محتشماً ولم يقض على تفوق المؤسسة التنفيذية (51).

1/ الوظيفة التشريعية: يمارس البرلمان بغرفتيه السلطة التشريعية، إذ ينص الدستور في المادة 120 منه على أنه: "يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه.

تنصب مناقشة مشاريع أو اقتراحات القوانين من طرف المجلس الشعبي الوطني على النص المعروض عليه. يناقش مجلس الأمة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني، ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع 3/4 أعضائه" (52).

المراجعة الدستورية الأخيرة (دستور 1996) بالإضافة إلى تنويع مجال القانون، فقد نصت المادة 122 على أن يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور في أحكام أخرى، وكذلك في المجالات المبينة في نص المادة 122 والتي حددها في 30 ميداناً، فإنها حددت ميادين هامة ضمن مجال القانون كانت في السابق غير مخصصة له، لاسيما الميادين التالية:

- الضمانات الأساسية للموظفين والقانون الأساسي العام للتوظيف العمومي.
- القواعد العامة المتعلقة بالدفاع الوطني واستعمال السلطات المدنية للقوات المسلحة.
- قواعد نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وقد حددت المادة 123 طائفة من المجالات المخصصة للقوانين العضوية بالإضافة لمجالات أخرى حددتها أحكام أخرى في الدستور. وتتميز هذه الطائفة عن غيرها من القوانين العادية بطريقة المصادقة عليها: "تم المصادقة على القانون العضوي بالأغلبية المطلقة للنواب وبأغلبية ثلاثة أرباع (3/4) أعضاء مجلس الأمة. يخضع القانون العضوي لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره" المادة 123⁽⁵³⁾.

إيداع مشاريع واقتراحات القوانين كما نصت عليه المادة 119 من الدستور.

"في حالة حدوث خلاف بين الغرفتين، تجتمع بطلب من رئيس الحكومة، لجنة متساوية الأعضاء، تتكون من أعضاء، كلتا الغرفتين من أجل اقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف. تعرض الحكومة هذا النص على الغرفتين للمصادقة عليه، ولا يمكن إدخال أي تعديل عليه إلا بموافقة الحكومة، وفي حالة استمرار الخلاف يسحب النص" المادة 120 من الدستور.

التصويت على قانون المالية: نصت المادة 120 من الدستور: "يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوماً (75) من تاريخ إيداعه. وفي حالة عدم المصادقة عليه في الأجل المحدد سابقاً، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر"⁽⁵⁴⁾.

2/ الوظيفة الدبلوماسية: على ضوء المادتين 97 و 131 من الدستور خول السلطة التشريعية في المجال الدبلوماسي الذي يقوده رئيس الجمهورية منفرداً دون مشاركة رئيس الحكومة سلطة الموافقة الصريحة قبل أن

يصادق عليها رئيس الجمهورية. ومن خلال ذلك يتضح لنا بجلاء أن رئيس الجمهورية إذا كان له إبرام المعاهدات من ذات الطبيعة سالفة الذكر: "يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها" إلا أنه لا يمكن له أن يصادق عليها إلا بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة. وذلك لمناقشتها دون إدخال تعديلات عليها، والتصويت عليها بالقبول أو الرفض أو التأجيل مع التعليل في الحالتين. والجدير بالذكر أنه يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية التي يعود اختصاص قيادتها لرئيس الجمهورية وهو ما نصت عليه المادة 130 من الدستور⁽⁵⁵⁾.

3/ الوظيفة المالية: نصت المادة 121 من دستور 1996: "لا يقبل اقتراح أي قانون، مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة، أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها". إن للبرلمان الولاية العامة على الأموال العامة في مجال "إحداث الضرائب والجبائيات والرسوم والحقوق المختلفة وتحديد أساسها ونسبها" (المادة 122 ف13) كما أنه يتدخل في نظام إصدار النقود والبنوك والقروض والتأمينات (المادة 122 ف15) عن طريق إصدار قانون بذلك.

بينما المشاريع المالية، من الميزانية العامة أصبحت مبادرة من حق الحكومة، ويقتصر دور البرلمان على عملية التصويت فقط، وهو ما نصت عليه المادة 122 فقرة 12 وبذلك تأثر المشرع الجزائري بالمادة 40 من الدستور الفرنسي لسنة 1958⁽⁵⁶⁾.

4/ وظائف أخرى للبرلمان⁽⁵⁷⁾:

- سلطة الموافقة على تمديد حالة الطوارئ أو الحصار المادة 91 من الدستور.
- موافقة البرلمان على تقرير الحالة الاستثنائية والتعبئة العامة وإعلان الحرب وتوقيع اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم المواد 93، 94، 95، 97 من الدستور.
- صلاحية المشاركة في تعديل الدستور: نصت المادة 177 "يمكن ثلاثة أرباع (3/4) أعضاء غرفتي البرلمان المجتمعين معا، أن يبادروا باقتراح تعديل الدستور على رئيس الجمهورية الذي يمكنه عرضه على الاستفتاء الشعبي"، قبول المبادرة من البرلمان تخضع لتقدير رئيس الجمهورية. إن المشرع الدستوري حرص من وراء هذا القيد على ضمان استقرار واستمرار تفوق المؤسسة التنفيذية، وبالتالي

نلاحظ أن الرئيس يملك احتكارًا تامًا لسلطة المبادرة بالتعديل، ولا يمكن لأي مشروع أو مبادرة بالتعديل أن يتحقق إذا لم يتم من طرف رئيس الجمهورية.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996 يأخذ في طبيعته الدستورية، السياسية بمبدأ الجمع بين مقومات النظام البرلماني والنظام الرئاسي، وإن هناك بعض الاختلافات والشغرات في التطبيق، ولاسيما في مجال التحديد الواضح والقاطع للعلاقة بين مناصبي كل من رئيسي الجمهورية ورئيس الحكومة، وكذا الغموض في العلاقة بين البرنامج الرئاسي للانتخابات الرئاسية وبرنامج الحكومة، الذي هو مجال من مجالات العلاقة بين الحكومة والبرلمان ومناطق مسؤوليتها أمام المجلس الشعبي الوطني⁽⁵⁸⁾.

هوامش الفصل الثاني:

- (1) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2008، ص 155.
- (2) Michel de Villiers, Armel le divellec, Dictionnaire du droit constitutionnel, édition Dalloz, Paris, 7^{ème} édition, 2009, P241.
- (3) ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 2005، ص 206.
- (4) Christophe de Arango, Le général et le particulier dans le droit constitutionnel moderne, Revue français de droit constitutionnel, presse universitaire de France, Paris, n° 74, Avril 2008, P247.
- (5) بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام البرلماني والسياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 37.
- (6) Jean Philippe Feldman, la séparation des pouvoirs et le Constitutionnalisme -Mythes et réalités d'une doctrine et de ses critique-, Revue français de droit constitutionnel, presse universitaire de France, Paris, n°83, Juillet 2010, P 490.
- (7) ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 207.
- (8) العربي شحط عبد القادر، وعدة جلول محمد، دعائم وخصوصيات نظام الغرفتين في الأنظمة السياسية المقارنة، الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية والأنظمة المقارنة، وزارة العلاقات مع البرلمان، 2000، ص 15.
- (9) مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية النظام البرلماني -النظام الرئاسي- النظام الإسلامي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2009، ص 81.
- (10) العربي شحط عبد القادر، وعدة جلول محمد، مرجع سابق، ص 17.
- (11) مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، ط1، 2005، ص 227.
- (12) Philippe Ardant, Institutions politiques et droit constitutionnel, LGDJ, 12^{ème} édition, 2000, P277-278.

- (13) Hugues portelli, Droit constitutionnel, édition Dalloz, Paris, 4^{ème} édition, 2001. P249.
- (14) Ibidem, P251-252.
- (15) مولود ديدان، مرجع سابق، ص 237-238.
- (16) عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001، ص 86.
- (17) مولود ديدان، مرجع سابق، ص 287.
- (18) ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 263.
- (19) Jean Paul Jacqué, Droit constitutionnel et institutions politiques, édition Dalloz, Paris, 3^{ème} édition, 1998, P101.
- (20) خرف عبد الوهاب، نماذج من الأنظمة السياسية للدول التي تأخذ بنظام المجلسين، الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية والأنظمة المقارنة، وزارة العلاقات مع البرلمان، 2000، ص 61-62.
- (21) مصطفى صالح العماوي، التنظيم السياسي والنظام الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 252-253.
- (22) خرف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 63.
- (23) ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، دط، 2006، ص 168.
- (24) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 27.
- (25) عبد الله بوقفة، الدستور الجزائري، نشأة-تشريعا-فقها، دار الهدى، الجزائر، دط، 2005، ص 106.
- (26) فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري-السلطات الثلاث-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثالث، ط2، 2004، ص 22.
- (27) سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، دت، ص 51.

- (28) إسماعيل مرزوق، مسيرة التجربة البرلمانية في الجزائر(عراقة..أصالة..وتقدم)،مجلة الفكر البرلماني، يصدرها مجلس الأمة، العدد 9، جويلية 2005، ص 100.
- (29) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 126.
- (30) ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 179.
- (31) مراد بقالم، نظام الازدواج البرلماني وتطبيقاته "دراسة مقارنة"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2009، ص 106.
- (32) مزود أحسن، الفصل بين السلطات في دستور 1996، وقائع الندوة الوطنية حول العلاقة بين الحكومة والبرلمان، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، الجزائر، يومي 23-24 أكتوبر 2000.
- (33) ناجي عبد النور، التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 20، ديسمبر 2007، ص 301.
- (34) مولود ديدان، مرجع سابق، ص 398.
- (35) مراد بقالم، مرجع سابق، ص 108-109.
- (36) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 98.
- (37) محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 2001، ص 173-174.
- (38) مراد بقالم، مرجع سابق، ص 110.
- (39) بوكرا إدريس، الاقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، يصدرها مجلس الأمة، العدد 9، جويلية 2005، ص 61-62.
- (40) عبد الناصر جابي، الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار.. أم ركود سياسي؟ مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي 17، أكسفورد 2007 انظر الموقع: www.arabsfor democracy.org, 27/09/2012 .
- (41) ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر-، دار الكتاب الحديث، القاهرة، دط، 2010، ص 184.

- (42) عبد القادر عبد العالي، تقييم حالة الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انظر الموقع :
www.dohainstitute.org ,28/12/201
- (43) الجمهورية الجزائرية الشعبية، دستور 1996، المادة 101.
- (44) الأمر رقم 97-08 الصادر بتاريخ 27 شوال 1417 الموافق ل6 مارس 1997 المعدل والمتمم بالأمر رقم 02-04 الصادر في ج.ر. رقم 15/2002 بتاريخ 25 فبراير 2002، المادة 5.
- (45) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 102.
- (46) عبد الله بوقفة، آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري- دراسة مقارنة-، دار هومة، الجزائر، دط، 2002، ص 143.
- (47) القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بنظام الانتخابات، المادة 90.
- (48) المصدر السابق، المادة 108.
- (49) مولود ديدان، مرجع سابق، ص 402-403.
- (50) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 118.
- (51) مولود ديدان، مرجع سابق، ص 408.
- (52) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 120.
- (53) مولود ديدان، مرجع سابق، ص 409-410.
- (54) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 120.
- (55) مولود ديدان، مرجع سابق، ص 418-419.
- (56) المرجع السابق، ص 420.
- (57) المرجع السابق، ص 420-421.
- (58) فكاير نور الدين، ملامح طبيعة النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996، مجلة الفكر البرلماني، يصدرها مجلس الأمة، العدد 10، أكتوبر 2005، ص 59.

الفصل الثالث: وسائل الإعلام والحملات الانتخابية

- 1-3- مفهوم الحملة الانتخابية.
- 2-3- أنواع وأساليب الحملات الانتخابية.
- 3-3- المبادئ التي تحكم الحملات الانتخابية.
- 4-3- التنظيم التشريعي للحملة الانتخابية في الجزائر.
- 5-3- وسائل الإعلام والحملة الانتخابية في الجزائر.

هوامش الفصل الثالث

3-1 - مفهوم الحملة الانتخابية:

يشيع استخدام لفظ حملة، إذ عادة ما يقترن بأوصاف عديدة فنقول مثلاً: حملة عسكرية، حملة إعلامية، حملة سياسية، حملة إعلانية، حملة انتخابية، وكلها تؤدي معنى واحد وهو حملة لكنها تختلف من حيث الدلالة والمضمون حسب ما جاء بعدها. فالحملة تعني على العموم: "المنهج أو الطريقة المخططة للعمل"⁽¹⁾.

أما الانتخاب فهو: "اختيار المواطنين لممثلهم من أجل تسيير وقيادة الشؤون العامة"⁽²⁾.

عرفه المعجم الدستوري على أنه: "نمط لأيلولة السلطة يركز على اختيار يجري بواسطة تصويت أو اقتراع"⁽³⁾.

وعرفه معجم المصطلحات السياسية على أنه: "أحد أشكال الإجراءات التي تقرها قواعد منظمة ما ويختار بمقتضاه بعض أو جميع الأعضاء، شخصاً أو عددًا من الأشخاص لتولي السلطة في المنظمة"⁽⁴⁾. وتعرف الانتخابات التشريعية بأنها: "انتخابات تتم بالاقتراع العام المباشر والسري غايتها اختيار الأعضاء المشكلين للمجلس الشعبي الوطني الذي له الأيلولة في ممارسة السلطة التشريعية"⁽⁵⁾.

أما الحملة الانتخابية فهي حسب المنجد الموسوعي Le Grand Dictionnaire Encyclopédique: "مدة الدعاية المنظمة قبل الانتخابات"⁽⁶⁾.

كما عرف معجم المصطلحات القانونية الحملة الانتخابية على أنها: "مجموعة نشاطات للدعاية يدعو بمقتضاها المرشحون، والأحزاب، الخ الناخبين المدعوين لاقتراع معين إلى أن يقترعوا في هذا الاتجاه أو ذاك"⁽⁷⁾.

أما القانون الدستوري الجزائري، فقد عرف الحملة الانتخابية على أنها: "مدة سابقة للانتخابات تشهد نشاطاً سياسياً متميزاً غايته الدعاية"⁽⁸⁾.

وتعرف كذلك على أنها: "المدة القانونية التي تسبق الانتخابات، والتي تسمح افتتح أعمال الدعاية الرسمية"⁽⁹⁾.

وقد عرفت الموسوعة السياسية الحملة الانتخابية على أنها: "الفترة التي تسبق موعد الانتخابات المحدد رسميًا وقانونيًا، والتي يتقدم المرشحون خلالها بعرض برامجهم على الناخبين" (10).

وقد تم تبني تعريف القانون الدستوري، ذلك أنه يخدم موضوع الدراسة بشكل كبير.

3-2- أنواع وأساليب الحملات الانتخابية:

أ- أنواع الحملات الانتخابية:

يمكن تقسيم الحملات الانتخابية وفقًا للمعايير المختلفة إلى أنواع عديدة:

● وفقًا لوسائل الاتصال المستخدمة تنقسم إلى (11):

✓ حملات الاتصال المباشر بالناخبين.

✓ الحملات الإعلامية.

✓ الحملات الانتخابية الإلكترونية.

● وفقًا لأنواع البرامج الانتخابية تنقسم إلى:

✓ حملات سياسية.

✓ حملات اقتصادية.

✓ حملات اجتماعية.

✓ حملات ثقافية.

● وفقًا للنطاق الجغرافي للحملة تنقسم إلى:

✓ حملات المناطق "داخل الدائرة الانتخابية".

✓ حملات على مستوى الدائرة الانتخابية.

✓ الحملات الوطنية.

✓ الحملات الانتخابية الدولية.

كما توجد أنواع أخرى، وتختلف الحاجة إلى أي من هذه الأنواع طبقاً لاحتياجات المرشح، فالمرشح المستقل غير المرشح الذي يدخل الانتخابات كمثل حزب أو تيار سياسي، ومرشح المحليات غير مرشح الانتخابات البرلمانية، وهذا يختلف عن المرشح للرئاسة.

وإذا كان أسلوب أو المسار التسويقي قد لا يختلف باختلاف نمط الحملة إلا أن تطبيق أسلوب معين قد ينهج في كل نمط منهجياً يتلائم والضرورات القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة. يمكن تصنيف الحملات الانتخابية كالتالي (12):

◀ أولاً: الحملات الرأسية وتشمل الحملات الرئاسية والاستفتاءات والحملات التشريعية والحملات البلدية وحملات المقاطعات.

◀ ثانياً: الحملات الأفقية وتشمل الانتخابات النقابية والانتخابات المهنية والانتخابات داخل الأحزاب. كما يمكن تصنيف الحملات الانتخابية كذلك إلى (13):

1- الحملات المفتوحة وتشمل النوع الأول.

2- الحملات المغلقة وتشمل النوع سالف الذكر.

وبينما نجد أن النمط الأول دائماً ما يستخدم التسويق السياسي الموجه نحو الجماهير الانتخابية ويرتكز على الاستفادة من وسائل الإعلام الجماهيري، نجد أن النوع الثاني يتطلب استخدام القدرات والمهارات الشخصية التي تعتمد على العلاقات العامة والاتصالات الداخلية.

كما يستخدم التسويق السياسي من أجل التأثير على سلوك الناخبين، ما يسمى بالدعاية

« La propagande » وهي ذات دلالة، أو الإقناع السياسي « la persuasion politique » وهو التعبير المستعمل من طرف المشتغلين في هذا المجال. ويميز "روحي ميشيلي" بين عدة أنواع من الدعاية السياسية، منها دعاية الاستقطاب « recrutement »، دعاية الانتشار « Expansion » ، دعاية الاحتجاج « Agitation » ودعاية الإدماج « Intégration » .

فدعاية الاستقطاب والانتشار تهدف إلى التعريف بآراء المرشح أو الحزب السياسي وذلك بدفع الأشخاص غير المهتمين والمترددون إلى تبني قضية هذا الحزب أو برنامج هذا المرشح بهدف إيصالهم إلى

السلطة أو البرلمان. وتقوم هذه الدعاية على أسس علمية دقيقة ومضبوطة، حيث يتطلب الأمر التعرف على اللغة المستعملة من طرف السكان واهتماماتهم وتخوفاتهم وتطلعاتهم كما يتطلب تحديد الصورة التي كونها الناس على مختلف الزعماء والمرشحين. أما الدعاية الاحتجاجية المتشنجة فتستخدم بالخصوص من طرف المجموعات المهمشة والأقليات السياسية أو الإثنية، وتهدف إلى ضبط آراء واتجاهات وسلوكيات بعض الفئات المشكلة للرأي العام بهدف خلق نوع من الإجماع حول آراء المرشح وبرامجه. بالإضافة إلى هذه الأنواع من الدعاية هناك الدعاية المجانية والتي لا تهدف إلى التواصل السياسي بقدر ما تهدف إلى تقويض الخصم واستلاب المواطن⁽¹⁴⁾. وقد تم الحديث عن 6 قواعد أساسية تركز عليها هذه الدعاية المجانية وهي⁽¹⁵⁾:

- 1- قاعدة الاختزال والخصم الوحيد المرتكز على عمل زعيم أو شعار أو الاعتراض على أيديولوجية معينة.
- 2- قاعدة التضخيم والتنويه التي تقدم على تحويل وتضخيم نقطة من برنامج الخصم أو سلوك من سلوكاته.
- 3- قاعدة التردد القائمة على التكرار المستمر لنفس المواضيع والشعارات في أشكال وصيغ مختلفة.
- 4- قاعدة التحاقن "Transfusion" التي تنطلق من عنصر حاضر مسبقاً (إشاعة، عنصرية، وهم وطني) من أجل الاستناد عليه في الحملة الانتخابية.
- 5- قاعدة الإجماع وتقتضي الضغط على الرأي العام بشكل قوي من أجل تبني نفس الآراء.
- 6- وهناك أخيراً قاعدة الدعاية المضادة من أجل مقاومة دعاية الخصم وذلك بالتعرف على مواضيع دعاية الخصم، ومهاجمة نقطها الضعيفة، وتجنب المهاجمة المباشرة للخصم، والكشف عن تناقضاته والخط منه أمام الرأي العام.

وإذا كانت هذه الدعاية المجانية قد أخذت تحتفي في الحملات الانتخابية التي تشهدها الدول الغربية بفعل ارتفاع مستوى الوعي السياسي، فإنها مازالت حاضرة بقوة في دول العالم الثالث، حيث يمكن القول بأنها تكاد تكون الشكل الوحيد للدعاية الذي تعرفه هذه الدول.

حريّ بنا الإشارة إلى أن الحملات الانتخابية المعاصرة لم تعد مقصورة على موسم الانتخابات البرلمانية، بل أصبحت بمنزلة صناعة اجتماعية مؤسسية بفضل امتداد عمليات الانتخابات إلى كل أنشطة المجتمع المدني، مثل انتخابات المحليات والنقابات والنوادي والجمعيات الأهلية والمنظمات الشعبية، بل والشركات المساهمة. ولا بد أن نفترض أن هناك علاقة تبادلية بين كثافة الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي، وهذه العلاقة تسير في اتجاهين: إيجابي وسلبي. ويعني الأول توسيع المشاركة السياسية، أما الثاني فيعني تقليص مساحة تلك المشاركة. ولما كانت النتيجة الأولى بمنزلة مسألة بديهية، حيث إن الهدف الرئيسي هو تشجيع وجذب الجمهور على المشاركة في عملية الاقتراع، فإن التحليل المتعمق من ناحية أخرى قد يُبرز هنا النتائج السلبية بفعل آلية الدعاية الانتخابية من حيث التغذية المرتدة، أي النتائج العرضية، وكم وطبيعة المرسل للرسالة الإعلامية، ومضمون الرسالة وكذلك مستواها التقني⁽¹⁶⁾.

ب- أساليب الحملة الانتخابية:

إن تأثيرات الحملات السياسية محدودة ولكن لازارسفيلد وزملاءه قد انتهوا إلى أن الحملات الانتخابية السياسية قد يكون لها آثار رئيسية ثلاثة وهي التنشيط « Activation »، التدعيم « Reinforcement » والتحويل « Conversion »⁽¹⁷⁾.

ليفوز أي مرشح لا بد له من مقابلة الناخبين وإقناعهم بأنه المرشح الأفضل لتمثيلهم في البرلمان، وتعتبر الحملة الانتخابية إحدى الوسائل المهمة للقاء الناخبين والتحدث إليهم من خلال طرح برنامج نيابي وخطة عمل شاملة. ويستخدم المترشحين أو الأحزاب مجموعة من الأساليب تكون قاعدة من أجل خوض الحملات الانتخابية الناجحة:

① الأساليب الشرعية⁽¹⁸⁾

أ- أسلوب التبسيط: وهو الجزء القائم بالعملية الاتصالية في الحملة الانتخابية بتجزئة الأهداف والبرامج " إلى نقاط محددة بوضوح" حيث يعتمد عليها بشكل كبير في صياغة نص مختصر واضح.

ب- أسلوب التكرار: أكثر الأساليب استعمالاً في الحملات الانتخابية، له عدة أدوار منها:

• دفع جمهور الناخبين الذين لم يلفت انتباههم برنامج المرشح خلال التقديم السابق في الحملات الانتخابية إلى إدراكه.

• التذكير ببرنامج المرشح وترسيخه في ذاكرة الجمهور المستهدف.

• يمكن للتكرار أن يولد في نفس الجمهور المستهدف الشعور بقوة الفريق الذي يمثله المرشح، كما يمكن أن يثير الثقة تجاهه وتجاه إمكانياته.

ج- أسلوب الصورة السياسية والشعارات: أخذت الصورة السياسية الشكل العام في كونها ورقة تحمل نصًا مصورًا تمثيليًا أو خطيًا، وهي موجهة لجمهور الناخبين بحيث قد تلتصق في أماكن عمومية وقد تظهر داخل صفحات الصحف، كما توزع في إطار التجمعات والتظاهرات والمسيرات، حيث تُعد الصورة أحد الأشكال التعبيرية الممتازة.

أما الشعارات فتؤدي دورًا كبيرًا على أساس كونها أسلوبًا ناجحًا في ترسيخ أفكار المرشح لدى الجماهير، فنجاح المرشح من نجاح الشعارات التي يرددتها المناصرون.

د- أسلوب المناظرات الانتخابية: هي مبارزة انتخابية علنية بين المنافسين يديرها أفراد أو هيئات محايدة، الحكم فيها هيئة الناخبين. الهدف منها إيضاح وجهات النظر المتباينة وتحديد الفروق بين موقف وبرنامج وشخصية كل من المتناظرين، كما تسهل مهمة الناخب في تحديد رأيه الانتخابي فيما يخص كلا المتناظرين.

② الأساليب غير الشرعية⁽¹⁹⁾

أ- أسلوب شراء الأصوات: أسلوب لا أخلاقي في الحملة الانتخابية، يقوم المرشح من خلاله بإعطاء قيمة مادية أو معنوية للناخب مقابل صوته. والملاحظ في الجزائر انتشار هذا الأسلوب بصفة كبيرة جدًا لاسيما في المناطق النائية والجنوبية ناهيك عن المناطق الحضرية، فقد أصبح الكثير من الناخبين والمرشحين يُعرفون بسماسرة الانتخابات.

ب- أسلوب القسم وأخذ العهود: ومؤداه قيام المرشح بأخذ عهد موثق بالقسم من قادة الرأي على الإدلاء بأصواتهم لصالحه، إن الكثير من المرشحين يستخدمون هذا الأسلوب في الدول النامية لاسيما مع الأعيان وشيوخ العشائر، بالقسم وأخذ العهد مقابل تقديم خدمات جليلة للمنطقة وإعطاء الاهتمام للمشاكل والظروف التي يعيشها الناخبون في حالة الفوز.

ج- أسلوب التزوير: هو التلاعب بفرز الأصوات أو التلاعب بمحاضر الانتخابات كما أنه من جهة ثانية تحامل مرشح على مرشح ثان باستعمال الوقائع المزيفة من أجل إسقاط خصمه. إن انسحاب المرشحين الستة وبقاء المرشح الوحيد عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية لعام 1999 كان بحجة التزوير المسبق للانتخابات.

د- أسلوب العنف: هو عملية الاعتداء جسديًا أو كلاميًا بأسلوب جارح على مرشح ما أو على من يمثله في الحملة الانتخابية، وقد شهدت الحملة الانتخابية الأخيرة عام 1999 بالجزائر العديد من هذه التجاوزات القانونية.

3-3 - المبادئ التي تحكم الحملات الانتخابية:

ليتحقق للانتخاب نزاهته وصدق تعبير الناخبين عن إرادتهم في اختيار ممثليهم، يقتضي ذلك أن تحكم عملية ممارسة الحملة الانتخابية من قبل المرشحين للانتخابات ثلاثة مبادئ أساسية تتلخص في:

① مبدأ المساواة: يقتضي التنافس المشروع في اختيار أحسن المرشحين لتمثيل الأمة، وضمان نزاهة الانتخابات وصدق تعبيرها عن إرادة الشعب أن تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين في استخدام وسائل الدعاية، مع ضرورة الابتعاد عن أساليب المحاباة أو التمييز الذي يختص به البعض مع المرشحين أو الأحزاب دون البعض الآخر بسبب ثقل المركز المالي للمرشح أو التأييد الحكومي. لذلك يجب أن يهيمن مبدأ المساواة على القواعد المتعلقة بإجراءات ووسائل الدعاية المسموح بها في القانون المنظم للانتخابات، حيث يجب أن تراعى في عملية إشهار الترشيحات، من عرض لقوائم المرشحين أو الملصقات أو اللافتات (وسائل الدعاية التقليدية) المساواة في تحديد الأماكن المخصصة لذلك والتي تشرف على تحديدها الإدارة، كما يجب كذلك تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في استعمال وسائل الدعاية المسموعة والمرئية بتخصيص أوقات لكل مرشح سواء للانتخابات التشريعية أو الرئاسية لتمكينه من تقديم برنامجه للناخبين بطريقة عادلة (20).

فحصول الأحزاب أو المترشحين على استخدام عادل لوسائل الإعلام، مبدأ أساسي لانتخابات حرة، شفافة وموثوق منها. وبصفة عامة، تنظم اللجنة الانتخابية عمل وسائل الإعلام التي تضبط طرق

التطبيق وتقر في بعض الحالات النقائص. عندما نقول استعمال متوازي لا يعني بالضرورة دخول متساو، ففي حالة كثرة الأحزاب والمرشحين يمكن أن تُستدرك المساحة (في الصحافة المكتوبة) أو الوقت (في الإذاعة والتلفزيون) نسبياً بأهمية كل منهم (الحزب أو المترشح)، والمعايير الأكثر استخداماً هي: عدد المقاعد المحصلة في البرلمان، عدد الأعضاء في الحكومة، نسبة التصويت المحصل عليها في الانتخابات السابقة وعدد المترشحين للانتخابات الحالية (21).

② مبدأ حياد السلطة الإدارية: كون السلطة الحاكمة تتحصل على العديد من الإمكانيات التنفيذية في مجال الدعاية، قيام الحزب الحاكم باستغلال هذه الإمكانيات لصالح مرشحيه يعد إخلالاً واضحاً بمبدأ المساواة الذي سبق التطرق إليه، لذلك حرصت التشريعات المتعلقة بالحملات الانتخابية على ضمان حيادية السلطات الإدارية حرصاً على توفير فرص متساوية لجميع الأطراف المتنافسة (22).

ففي الجزائر وتطبيقاً لنص المادة 23 من دستور 1996 القاضية بأن عدم تحيز الإدارة يضمنه القانون، وفي تعليمة من رئيس الجمهورية إلى أعوان الدولة بمناسبة تعديل الأمر رقم 07/97 قبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في 8 أبريل 2004، حيث ألح فيها على ضرورة الاحترام الصارم للقانون من قبل الإدارة إزاء كافة المرشحين، بتوفير الظروف اللازمة لتنظيم الحملة الانتخابية، وبوجه خاص في مجال الارتفاق بوسائل الإعلام العمومية لإعطاء كل منهم فرصة التعريف ببرنامجه وتبليغ رسالته وذلك بهدف تدعيم الديمقراطية التعددية في البلاد، كما شدد على أن عدم الامتثال لهذه المبادئ من خلال السلوك أو الأعمال يؤدي إلى متابعات قضائية (23).

③ صحة الوسائل المستخدمة (24): أصبح لوسائل الإعلام الحديثة دوراً لا يستهان به في عملية الدعاية الانتخابية، لما تقدمه للمرشحين من تيسير في عرض برامجهم وأفكارهم في أوساط الهيئة الناجبة من جهة وما تقدمه من مساعدة لهذه الأخيرة في التعرف الجيد على هذه البرامج والآراء من خلال المناظرات التلفزيونية بين المرشحين ولما تقدمه من فكرة شافية وافية عن مضمون البرامج. كما لا يمكن إنكار دور وسائل الدعاية التقليدية كالمصقات التي تعتبر أحد أشكال إنشاء وتأكيد الهوية وحضور المواضيع السياسية، بالرغم من أنها عرفت مع مرور الوقت تغييرات عميقة (25) والالفتات والتجمعات والزيارات الميدانية... الخ، ومما لاشك فيه أن هذه الوسائل المستخدمة في الدعاية الانتخابية تهدف في مجملها إلى

محاولة التأثير في الناخب بهدف الفوز بصوته في الانتخاب، مما يدفع ببعض المرشحين الذين يفتقدون إلى عناصر النجاح الحقيقية استعمال بعض الأساليب غير الشرعية أو غير الأخلاقية، وقد تطرقنا في العنصر السابق لبعض منها، حيث يتعين أن لا تتضمن الدعاية الانتخابية أساليب الدعاية غير المشروعة والمتمثلة في:

- أسلوب الشائعات الانتخابية: ويستخدم هذا الأسلوب في الساعات الأخيرة قبل الانتخاب باعتماده على إذاعة خبر كاذب عن وفاة أو تنازل المرشح أو إلقاء القبض عليه بهدف إحداث بلبلة بين مؤيديه وأنصاره في الوقت الحرج من الحملة الانتخابية، وفي الساعات الأخيرة السابقة على إجراء الاقتراع.
- أسلوب النيل من سمعة ونزاهة المرشح المنافس: بتوجيه اتهامات صريحة من قبل مجهول أو أحد المرشحين إلى مرشح أو مرشحين منافسين تمس من سمعتهم ونزاهتهم، بهدف إفقادهم عنصر الثقة.
- تمزيق وتشويه اللافتات والملصقات الانتخابية.
- أسلوب التشويش على الاجتماعات الانتخابية وغالبًا ما يؤدي هذا الأسلوب إلى أعمال العنف بين المرشحين.

إضافة إلى أسلوب شراء الأصوات.

مثلا قرر المشرع الجزائري في المادة 181 من القانون العضوي للانتخابات على ضرورة امتناع كل مرشح عن أي سلوك أو موقف أو عمل غير مشروع أو مهين أو شائن أو غير قانوني أو لا أخلاقي وأن يسهر على حسن سير الحملة الانتخابية، ورتب على مخالفة ذلك جزاءات جزائية تتمثل في توقيع عقوبة من 15 أيام إلى 6 أشهر وبغرامة من 150 إلى 1500 دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين.

3-4 - التنظيم التشريعي للحملة الانتخابية في الجزائر:

الحملة الانتخابية هي دعاية شرعية ومشروعة، إذ في ظل نظام الحكم الجزائري الحملة الانتخابية هي الدعاية لكل مترشح أو حزب قصد التعريف ببرنامجه وبأهدافه وبتموحياته على المستوى الذي سيتم بموجبه الاستحقاق سواء على مستوى رئاسيات أو تشريعات أو محليات هذا فيما يخص الشرعية المنظمة بموجب القانون العضوي رقم 01-12-01 سيما في مواده 188 وما يليها في نفس القانون الذي يحدد ضوابط الدعاية المشروعة والشرعية، شرعية من خلال النصوص القانونية المنظمة ومشروعة أي لا تكون مخالفة للبنود والاستحقاقات تكريماً لمجموعة من المبادئ (سبق ذكرها): مساواة ما بين المترشحين، تقديم فرص متساوية ومتكافئة للأحزاب والمترشحين، ذلك أن الأثر القانوني الذي يترتب على عدم احترام المدة يصل إلى المتابعات الجزائية⁽²⁶⁾. وسنحاول فيما يلي التطرق للتنظيم القانوني للحملة الانتخابية من خلال العناصر التالية:

- التنظيم القانوني لمدة الحملة الانتخابية.
- التنظيم القانوني لوسائل الحملة الانتخابية.
- التنظيم القانوني لإيرادات ونفقات الحملة الانتخابية.
- المحظورات والممنوعات في قانون الانتخابات.

أ- التنظيم القانوني لمدة الحملة الانتخابية: يحدد القانون العضوي الجزائري المتعلق بنظام الانتخابات مدة الحملة الانتخابية في مادته 188: " باستثناء الحالتين (*) المنصوص عليها في المادتين 88 و 89 من الدستور، تكون الحملة الانتخابية مفتوحة قبل خمسة وعشرين (25) يوماً من يوم الاقتراع، وتنتهي قبل ثلاثة (03) أيام من تاريخ الاقتراع. وإذا أجري دور ثان للاقتراع، فإن الحملة الانتخابية التي يقوم بها المرشحون للدور الثاني تفتح قبل اثني عشر (12) يوماً من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل يومين (02) من تاريخ الاقتراع"⁽²⁷⁾.

(*) الحالات المنصوص عليها في المواد 88 و 89 من الدستور متعلقة بحالة شغور منصب رئيس الجمهورية أو استقالته أو وفاته أو انسحاب المرشحين في الدور الثاني.

إذ لا يمكن لأي أحد القيام بحملة انتخابية قبل أو بعد هذه الفترة المنصوص عليها قانونيًا، وهذا فيه دلالة على أن كل فعل أو نشاط ذو طابع ترويجي لصورة حزب أو شخص يسبق هذه الفترة لا يدخل في إطار الحملة الانتخابية، ذلك أن تجمعات الأحزاب وتصريحات مسؤوليها تمتد طيلة السنة وهي رغم ذلك لا تعد قانون للحملات الانتخابية حتى وإن كان الغرض منها في كثير من الأحيان هو كسب تأييد وتعاطف الناخبين وتمهيدًا لكسب أصواتهم في الانتخابات⁽²⁸⁾.

الملاحظ أن المشرع الجزائري في تنظيمه للحملة الانتخابية من حيث المدة الزمنية المقررة لها جعلها موحدة بالنسبة لجميع الاستحقاقات الانتخابية. إن تحديد المدة أو تقييد الحملة الانتخابية بفترة زمنية قصيرة نسبيًا يهدف في الأساس إلى محاولة إسباغ صفة الرسمية على هذه العملية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين في التعبير ونشر آرائهم وأفكارهم بهدف إعادة التوازن المختل بينهم، والنتيجة عن الاختلاف في الإمكانيات المتعلقة بوسائل الدعاية من جهة ومن جهة أخرى محاولة تحكّم الدولة في النفقات التي تصرف على هذه العملية، وكذا حماية الناخب من أي ضغوط يوم الاقتراع⁽²⁹⁾.

ب- التنظيم القانوني لوسائل الحملة الانتخابية: الهدف من الحملة الانتخابية هو السماح للمواطنين بمزاولة خيارهم بحرية، بالاعتماد على معلومة موثوقة ومعرفة عميقة بالمرشحين، سيرتهم، إضافة إلى معرفة عامة ببرامجهم. وتسمح الحملة الانتخابية للمرشحين بتقديم رسائلهم عن طريق وسائل الإعلام، الاجتماعات العامة وأشكال أخرى من النشاطات المدنية والسياسية (التجمعات، الاجتماعات، الاستقبالات... الخ)⁽³⁰⁾.

يرى المختصون في دراسة وتحليل العملية الانتخابية أن لقاء الجماهير والاتصال الشخصي بهم والحديث معهم (الذي يدخل في إطار الاتصال المباشر من "الباب إلى الباب" ولا يطبق هذا النوع من الاتصال مع الناخبين من قبل الرجل السياسي إلا في الحملات الاتصالية المحلية: القرب الجغرافي، العدد القليل نسبيًا للمستقبلين يسمح - ويفرض في نفس الوقت - للمرشحين التنقل شخصيًا في دائرتهم⁽³¹⁾) لا يزال هو الوسيلة المثلى لكسب ثقتهم، ولا تُغني عنها الوسائل الأخرى من إذاعة، تلفزيون، صحف، ملصقات، لافتات، مناشير وكتيبات... الخ⁽³²⁾، وتحصر التشريعات الانتخابية على وضع ضوابط

وإجراءات تنظيمية لوسائل الدعاية التي تستعمل من قبل المرشحين. وتخصص الوسائل السمعية البصرية، المملوكة للدولة الجزائرية، فترات لتدخلات المرشحين، تكون متساوية في حالة الانتخابات الرئاسية، أما في حالة الانتخابات التشريعية فتكون الحصص تبعاً لعدد المرشحين الذين يرشحهم كل حزب أو كل تكتل للمرشحين المستقلين ذلك أن بعض الأحزاب قد يكون لها تواجد أكبر في بعض الدوائر الانتخابية مقارنة بأحزاب منافسة لها مما يعطي أفضلية في عدد المرشحين للأحزاب الأكثر حضوراً في الساحة السياسية، ومن هنا فإن التواجد هو الذي يجعل حصص أحزاب أكثر من غيرها خلال فترة الحملة الانتخابية، وقد جاء في المادة 191 من قانون الانتخابات رقم 01-12: "يجب أن يصحب كل إيداع ترشيح بالبرنامج الانتخابي الذي يتعين على المترشحين احترامه أثناء الحملة الانتخابية. يكون لكل مترشح للانتخابات المحلية أو التشريعية أو الرئاسية قصد تقديم برنامجه للناخبين، مجال عادل في وسائل الإعلام التلفزيونية والإذاعية الوطنية والمحلية، تكون مدة الحصص الممنوحة متساوية بين كل مترشح وآخر للانتخابات الرئاسية، وتختلف بالنسبة إلى الانتخابات المحلية والتشريعية تبعاً لأهمية عدد المترشحين الذين يرشحهم حزب سياسي أو مجموعة أحزاب سياسية. يستفيد المترشحون الأحرار المتكثلون بمبادرة منهم، نفس الترتيبات الواردة في هذه المادة وحسب الشروط نفسها، تستفيد الأحزاب السياسية التي تقوم بالحملة الانتخابية في إطار الاستشارات الاستفتائية مجال عادل في وسائل الإعلام العمومية. تحدد كفاءات وإجراءات استعمال الإعلام العمومي وفقاً للقانون والتنظيم المعمول بهما"⁽³³⁾ وتكون برجة مختلف التدخلات تحت رعاية اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات. ويشير الدكتور محمد الطاهر بن خلف الله إلى أنه: "على مستوى التلفزة والإذاعة فإن حصة المتنافسين موزعة بصفة عادلة ليس في مدة المرور (فقط) لكن بشأن المرور نفسه، بمعنى أن كل فاعل سياسي تتوفر فيه الشروط يكون له حق المرور.."⁽³⁴⁾.

أما التجمعات والاجتماعات الانتخابية فتتنظم طبقاً لأحكام قانون التجمعات والتظاهرات العمومية كما جاءت به المادة 192.

من أهم الوسائل الإشهارية: التعليق (الملصقات) والإشهار الشفوي والكتابي، وتعد الملصقات من أهم وسائل الإشهار المعتمدة في الحملات الانتخابية في الجزائر ونظراً لأهميتها ورواجها فقد فُرضت ضوابط

كثيرة على أماكن تعليق الملصقات وعددها وأوقات القيام بالتعليق على عكس كل من الإشهار الشفوي والمكتوب الذي لم يترك فيه المجال مفتوحًا للمرشحين للحملات الانتخابية⁽³⁵⁾.

تجدر الإشارة كذلك، إلى وسيلة أخرى تستخدم في فترات الحملات الانتخابية وهي الصحف. الصحف العمومية تخصص مساحات لتغطية هذه النشاطات والمهرجانات بصفة عادلة ومتساوية بالاطلاع على النصوص القانونية المنظمة للحملة الانتخابية في التشريع الجزائري وإن كانت تحظر على الصحافة أن تروج الإعلانات التجارية للمرشحين أثناء الحملة الانتخابية، إلا أنها لم تمنعها من مساندة مرشح معين⁽³⁶⁾.

ج- **التنظيم القانوني لإيرادات ونفقات الحملة الانتخابية:** بات من المعلوم أن وسائل الدعاية الانتخابية تحتاج إلى نفقات باهضة، ونظرًا لاختلاف وتباين المراكز المالية للمرشحين فإن من شأن ذلك الإخلال بمبدأ المساواة بين المرشحين على نحو غير مشكوك فيه، ومن ثم أمست الحاجة إلى ضرورة تدخل المشرع لوضع تنظيم دقيق للعنصر المالي للدعاية⁽³⁷⁾، ففي الجزائر نالت مسألة نفقات الدعاية الانتخابية اهتمامًا من قبل المشرع الجزائري، ففيما يخص الانتخابات التشريعية نصت المادة 207: "لا تتجاوز نفقات الحملة الانتخابية لكل قائمة في الانتخابات التشريعية حداً أقصاه مليون دينار (1.000.000) عن كل مترشح". المادة 208: "يمكن لقوائم المترشحين للانتخابات التشريعية التي أحرزت عشرين في المائة (20%) على الأقل من الأصوات المعبر عنها، أن تحصل على تعويض بنسبة خمسة وعشرين في المائة (25%) من النفقات الحقيقية وضمن الحد الأقصى المرخص به. يمنح هذا التعويض إلى الحزب السياسي الذي أودع الترشح تحت رعايته. ولا يتم تعويض النفقات إلا بعد إعلان المجلس الدستوري النتائج"⁽³⁸⁾. كما أشار ذات القانون إلى أن الحملات الانتخابية تمول بواسطة صادرة عن:

- مساهمة الأحزاب السياسية.

- مساعدة محتملة من الدولة تقدم على أساس الإنصاف.

- مداخيل المترشح.

وهو ما حددته المادة 203.

أما بالنسبة للتبرعات التي قد تقدم للمرشحين من قبل الغير قيدها المشرع الجزائري حيث: "يحضر على كل مترشح لأي انتخابات وطنية أو محلية أن يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى مهما كان شكلها من أي دولة أجنبية أو أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية" المادة 204⁽³⁹⁾.

د- المحظورات والممنوعات في قانون الانتخابات:

- حظر استعمال اللغات الأجنبية: يحظر القانون العضوي المتعلق بالانتخابات استعمال اللغات الأجنبية في الحملة الانتخابية، وتعتبر اللغة العربية اللغة الوطنية والرسمية التي يسمح باستعمالها (*).
- يمنع استعمال أي طريقة اشهارية تجارية لغرض الدعاية الانتخابية.
- يمنع نشر وبث سير الآراء واستطلاع نوايا الناخبين في التصويت وقياس شعبية المترشحين قبل اثنين وسبعين (72) ساعة وخمسة (05) أيام بالنسبة للجالية المقيمة بالخارج، من تاريخ الاقتراع (في الجزائر لا توجد مؤسسات مختصة في هذا المجال، إذ لم تصل بعد لهذه المرحلة).
- حضر استعمال الممتلكات أو الوسائل التابعة لشخص معنوي خاص أو عمومي أو مؤسسة أو هيئة عمومية إلا إذا نصت الأحكام التشريعية صراحة على خلاف ذلك.
- كما يمنع استعمال أماكن العبادة والمؤسسات والإدارات العمومية ومؤسسات التربية والتعليم والتكوين مهما كان نوعها أو انتمائها لأغراض الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال.
- وفي إطار الحملة الانتخابية دائما تحضر كل السلوكات أو المواقف وكل عمل غير مشروع أو مهين أو شائن أو غير قانوني أو لا أخلاقي، ويسهر المترشح بنفسه على حسن سير العملية.
- كما يحظر الاستعمال السيء لرموز الدولة⁽⁴⁰⁾.

وقد أشار ذات القانون إلى جملة من العقوبات المسلطة على كل من يخالف أحكامه، وتمثلت فيما يلي:

- في حالة استعمال الممتلكات أو الوسائل التابعة للشخص المعنوي الخاص أو العمومي أو المؤسسات أو الهيئات العمومية أو أماكن العبادة أو أية مؤسسة تعليم أو تكوين عمومية، يعاقب

(*) بموجب التعديل الذي أدخل على الدستور سنة 2002 تعتبر اللغة العربية واللغة الأمازيغية لغتان وطنيتان، لكن في الانتخابات يسمح باستعمال اللغة العربية فقط، انظر: بولاعة محمد، برنامج "على وقع الحدث"، الإذاعة الجزائرية من قسنطينة، الخميس 2012/11/08.

- من يقوم بهذا الفعل بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من أربعين ألف دينار (40.000 دج) إلى مائتي ألف دينار (200.000 دج).
- في حال استعمال المترشح للغات الأجنبية، فإنه يعاقب بغرامة من مائتي ألف دينار (200.000 دج) إلى أربعمائة ألف دينار (400.000 دج) وبجرمانه من حق التصويت وحق الترشح لمدة ثلاث (3) سنوات على الأقل.
 - في حال قام المترشح بسلوك أو موقف أو عمل غير مشروع أو مهين أو غير أخلاقي أو شائن أو غير قانوني أو أنه لم يسهر على حسن سير الحملة الانتخابية فإنه يعاقب بالحبس من خمسة (5) أيام إلى ستة (6) أشهر وبغرامة مالية من ستة آلاف دينار (6.000 دج) إلى ستين ألف دينار (60.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين.
 - في حال استعمال رموز الدولة فإن الشخص المستعمل يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات.
 - كل مترشح تلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة هبات نقدية أو عينية أو أية مساهمة أخرى من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من ألفي دينار (2.000 دج) إلى عشرين ألف دينار (20.000 دج).
 - كل مترشح لم يتم بإعداد حساب الحملة يعاقب بغرامة من أربعين ألف دينار (40.000 دج) إلى مائتي ألف دينار (200.000 دج) وبجرمانه من حق التصويت وحق الترشح لمدة ست (6) سنوات على الأقل⁽⁴¹⁾.

3-5- وسائل الإعلام والحملة الانتخابية في الجزائر:

تُعد وسائل الإعلام أكثر المصادر شيوعًا للمعلومات عن الحملات الانتخابية في الديمقراطيات والمجتمعات الانتخابية عبر العالم⁽⁴²⁾، إذ خلال فترة الحملة توجد 3 أنواع من التغطيات:

1- حرية الوصول إلى وسائل الإعلام.

2- الوصول المباشر المدفوع.

3- التغطية وفقا للخطة الافتتاحي للمؤسسة الإعلامية⁽⁴³⁾.

أما تنظيم التغطية الإعلامية المستقلة للانتخابات فهي ذات شقين مترابطين مع كل من منظمة الحملة وعملية التصويت نفسها هذا من جهة، أما من جهة أخرى فتأخذ وسائل الإعلام بعين الاعتبار نوع الانتخابات الجارية، إذ تتطلب الانتخابات البرلمانية ما يلي:

- إذا كانت الأحزاب السياسية مرشحة للانتخابات، فإنه يجب على التغطية الصحفية التركيز على برامج الحزب، أداء الحزب سابقاً، مصداقية مرشحيه، تمويل الحزب، حملته، أصحاب المصالح الخاصة وراءه، الائتلافات وكفاءتها المحتملة.
- إذا أراد المرشحين تشغيل الدوائر المحلية، يجب أن تركز التغطية الصحفية على تقييم السجل السياسي الخاص بكل المترشحين، إنجازاتهم فيما يتعلق بوعودهم الماضية، مصداقيتهم وصلاتهم محددة المصالح السياسية والاقتصادية والدينية وغيرها.
- إذا حان الدور الثاني للانتخابات، يجب أن يُعلم الناخبين جيداً بالخيارات الخاصة ووجهات النظر في هذه الفترة الزمنية المحددة⁽⁴⁴⁾.

وقد شهدت الجزائر العديد من الحملات الانتخابية بعد الانفتاح السياسي والإعلامي تبعاً للانتخابات منها الرئاسي والتشريعي والمحلي. ما يهمنا هو التشريعي لعلاقته بموضوع دراستنا ، وقد قامت وسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة بدور فعال في مختلف الحملات التي عرفتها الجزائر، رغم ما سُجل من تجاوزات في تقديم برامج المترشحين وتغطية التجمعات... الخ خصوصاً في المساحات الزمنية التي لم تكن متساوية وعادلة، وربما وجدت الأحزاب الصحافة المكتوبة كمتنافس مقارنة بالتلفزيون والإذاعة العموميتين.

فمثلاً، كانت مداخلات الأحزاب السياسية ، المشاركة في انتخابات 1997 التشريعية في وسائل الإعلام العمومية مقيدة، خلال الفترة القانونية المخصصة للحملة الانتخابية(التي بدأت في 15 ماي وانتهت في 2 جوان) بصفة عامة، ذات طابع ممل وموحد... وقد طلبت اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية من التلفزيون الجزائري «ENTV» احترام المساواة في تغطية نشاطات الأحزاب وجعلهم ينتفعون من معالجة تقنية متماثلة ومتطابقة عند تركيب الأفلام. بعدها رجعت الأمور بسرعة إلى

نصاها في إطار منظم. وقد اشتكى حزب التجديد الجزائري «PRA» على أن يومية "المجاهد" خصصت الواجهة الأولى لتغطية نشاطات الوزراء المرشحين من حزب التجمع الوطني الديمقراطي «RND»⁽⁴⁵⁾. من المؤكد أن الحملة الانتخابية انطلقت في جو غير آمن، لكن لم يقم أي من المرشحين باعتداءات، رغم أنها عرفت بعض الحوادث غير الخطيرة كالمسيرة الاحتجاجية لحزب حركة مجتمع السلم «MSP» بغيليزان، تجاوزات لفظية في النهاية، لم تشهد الحملة مواجهات بين الموالين لمختلف القوائم. وفي هذا الصدد قالت اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية: "... الحملة الانتخابية... تميزت بالجدية في تفسير البرامج السياسية، احترام المعايير القانونية وبروز وطنية عالية في جو من المنافسة الشرعية ونزاهة ملاحظة من قبل كل الأحزاب المعنية بالانتخابات التشريعية"⁽⁴⁶⁾.

إن من أكثر الأدوار أهمية لوسائل الإعلام هي إعلام الناخبين بالخيارات المتاحة، إضافة إلى دورها الثاني المتمثل في مراقبة إن صحّ التعبير مدى حرية وعدالة الانتخابات، كما تلعب وسائل الإعلام دور ثالث يتضح من خلال كشف استراتيجيات الأحزاب السياسية الساعية لكسب الأصوات، فللناخبين الحق في معرفة ما إذا اقترحت الأحزاب السياسية وعود مختلفة لجماعات مختلفة، كما هي بحاجة لمعرفة البرامج السياسية وماضي مسيري الأحزاب. ومما يلاحظ أن أغلبية الأحزاب السياسية تضع رئيسها في قلب الحملة الانتخابية، وعليه يتصرف مسيرها بتهديب وحب مع الناخبين لكسب دعمهم، وتختار برامج انتخابية تستقطب أكبر قدر ممكن من الناخبين، حيث تتمنى أن تركز وسائل الإعلام عليها وعلى برنامجها الانتخابي متجاهلة بقية الأحزاب⁽⁴⁷⁾. ولعل مختلف الحملات الانتخابية التي عرفتها الجزائر لم تخرج عن هذا الإطار كثيراً، ولو أن العديد من الدراسات الأكاديمية أكدت على عدم تمكن الأحزاب السياسية أو المرشحين من تقنيات التسويق السياسي الذي نقصد به: "تطبيق مبادئ وإجراءات التسويق في الحملات السياسية من قبل أفراد ومنظمات مختلفة، وتشمل الإجراءات المتعلقة بتحليل وتطوير وتنفيذ وإدارة حملات إستراتيجية من قبل المرشحين والأحزاب السياسية والحكومات وجماعات الضغط وجماعات المصالح، التي تسعى لسياقة الرأي العام، الدفاع عن إيديولوجيتها، الفرز في الانتخابات وإصدار تشريعات واستفتاءات للاستجابة لاحتياجات ورغبات أشخاص وجماعات محددة في المجتمع"⁽⁴⁸⁾.

حديثنا عن الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية في الجزائر، يدفعنا للإشارة لنقطة مهمة عن البرامج الانتخابية التي تعتبر إحدى التقنيات والوسائل المستعملة من طرف الأحزاب من أجل إقناع الناخبين بالتصويت، حيث يرى بعض خبراء الماركتنج أن المنتج السياسي «Le produit politique» الذي يُعرض على الناخبين من أجل اقتنائه في شكل تصويت لمصلحه، يتكون من جزئين أساسيين: المدلول «le signifie» ويتحدد من خلال مقارنة مادية، إذ أنه يتضمن المبادئ الإيديولوجية والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والقرارات الأساسية التي يحتويها البرنامج السياسي للمرشح، والدال «signifiant» ويدخل في إطار مقارنة سيميائية sémiotique وهو يحتوي على الوسائل السيكلوجية المستخدمة في التواصل العقلاني انطلاقاً من المظهر الخارجي للمرشح إلى طريقة تعبيره⁽⁴⁹⁾.

إن ما يمكن قوله عن وسائل الإعلام في الجزائر وفترة الحملة الانتخابية، وكما حددها القانون العضوي- ما تحدثنا عنه سابقاً- أن وسائل الإعلام العمومية يجب أن تلتزم بالحياد وأن تقدم فرص متساوية لكافة الأحزاب السياسية لعرض برامجها، وهو الأمر الذي لم تطبقه هذه الوسائل في مراحل معينة وما جعل بعض الأحزاب والمرشحين يُبدون استيائهم من هذا الفعل غير القانوني، أما وسائل الإعلام الخاصة والمتمثلة أساساً في الصحافة المكتوبة فيحق لها أن تعرض وتروج لحزب دون آخر فيما يسمح به القانون أي دون قذف،...

وتتكفل اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات بمراقبة وتنظيم عمل وسائل الإعلام في فترة الحملة الانتخابية، من خلال ضمان تخصيص وسائل الإعلام العمومية الوقت المتساوي لعرض برامج مختلف الأحزاب السياسية.

هوامش الفصل الثالث:

- (1) York dictionary of law, librairie du liban publishers, 2nd édition, 2000, P32.
- (2) Raymond Guillien et Jean Vincent, Lexique des termes juridiques, Dalloz, Paris, 17^{ème} édition, 2010, P293.
- (3) أوليفيه دوهاميل، دايف ميني، المعجم الدستوري، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1996، ص 152.
- (4) يسرى دعبس، معجم المصطلحات السياسية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، دط، 2009، ص 135.
- (5) Ibtissem Garram, Terminologie juridique dans la législation algérienne, Palais des livres, Blida, P114.
- (6) Le grand dictionnaire encyclopédique du XXI^{ème} siècle, édition Philippe Auzou, Paris, 2001, P221.
- (7) جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1998، ص 728.
- (8) Ibtissem Garram, opcit, P43.
- (9) Raymond Guillien et Jean Vincent, opcit, P32.
- (10) عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، الجزء الثاني، ط4، 2001، ص583.
- (11) محمد منير حجاب، إدارة الحملات الانتخابية طريقك للفوز في الانتخابات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص 20-22.
- (12) عبد السلام أبو قحف، التسويق السياسي فن البيع - التفاوض -، دار الجامعة الجديدة، مصر، دط، 2004، ص25.
- (13) المرجع السابق.
- (14) حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة أسئلة التوافق - مقارنة سوسولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب-، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 1997، ص 178-179.

- (15) المرجع السابق، ص 179.
- (16) السيد عليوة، الدعاية الانتخابية... هل تضعف المشاركة السياسية؟، مجلة العربي، الصادرة عن وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد 512، يوليو 2001، ص 64.
- (17) أحمد بدر، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطوع والتنمية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1998، ص 172.
- (18) زكرياء بن صغير، الحملات الانتخابية مفهومها وسائلها وأساليبها، دار الخلدونية، الجزائر، دط، 2004، ص 28-32.
- (19) المرجع السابق، ص 32-35.
- (20) احمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 236-237.
- (21) Reporters sans frontières, Guide pratique du journaliste en période électorale, organisation internationale de francophonie, Paris, www.francophone.org visite le 22/12/2012
- (22) سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص 208.
- (23) أحمد بنيني، مرجع سابق، ص 240-241.
- (24) المرجع السابق، ص 243-244.
- (25) Paolo Guarino, Isabella Pezzini, les affiches électorales, les élections politiques italienne de 2001, analyser la communication 2 regard socio sémiotique, l'Harmattan, France, 2007, P154.
- (26) محمد بولاعة، برنامج "على وقع الحدث"، الإذاعة الجزائرية من قسنطينة، الخميس 2012/11/08 .
- (27) قانون عضوي رقم 01-12 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012، يتعلق بنظام الانتخابات، المادة 188.

- (28) الزاوي محمد الطيب، تنظيم الحملات الانتخابية من خلال قانون الانتخابات الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص 246.
- (29) احمد بنيني، مرجع سابق، ص 248.
- (30) Institut national démocratique pour les affaires internationales, observation de la campagne électorale- élections législatives, Maroc, Septembre 2002, www.gndem.org visite le 22/12/2012.
- (31) Philippe J. Maarek, communication et marketing de l'homme politique, édition litec, Paris, 2001, P141-142.
- (32) احمد بنيني، مرجع سابق، ص 248-249.
- (33) القانون العضوي رقم 12-01، مصدر سابق، المادة 191.
- (34) الزاوي محمد الطيب، مرجع سابق، ص 247.
- (35) المرجع السابق، ص 248.
- (36) احمد بنيني، مرجع سابق، ص 265-266.
- (37) سعد مظلوم العبدلي، مرجع سابق، ص 219.
- (38) القانون العضوي رقم 12-01، مصدر سابق، المادتين 207-208.
- (39) المصدر السابق، المادتين 203-204.
- (40) المصدر السابق، المواد: 193، 190، 194، 196، 197، 198، 199.
- (41) المصدر السابق، المواد: 228، 227، 229، 230، 231، 232.
- (42) Holli A.Semetko, Election campaigns- balance and the mass media, Harvard-world bank work shop, 29-31st may 2008, Emory university. www.hks.harvard.edu visite le 22/12/2012.
- (43) Bernd-Peter Lang, David Ward, the media and elections a hand book and comparative study, Taylor and francis group, newjersey, 2004, p217.
- (44) Ibidem, p215.

- (45) Mohamed boussoumah, la parenthèse des pouvoirs publics constitutionnels de 1992 à 1998, office des publications universitaires, Alger, 2005, P380.
- (46) Ibidem, p382.
- (47) Ross Howard, les medias et les élections un manuel de reportage sur les élections, Impacs, Canada, 2005, P14-15.
- (48) Lynda lee Kaid, handbook of political communication research, Laurence erlbaum associates publishers, newjersey, 2004, p18.

(49) حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 183.

الفصل الرابع: تحليل محتوى يومي الشروق والخبر خلال الحملة الانتخابية لتشريعات ماي 2012

4-1- الحملة الانتخابية في يومي الشروق والخبر من حيث المضمون.

4-2- الحملة الانتخابية في يومي الشروق والخبر من حيث الشكل.

تمهيد:

يعرض هذا الفصل الدراسة التحليلية الكمية لكل ما يتعلق بالحملة الانتخابية لتشريعات ماي 2012 من خلال يوميّتي "الشروق" و "الخبر"، فبعد عملية جمع الأعداد الخاصة بالدراسة من يوميّتي "الشروق" و "الخبر" والمقدرة بـ 42 عددًا، موزع بالتساوي بين الصحيفتين، قمنا بإخضاع مجتمع البحث للتحليل من خلال إحصاء التكرارات واستخراج النسب المئوية التي سهلت عملية التحليل الكمي للجريدتين، حيث صنفت البيانات في 39 جدولاً.

وقد حاولنا قدر الإمكان الاعتماد على منهجي الدراسة وعلى الدلالات الإحصائية للمقارنة بين اليوميّتين من حيث معالجتهما للمحتوى، وحاولنا كذلك تقديم دلالات كيفية للبيانات الكمية الواردة في الجداول.

كما اعتمدنا في الجداول المقدمة على التكرار "ك" والنسب المئوية "%" إضافة للترتيب "ت" في بعض الجداول الخاصة بالأحزاب ليساعدنا في الكشف عن تحيز الجريدتين من جهة ولمعرفة أولويات الصحيفتين وترتيبهما للأحزاب وفق فئات التحليل المستخدمة في الدراسة، وركزنا في عملية التعليق على أهم البيانات المدرجة في الجداول لفائدتها في الإجابة عن التساؤل المطروح وفي اختبار صحة الفرضية بما يتناسب وأهداف الدراسة.

4-1- الحملة الانتخابية في يوميّتي "الشروق" و "الخبر" من حيث المضمون:

جدول (06): يبين مواضيع الحملة في يوميّتي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
%	ك	%	ك	%	ك	
11,74	153	12,29	75	11,25	78	القضايا المتعلقة بالانتخابات
18,87	246	15,73	96	21,64	150	القضايا المتعلقة بالحملة
0,53	07	0,16	01	0,86	06	استخدام التكنولوجيا في الحملة
3,30	43	3,27	20	3,31	23	العنف خلال الحملة
53,33	695	56,55	345	50,50	350	الخطاب الحزبي
0,53	07	0,81	05	0,28	02	المقاطعين للانتخابات
5,52	72	5,08	31	5,91	41	قانون الانتخابات
4,52	59	3,93	24	5,05	35	اللجان المراقبة للانتخابات
1,15	15	1,63	10	0,72	05	الملاحظين الدوليين
0,46	06	0,43	03	0,43	03	حق الرد والتصحيح
100	1303	100	610	100	693	Σ

يبين الجدول رقم (06) المواضيع التي تناولتها يوميّتي الشروق والخبر والمتعلقة بالحملة الانتخابية.

من خلال تحليل البيانات، تبين لنا أن يومية "الشروق" ركزت على موضوع الخطاب الحزبي بنسبة 50,50% وبتكرار قدره 350، ليلها القضايا المتعلقة بالحملة بنسبة 21,64%، في حين احتلت مواضيع المقاطعين للانتخابات المرتبة الأخيرة بنسبة 0,28% هذا يدل على الأجددة التي اتبعتها "الشروق" في معالجة مواضيع هذه الفئة (المقاطعين).

أما يومية "الخبر" فقد ركزت هي الأخرى على الخطاب الحزبي بنسبة 56,55%، ليلها القضايا المتعلقة بالحملة بنسبة 15,73%، في حين احتلت مواضيع استخدام التكنولوجيا في الحملة المرتبة الأخيرة بنسبة 0,16%.

من خلال مقارنة بسيطة بين اليوميّتين، يتضح لنا مواطن التباين والتشابه في أجدتیهما. أول اختلاف يسجل هو إجمالي المواضيع (*) المتعلقة بالحملة حيث بلغ 693 موضوع في يومية "الشروق" في حين بلغ 610 موضوع في يومية "الخبر" بما يعكس مدى اهتمام كلا الجريدتين بهذا الحدث، رغم الفارق الدال بينها، حيث اهتمت "الشروق اليومي" أكثر بالحملة.

أما من حيث ترتيب المواضيع، فنلاحظ تشابه نسبي بتركيز اليوميّتين على الخطاب الحزبي بمجموع 695 من أصل 1303 ونسبة 53,33%، ويرجع اهتمام اليوميّتين بهذا الموضوع لأن فترة الحملة مخصصة أساساً لعرض برامج الأحزاب بالوسائل المختلفة التي ذُكرت في الفصل السابق، حيث تعتبر الصحافة المكتوبة وسيلة جد هامة لعرض برامج الأحزاب خلال فترة الحملة خصوصاً في الجزائر.

لم تعر يومية "الشروق" مواضيع المقاطعين للانتخابات اهتماماً كبيراً مقارنة بيومية الخبر، كما أن يومية "الشروق" اهتمت أكثر باستخدام التكنولوجيا خلال الحملة، حيث احتل هذا الموضوع المرتبة السابعة في حين احتل المرتبة الأخيرة في "يومية الخبر"، علاوة على ذلك، احتلت مواضيع الملاحظين الدوليين المرتبة السابعة في يومية "الخبر" في حين احتلت المرتبة الثامنة في يومية "الشروق".

(*) تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن يكون لنوع صحفي واحد أكثر من موضوع وهو ما برز أساساً من خلال مواضيع الخطاب الحزبي.

جدول (07): يبين مواضيع القضايا المتعلقة بالانتخابات في يوميتي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
%	ك	%	ك	%	ك	
19,60	30	22,66	17	16,66	13	القوائم الانتخابية والتنظيم الانتخابي
3,92	06	04	03	3,84	03	توفير الأمن
1,96	03	00	00	3,84	03	تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة
7,84	12	9,33	07	6,41	05	المقصيون من الانتخابات
37,25	57	34,66	26	39,74	31	عزوف المواطن ورفض الأحزاب
14,37	22	10,66	08	17,94	14	الرهان الانتخابي والحث على المشاركة
1,96	03	1,33	01	2,56	02	مصادقية الانتخابات
0,65	01	00	00	1,28	01	حياد السلطة
11,11	17	14,66	11	7,69	06	نقد السلطة والتشكيك في نزاهة الانتخابات
1,30	02	2,66	02	00	00	انطلاق عملية الانتخابات في الخارج
100	153	100	75	100	78	Σ

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) الذي يوضح مواضيع القضايا المتعلقة بالانتخابات في يومي "الشروق" و "الخبر"، أن الجريدتين ركزتا اهتمامهما على موضوع عزوف المواطن ورفض الأحزاب، حيث احتل المرتبة الأولى بتكرار قدره 31 وبنسبة 39,74% بالنسبة لجريدة "الشروق اليومي" وبتكرار قدره 26 أي ما نسبته 34,66%، بالنسبة لجريدة "الخبر" وهو ما يعكس أجندة اليوميين المبينة لموقفهما من الأحزاب عموماً وفي نفس الوقت تعكس رفض المواطن وتجاهله للانتخابات الجارية خصوصاً ما أحاط بهذه الانتخابات من حالات توحس وترقب.

ومما هو مبين في الجدول أعلاه، يتضح الاختلاف في تغطية بعض المواضيع، حيث نجد يومية "الشروق اليومي" تطرقت لموضوع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة بنسبة 3,84% في حين لم تتطرق "الخبر" لهذا الموضوع تماماً، رغم أن هذا الموضوع مهم خصوصاً مرافقته للتعديلات على مستوى قانون الأحزاب وقانون الانتخابات بفرض ما يعرف بـ "الكوطة" ونسب تمثيل المرأة، مع ذلك يبقى تطرق "الشروق" لهذا الموضوع سطحي مقارنة بما يحتاجه من توضيح بما يناسب المكانة التي مُنحت لها^(*)، كما أن "الشروق اليومي" تطرقت لموضوع حياد السلطة بما يعكس أجندتها المتوافقة مع السلطة والتي ظهرت في مواطن ومواقف عديدة وبرزت لنا أكثر من خلال تحليلنا وتفريغنا للبيانات، في حين لم تتطرق "الخبر" لهذا الموضوع تماماً، حيث نجدها في مقابل ذلك تحدثت عن موضوع نقد السلطة والتشكيك في نزاهة الانتخابات بما نسبته 14,66% لتبين موقفها المتعارض مع السلطة بتركيزها على هاته المواضيع، وللتوضيح أكثر تجدر الإشارة إلى أننا من خلال عملية التفريغ وجدنا بعض المواضيع تنقذ فيها السلطة في حين نجد مواضيع أخرى توضح التشكيك في نزاهة الانتخابات سواء من قبل مترشحين أو من قبل شخصيات معروفة في الساحة الوطنية.

(*) وهو ما تطرقنا له في الفصل الخاص بالبرلمان وبالتحديد العنصر المتعلق بنشأة وتطور التجربة البرلمانية في الجزائر- المجلس الشعبي الوطني-

وما يؤكّد ما قلناه آنفًا عن توافق أجندة "الشروق" مع السلطة والنظام الحاكم هو تركيزها أيضًا على موضوع الرهان الانتخابي والحث على المشاركة بما نسبته **17,94%** في حين يومية "الخبر" تطرقت لهذا الموضوع لكن بتكرار قدره **08** وبنسبة **10,66%** بما يعكس اختلاف أجندات اليوميّتين في ترتيب المواضيع من جهة والتركيز على إحداها دون الآخر من جهة أخرى ومثال ذلك أيضًا تطرق يومية "الخبر" لموضوع انطلاق عملية الانتخابات في الخارج والتي ظهرت في العدد الأخير للحملة أي يوم 2012/05/06 بموضوعين في حين لم تتطرق يومية "الشروق" لهذا الموضوع.

جدول (08): يبين مواضيع القضايا المتعلقة بالحملة في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
%	ك	%	ك	%	ك	
9,75	24	7,29	07	11,33	17	نشاطات المترشحين والأحزاب
6,09	15	2,08	02	08,66	13	دعم المترشحين والأحزاب
20,32	50	16,66	16	22,66	34	الأساليب والوسائل المستخدمة لكسب الأصوات
6,50	16	9,37	09	4,66	07	وصف الحملة
27,23	67	31,25	30	24,66	37	مترشحي القوائم
2,84	07	2,08	02	3,33	05	اللوحات والصور الاشهارية
7,72	19	10,41	10	06	09	التجمعات الشعبية
0,81	02	2,08	02	00	00	الإجراءات الأمنية خلال التجمعات
2,03	05	2,08	02	02	03	إخفاء صور المرشحات من القوائم
2,84	07	4,16	04	02	03	تنشيط الحملة لأكثر من حزب
0,81	02	2,08	02	00	00	ميادين صرف أموال الأحزاب خلال الحملة
1,62	04	1,04	01	02	03	تمويل الحملة
1,21	03	1,04	01	1,33	02	استفزاز الصحافة
10,16	25	8,33	08	11,33	17	مواضيع أخرى عن الحملة
100	246	100	96	100	150	Σ

يبدو من خلال الجدول رقم (08) أن يوميّتي "الشروق" و"الخبر" عالجتا مواضيع متعددة ومتنوعة عن القضايا المتعلقة بالحملة.

وبحسب بيانات الجدول نجد أن مواضيع مترشحي القوائم هي النسبة الغالبة وقد حُددت في يومية "الشروق" بـ 24,66%، تليها مواضيع الأساليب والوسائل المستخدمة لكسب الأصوات بنسبة 22,66% ثم مواضيع نشاطات المترشحين والأحزاب بنسبة 11,33%، وفي الأخير موضوع استفزاز الصحافة بنسبة 1,33% في حين لم يتم التطرق لموضوعي الإجراءات الأمنية خلال التجمعات وميادين صرف أموال الأحزاب خلال الحملة.

يتضح لنا بالمقابل من خلال ذات الجدول أن يومية "الخبر" هي الأخرى اهتمت بشكل كبير بمواضيع مترشحي القوائم، حيث حُددت نسبته بـ 31,25% ثم تأتي في المرتبة الثانية مواضيع الأساليب والوسائل المستخدمة لكسب الأصوات بنسبة حُددت بـ 16,66% تلتها مواضيع التجمعات الشعبية بـ 10,41%، في حين رجعت النسبة الأضعف لموضوعي تمويل الحملة واستفزاز الصحافة بنسبة 1,04%.

إن موضوع مترشحي القوائم احتل الصدارة في اليوميّتين بنسبة 27,23% وبمجموع تكرار قدره 67، تلاه موضوع الأساليب والوسائل المستخدمة لكسب الأصوات بنسبة 20,32% وبمجموع تكرار قدره 50.

إلا أننا نلاحظ التناقض والاختلاف بين اهتمامات اليوميّتين من خلال تكرارات المواضيع ومضمون المواضيع ذاتها، فقد حاولت "الشروق" و"الخبر" التركيز على سلوكيات المترشحين ومختلف الأساليب والوسائل غير الشرعية في كثير من الأحيان لحصد الأصوات رغم أن هذا الأمر برز أكثر عند الشروق، حيث ركزت اهتمامها في الحديث عن مواضيع عديدة ومتنوعة وبسخرية في كثير من الأحيان عن المترشحين ودليل ذلك مجموع المواضيع المتعلقة بالحملة الذي بلغ 150 موضوع، حتى المواضيع التي لم نجد لها تصنيف تبقى مواضيع ذات طابع استهزائي تحمل في طياتها الكثير من السخرية والتعليق إن صحَّ التعبير على المترشحين أو رؤساء الأحزاب أو غيرهما، على غرار جريدة "الخبر" لكن هاته الأخيرة لم تتحدث عن نفس المواضيع إضافة إلى أن ذلك لم يظهر بشكل كبير ولافت للانتباه كما هو الحال في يومية "الشروق".

يتضح كذلك التباين بين أجنادات اليوميّتين من خلال تركيز يومية "الشروق" على نشاطات المترشحين والأحزاب خصوصاً الإسلامية منها على غرار حملة "عمار غول" المحسوب على حزب "تكتل الجزائر الخضراء" بما يبين التوجه الإسلامي لليومية، في حين نجد "الخبر" ركزت على التجمعات الشعبية وما يصاحبها سواء تأخر أو تأجيل لها أو غيرها من مواضيع تصب في نفس الخانة، إضافة إلى أن هذه اليومية تحدثت عن موضوع الإجراءات الأمنية خلال تجمعات حزبي « FLN » و« RND » ، حيث عاجلتها بكثير من السلبية والامتعاض أن جاز التعبير في حين لم تشر يومية "الشروق" لهذا الموضوع، كما أن هذه الأخيرة تطرقت لموضوع تمويل الحملة بما نسبته 2% في حين لم يحظ هذا الموضوع باهتمام يومية "الخبر" التي لم يظهر فيها إلا مرة واحدة.

جدول (09): يبين مواضيع استخدام التكنولوجيا في الحملة في يوميّتي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميّتان المواضيع
%	ك	%	ك	%	ك	
71,42	05	00	00	83,33	05	استخدام التواصل الالكتروني
28,57	02	100	01	16,66	01	تجاهل التواصل الالكتروني
100	07	100	01	100	06	Σ

يوضح الجدول رقم (09) مواضيع استخدام التكنولوجيا في الحملة في يوميّتي "الشروق" و "الخبر"، حيث تبين لنا عدم اهتمام يومية "الخبر" بهذا الموضوع، إذ تطرقت لموضوع واحد عن تجاهل الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية استخدام التواصل الالكتروني بمراحتها على الميدان أكثر وهو ما يبينه التكرار الواضح في الجدول أعلاه.

وعلى النقيض من ذلك، تحدثت يومية "الشروق" عن الأحزاب والمرشحين الذين يستخدمون التواصل الالكتروني بنسبة 83,33% في حين لم تتطرق "الخبر" لهذا الموضوع، أما عن موضوع تجاهل التواصل الالكتروني، فجريدة "الشروق" على غرار جريدة "الخبر" لم تتطرق لهذا الموضوع كثيراً، حيث لم يبرز في سلم اهتماماتها -ورد مرة واحدة-.

ومن هذا يظهر الاختلاف في أجندات الجريدتين في معالجة هذا الموضوع، إن يومية "الشروق" ركزت على استخدام تكتل الجزائر الخضراء برؤسائه الثلاث وخصوصاً متصدر قائمة العاصمة (الوزير عمار غول) لنفس الحزب على استخدام التواصل الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي للاتصال بالناخبين، مما يبين أنها كانت تحاول التسويق لهذا الحزب بتمرير رسائل إيجابية عنه.

جدول (10): يبين مواضيع العنف خلال الحملة في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
%	ك	%	ك	%	ك	
13,95	06	10	02	17,39	04	المواجهات بين أنصار القوائم الانتخابية والأحزاب
20,93	09	30	06	13,04	03	الاعتداء على المرشحين
2,32	01	00	00	4,34	01	الاعتداء على اللجان المراقبة للانتخابات
27,90	12	35	07	21,73	05	الاعتداء على الصور واللوحات الأشهارية
4,65	02	05	01	4,34	01	المواجهات الداخلية للأحزاب
20,93	09	10	02	30,43	07	سرقة ومهاجمة مداومات ومقرات المترشحين والأحزاب
2,32	01	05	01	00	00	أعمال الشغب أثناء التجمعات
2,32	01	00	00	4,34	01	استنكار الاعتداءات على الأحزاب
2,32	01	00	00	4,34	01	التحقيقات الأمنية حول الاعتداءات
2,32	01	05	01	00	00	احتجاجات المواطن على قوائم التأيير
100	43	100	20	100	23	Σ

يبين الجدول رقم (10) أن مواضيع العنف خلال الحملة ترددت 43 مرة في "الشروق" و"الخبر". ركزت فيه "الشروق" على موضوع سرقة ومهاجمة مداومات ومقرات المترشحين والأحزاب بنسبة 30,43% ليليها موضوع الاعتداء على الصور واللوحات الاشهارية بـ 21,73%.

بالمقابل نجد أن اهتمام يومية الخبر بمواضيع العنف كان منصبًا على موضوع الاعتداء على الصور واللوحات الاشهارية بنسبة 35%، ليليها موضوع الاعتداء على المرشحين بنسبة 30%.

يظهر من ذات الجدول، اختلاف وتباين أولويات الجريدتين في ترتيب مواضيع العنف، حيث ركزت "الشروق" كما سبق أن ذكرنا على موضوع سرقة ومهاجمة مقرات ومداومات الأحزاب في حين ركزت يومية الخبر على موضوع الاعتداء على الصور واللوحات الاشهارية سواء كان من الأحزاب نفسها أو من قبل مجهولين في موقف يبين أجندة "الخبر" التي كانت تحاول أن تسوق للموضوع على أنه إما عنف من قبل المترشحين والأحزاب في حملة "ملعونة"-على حد تعبيرها- أو رد فعل لأشخاص معينين يرفضون الحملة والأحزاب من جهة والانتخابات ككل من جهة ثانية.

كما يبرز الاختلاف كذلك بين أجندات اليوميّتين من خلال تطرق يومية "الشروق" لموضوعي استنكار الاعتداءات على الأحزاب والتحقيقات الأمنية حول الاعتداءات بنسبة 4,34% حيث ذُكر مرة واحدة وكانت عن الاعتداءات التي مست تكتل الجزائر الخضراء خصيصًا. على النقيض من ذلك، لم تتطرق "الخبر" لهذا الموضوع تمامًا رغم إشارتها لقضية الاعتداء لكن لم تخصص موضوع عن الاستنكار من قبل التشكيلات السياسية أو من قبل المواطنين كما فعلت "الشروق"، وقد تحدثت يومية "الخبر" عن أعمال الشعب أثناء التجمعات-تجمع حزب العمال- وعن موضوع احتجاجات المواطن على قوائم التأطير بنسبة 5% في حين لم تعالج "الشروق" هذين الموضوعين.

جدول (11): يبين مواضيع الخطاب الحزبي في يوميّتي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان
%	ك	%	ك	%	ك	المواضيع
15,39	107	13,91	48	16,85	59	اجتماعي
8,63	60	8,98	31	8,28	29	اقتصادي
71,36	496	73,04	252	69,71	244	سياسي
4,60	32	4,05	14	5,14	18	نقد الخطاب الحزبي والأحزاب
100	695	100	345	100	350	Σ

يبرز الجدول رقم (11) مواضيع الخطاب الحزبي^(*) في يوميّتي "الشروق" و"الخبر"، حيث برز 695 موضوعاً، مما يعكس اهتمام اليوميتين بخطاب الأحزاب. وقد جاءت تغطية هذه المواضيع في الجريدتين متقاربة، حيث تردد الخطاب الحزبي 350 مرة في يومية "الشروق" و 345 مرة في يومية "الخبر"، تم التركيز فيها على الخطاب السياسي للأحزاب بنسبة 69,71% في "الشروق" و 73,04% في "الخبر" أخذت فيهما الأزمة التي مست حزب جبهة التحرير الوطني FLN حصة كبيرة، ليلها الخطاب الاجتماعي بنسبة 16,85% في "الشروق" و 13,91% في "الخبر"، أما الخطاب الاقتصادي ورد 29 مرة بنسبة 8,28% في "الشروق" و 31 مرة بنسبة 8,98% في "الخبر". رغم هذا الترتيب المتوافق إلى حد ما، إلا أن يومية "الخبر" على خلاف يومية "الشروق" ركزت على الخطاب السياسي أكثر من "الشروق"، في حين نجد أن هذه اليومية أبرزت الخطاب الاجتماعي بتكرار أكثر من "الخبر" التي تردد فيها الخطاب الاقتصادي أكثر من "الشروق" بما يعكس أجندات خفية ومختلفة بين اليوميتين.

(*) انظر أنواع الحملات الانتخابية.

أما المواضيع المتعلقة بنقد الخطاب الحزبي والأحزاب، فقد ترددت في "الشروق" 18 مرة وفي "الخبر" 14 مرة بما يؤكد أن يومية "الشروق" جريده رأي، كما أن هذا النقد برز في كثير من المواضيع لكن بطريقة غير مباشرة، حيث يُستشف ضمناً خصوصاً طابع السخرية من خطاب وسلوكات الأحزاب وحتى المترشحين.

جدول (12): يبين مواضيع المقاطعين للانتخابات في يوميّتي الشروق والخبر

المواضيع		اليوميتان		الشروق		الخبر		Σ
		ك	%	ك	%	ك	%	
الدعوة لمقاطعة الانتخابات	01	50	80	04	05	71,42		
نقد المقاطعين للسلطة	00	00	20	01	01	14,28		
نقد المقاطعين	01	50	00	00	01	14,28		
Σ	02	100	100	05	07	100		

يوضح الجدول رقم (12) مواضيع المقاطعين للانتخابات التي وردت بمجموع تكرار قدره 07 خلال الحملة الانتخابية في "الشروق" و "الخبر"، ولكن هذه الأخيرة روجت لهذه المواضيع أكثر من "الشروق" وقد يكون ذلك توافقا مع أجندة خفية معادية للعملية الانتخابية أو لتحري الموضوعية ولمزيد من المصدقية بتغطية مواضيع كل الأطراف.

وقد ركزت "الخبر" على موضوع الدعوة لمقاطعة الانتخابات بنسبة 80% انعكاسًا لخطابات الحزب المقاطع التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وخطاب الحزب المحظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في حين موضوع نقد المقاطعين للسلطة-خطاب حزب الأرسيدي (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)- ورد مرة واحدة، بالمقابل نجد أن موضوع الدعوة لمقاطعة الانتخابات لم يتردد إلا مرة واحدة في يومية "الشروق" التي خصصت موضوعًا لنقد المقاطعين بما يعكس أجندتها المعارضة للمقاطعين من جهة وللخطاب المضاد للانتخابات بما يبين الاختلاف بين أجندتي اليوميتين.

جدول (13): يبين مواضيع قانون الانتخابات في يوميّتي الشروق والخبر

∑		الخبر		الشروق		اليوميّتان المواضيع
%	ك	%	ك	%	ك	
8,33	06	6,45	02	9,75	04	قانون الانتخابات وصلاحيات البرلمان القادم
69,44	50	64,51	20	73,17	30	خرق قانون الانتخابات
16,66	12	22,58	07	12,19	05	خرق الإدارة للقانون
4,16	03	3,22	01	4,87	02	الدعوة لاحترام قانون الانتخابات
1,38	01	3,22	01	00	00	معاقبة الأحزاب المخالفة للقانون
100	72	100	31	100	41	∑

يبين لنا الجدول رقم (13) أن يوميّتي "الشروق" و "الخبر" عاجلت 72 موضوعًا متعلق بقانون الانتخابات.

حيث ورد 41 موضوع في جريدة "الشروق"، أبرزت موضوع خرق قانون الانتخابات من قبل الأحزاب والمرشحين بـ 30 موضوعًا وبنسبة 73,17%، إلا أن باقي المواضيع لم تبرز، فلم يرد إلا 5 مواضيع عن خرق الإدارة للقانون بنسبة 12,19%.

أما جريدة "الخبر" عاجلت 31 موضوعًا، أبرزت موضوع خرق قانون الانتخابات على غرار يومية "الشروق" بـ 20 موضوع وبنسبة 64,51%، وعلى خلاف يومية "الشروق" ورد موضوع خرق الإدارة للقانون بـ 7 مواضيع وبنسبة 22,58%.

بجد موضوع معاقبة الأحزاب المخالفة للقانون ورد مرة واحدة في يومية "الخبر" في حين لم يرد أي موضوع عنه في يومية "الشروق"، تمثل مضمونه في معاقبة حزب العمال على خرقه لقانون الانتخابات.

جدول (14): يبين مواضيع اللجان المراقبة للانتخابات في يوميّتي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميّتان المواضيع
%	ك	%	ك	%	ك	
27,11	16	33,33	08	22,85	08	عمل اللجان
5,08	03	4,16	01	5,71	02	التسهيلات والوسائل المسخرة للجان المحلية
11,86	07	16,66	04	8,57	03	شكوى المترشحين والأحزاب
16,94	10	12,50	03	20	07	شكوى ومطالب اللجان
20,33	12	16,66	04	22,85	08	استقالة وتجميد عمل اللجان
3,38	02	00	00	5,71	02	اتهام اللجان للإدارة
8,47	05	12,50	03	5,71	02	الخلافات داخل اللجان
5,08	03	00	00	8,57	03	الخلافات مع الوزارة
1,69	01	4,16	01	00	00	نقد لجان الانتخابات
100	59	100	24	100	35	Σ

يبرز الجدول رقم (14) أن يوميّتي "الشروق" و "الخبر" تعرضت لمواضيع اللجان المراقبة للانتخابات 59 مرة، مما يؤكد اهتمام الجريدتين بمواضيع هذه الفئة. وقد كانت "الشروق" أكثر تناولاً لهذا الموضوع من يومية "الخبر" بـ 35 موضوع مقابل 24 موضوع، بما يؤكد الفرق بين اليوميّتين.

أما من حيث التفاصيل، فقد ركزت "الشروق" على موضوعي عمل اللجان واستقالة وتحميد عمل اللجان بنسبة 22,85% في حين لم تتطرق لموضوع نقد اللجان.

أما يومية "الخبر" فقد ركزت على موضوع عمل اللجان بنسبة 33,33% في حين لم تتطرق لموضوعي اتهام اللجان للإدارة والخلافات مع الوزارة.

ومنه نلاحظ اختلاف أجندة اليوميّتين في التعامل مع هذه المواضيع، فمعالجة مواضيع اللجان المراقبة للانتخابات سواء كانت محلية أو وطنية وضح فروق في أولويات اليوميّتين، فبينما ركزت "الشروق" على مواضيع استقالة وتحميد عمل اللجان نظراً للمشاكل التي تعرضت لها وركزت كذلك على موضوع خلافات اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية المسؤول المباشر عن كل ما يتعلق بالانتخابات وتركيزها كذلك على موضوع شكوى ومطالب اللجان بدل التركيز على شكوى المترشحين والأحزاب، نجد يومية "الخبر" على خلاف يومية "الشروق" قدمت أولوية لموضوع عمل اللجان بصورة ملفتة للانتباه، كما عاجلت موضوعي شكوى المترشحين والأحزاب واستقالة وتحميد عمل اللجان بتكرارات أكثر من باقي المواضيع، إضافة إلى أنها تحدثت عن موضوع نقد لجان الانتخابات في حين لم تتطرق "الشروق" لهذا الموضوع.

جدول (15): يبين مواضيع الملاحظين الدوليين في يوميّتي الشروق والخبر

المواضيع		اليوميتان		الشروق		الخبر		Σ	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عمل الملاحظين		04	80	06	60	10	66,66		
عدم التزام الملاحظين بعملية المراقبة		01	20	02	20	03	20		
أعضاء وفد الملاحظين		00	00	01	10	01	6,66		
الخلاف مع اللجان المراقبة		00	00	01	10	01	6,66		
Σ		05	100	10	100	15	100		

يبين الجدول رقم (15) مواضيع الملاحظين الدوليين في "الشروق" و "الخبر"، وقد تم إبراز 15

موضوع ذو صلة.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ اختلاف حجم التغطية الإعلامية بين الجريدتين، حيث عاجلت "الشروق" 5 مواضيع في حين عاجلت "الخبر" 10 مواضيع أي ضعف الأولى، أما من حيث طبيعة المواضيع نلاحظ تركيز اليوميّتين على موضوع عمل الملاحظين بتكرار قدره 04 وبنسبة 80% في "الشروق" وبتكرار قدره 06 وبنسبة 60% في "الخبر"، كما نلاحظ اتساق واضح في حجم التغطية الإعلامية لموضوع عدم التزام الملاحظين بعملية المراقبة بنسبة 20% رغم أن المساحة التي خصصتها "الشروق" أكبر من المساحة التي خصصتها "الخبر" لذات الموضوع، عاجلت "الخبر" موضوعي أعضاء وفد الملاحظين والخلاف مع اللجان المراقبة مرة واحدة، في حين لم تتطرق "الشروق" لهذين الموضوعين.

رغم ذلك نلاحظ اتفاق اليوميّتين في طريقة عرضهما لهذه المواضيع، بحيث عُرضت في قوالب خبرية أو تقارير بما يعكس حياد اليوميّتين وموضوعيتهما في التعامل مع هذه المواضيع.

جدول (16): يبين حق الرد والتصحيح في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
		%	ك	%	ك	
50	03	66,66	02	33,33	01	حق الرد
50	03	33,33	01	66,66	02	التصحيح
100	06	100	03	100	03	Σ

يكشف الجدول رقم (16) عن المواضيع التي نشرتها "الشروق" و "الخبر" المتعلقة بحق الرد والتصحيح والتي بلغت 06 مواضيع، فبالرغم أن للصحافة الخاصة الحق في الانحياز لمرشح أو لحزب معين إلا أنها في نفس الوقت مطالبة بالموضوعية والاحترافية في التعامل مع مواضيع مختلف التشكيلات السياسية المتنافسة، ويظهر ذلك من خلال أشكال عديدة منها ما يعرف بحق الرد والتصحيح ومما هو مبين في الجدول أعلاه، نلاحظ اتفاق واتساق الجريدتين في التعامل مع هذه المواضيع، حيث نشرت كل منهما 03 مواضيع، رغم أن "الشروق" نشرت موضوعين عن التصحيح في حين نشرت "الخبر" موضوع واحد، وبينما نشرت الأولى موضوع واحد عن حق الرد، نشرت الثانية موضوعين.

جدول (17): يبين الخطاب الاجتماعي للأحزاب في يوميّتي الشروق والخبر

Σ			الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
08	2,80	03	-	00	00	06	5,08	03	جبهة التحرير الوطني
04	7,47	08	02	10,41	05	06	5,08	03	التجمع الوطني الديمقراطي
02	14,01	15	04	6,25	03	01	20,3 3	12	تكتل الجزائر الخضراء
10	0,93	01	06	2,08	01	-	00	00	جبهة القوى الاشتراكية
07	3,73	04	05	4,16	02	07	3,38	02	قوائم الأحرار
03	8,41	09	04	6,25	03	03	10,1 6	06	حزب العمال
09	1,86	02	06	2,08	01	08	1,69	01	الجبهة الوطنية الجزائرية
06	5,60	06	06	2,08	01	04	8,47	05	جبهة العدالة والتنمية
08	2,80	03	05	4,16	02	08	1,69	01	الحركة الشعبية الجزائرية
09	1,86	02	06	2,08	01	08	1,69	01	حزب الفجر الجديد
10	0,93	01	06	2,08	01	-	00	00	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
08	2,80	03	05	4,16	02	08	1,69	01	جبهة التغيير
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب عهد 54
10	0,93	01	06	2,08	01	-	00	00	التحالف الوطني الجمهوري
10	0,93	01	06	2,08	01	-	00	00	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
09	1,86	02	06	2,08	01	08	1,69	01	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	التجمع الجزائري
09	1,86	02	05	4,16	02	-	00	00	التجمع الوطني الجمهوري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الحركة الوطنية للأمل
04	7,47	08	03	8,33	04	05	6,77	04	جبهة المستقبل

10	0,93	01	-	00	00	08	1,69	01	حزب الكرامة
10	0,93	01	06	2,08	01	-	00	00	حركة المواطنين الأحرار
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب الشباب
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب النور الجزائري
09	1,86	02	06	2,08	01	08	1,69	01	حركة التوحيد الجزائري
09	1,86	02	-	00	00	07	3,38	02	الجبهة الوطنية الديمقراطية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوثام
10	0,93	01	06	2,08	01	-	00	00	حركة الانفتاح
01	20,56	22	01	25	12	02	16,9 4	10	بقية الأحزاب
05	6,54	07	05	4,16	02	04	8,47	05	دون تحديد (*)
-	100	107	-	100	48	-	100	59	Σ

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن "الشروق" و "الخبر" نشرت 107 موضوع عن الخطاب الاجتماعي لكل حزب (**).

أبرزت "الشروق" الخطاب الاجتماعي لتكتل الجزائر الخضراء بنسبة 20,33% ، يليه بقية الأحزاب بنسبة 16,94% فحزب العمال بنسبة 10,16% .

بالمقابل نجد "الخبر" أبرزت الخطاب الاجتماعي لبقية الأحزاب بنسبة 25% يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 10,41% ثم جبهة المستقبل بنسبة 8,33%.

يتضح من بيانات الجدول اختلاف اهتمامات الجريدتين بالخطاب الاجتماعي للأحزاب، حيث أبرزت "الشروق" هذا الخطاب أكثر من "الخبر" بـ 59 موضوع في مقابل 48 موضوع.

(*) دون تحديد نقصد بها عدم ذكر الصحيفة للحزب الذي ينتمي إليه المترشح كالاكتفاء بقول: أحد الأحزاب أحد المترشحين، ... الخ.
(**) خاض غمار تشريعات 10 ماي 2012، 44 حزب إضافة لقوائم الأحرار كما ذكرنا سابقاً في الفصل الثاني، قمنا بذكر الأحزاب المبينة في الجدول أعلاه دون ذكر أخرى وترتيبها بذلك الشكل بناءً على عدد المقاعد المحصل عليها- انظر للملاحق- الأحزاب التي لم تقفز ولم تتحصل على مقاعد صنف في بقية الأحزاب .

أما من حيث ترتيب الأحزاب، ركزت "الشروق" كثيرًا على الأحزاب ذات التوجه الإسلامي على غرار تكتل الجزائر الخضراء صاحبة المرتبة الثالثة في ترتيب الأحزاب الفائزة، حتى فيما يخص بقية الأحزاب نلاحظ تركيزها على حزب العدل والبيان لنعيمة صالح، في حين نجد "الخبر" تبنت أجندة مختلفة إذ نشرت الخطاب الاجتماعي لبقية الأحزاب في المرتبة الأولى، وعلى خلاف "الشروق" أبرزت الخطاب الاجتماعي للتجمع الوطني الديمقراطي فكان الثاني في الترتيب في حين كان ترتيبه في "الشروق" السادس، إن ما يلفت الانتباه في "الخبر" عدم نشر أي خطاب اجتماعي لجهة التحرير الوطني التي نُشر لها في المقابل 3 مواضيع في "الشروق".

إن الأرقام المبيّنة في الجدول، توضح أن "الشروق" جعلت المرشحين الذين لم تحدد الحزب المنتمين إليه في المرتبة الرابعة بـ 05 مواضيع وهو رقم دال بالنسبة لما هو غير محدد على خلاف "الخبر" التي نشرت موضوعين فقط عن هاته الفئة، بما يعكس إما سخرية ولا مبالاة اليوميّتين بهؤلاء المرشحين أو بتبنيهم لأجندة خفية تجاه بعض المرشحين.

وبالرغم من ذلك إلا أن "الشروق" و "الخبر" لم تقدم أهمية كبيرة للمواضيع الاجتماعية كانعكاس لخطابات الأحزاب، رغم حالات الغليان التي شهدتها تلك الفترة وتزامنت مع الحملة الانتخابية من غلاء للأسعار، إضرابات للعمال،... الخ.

جدول (18): يبين الخطاب الاقتصادي للأحزاب في يوميّتي الشروق والخبر

Σ			الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
05	8,33	05	04	6,45	02	02	10,34	03	جبهة التحرير الوطني
02	16,66	10	02	16,12	05	01	17,24	05	التجمع الوطني الديمقراطي
04	11,66	07	03	12,90	04	02	10,34	03	تكتل الجزائر الخضراء
07	3,33	02	04	6,45	02	-	00	00	جبهة القوى الاشتراكية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	قوائم الأحرار
06	6,66	04	04	6,45	02	03	6,89	02	حزب العمال
08	1,66	01	05	3,22	01	-	00	00	الجبهة الوطنية الجزائرية
03	15	09	03	12,90	04	01	17,24	05	جبهة العدالة والتنمية
07	3,33	02	-	00	00	03	6,89	02	الحركة الشعبية الجزائرية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب الفجر الجديد
07	3,33	02	-	00	00	03	6,89	02	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
08	1,66	01	05	3,22	01	-	00	00	جبهة التغيير
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب عهد 54
-	00	00	-	00	00	-	00	00	التحالف الوطني الجمهوري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
08	1,66	01	05	3,22	01	-	00	00	التجمع الجزائري
07	3,33	02	04	6,45	02	-	00	00	التجمع الوطني الجمهوري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الحركة الوطنية للأمل
07	3,33	02	05	3,22	01	04	3,44	01	جبهة المستقبل
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب الكرامة
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حركة المواطنين الأحرار

-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب الشباب
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب النور الجزائري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حركة التجديد الجزائري
08	1,66	01	-	00	00	04	3,44	01	الجبهة الوطنية الديمقراطية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حركة الانفتاح
01	18,33	11	01	19,35	06	01	17,24	05	بقية الأحزاب
-	00	00	-	00	00	-	00	00	دون تحديد
-	100	60	-	100	31	-	100	29	Σ

يكشف الجدول رقم (18) عن الخطاب الاقتصادي للأحزاب في يومي "الشروق" و "الخبر"، حيث تم معالجة 60 موضوعاً.

يبدو من بيانات الجدول أن "الشروق" عالجت 29 موضوعاً، ركزت فيها على الخطاب الاقتصادي لكل من: التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة العدالة والتنمية وبقية الأحزاب بـ 05 مواضيع وبنسبة 17,24% في حين احتلت جبهة التحرير الوطني وتكتل الجزائر الخضراء المرتبة الثانية بـ 03 مواضيع وبنسبة 10,34%.

أما جريدة "الخبر" فقد عالجت 31 موضوعاً، أولت فيها اهتماماً بالخطاب الاقتصادي لباقي الأحزاب بـ 06 مواضيع وبنسبة 19,35% ليليها التجمع الوطني الديمقراطي بـ 05 مواضيع بنسبة 16,12% ليتقاسم المرتبة الثالثة كل من: تكتل الجزائر الخضراء، جبهة العدالة والتنمية.

اهتمت "الخبر" بالخطاب الاقتصادي للأحزاب أكثر من "الشروق"، كما أن "الخبر" ركزت على خطابات بقية الأحزاب التي تبوأَت الصدارة، في حين تقاسمت 3 أحزاب المرتبة الأولى في "الشروق" أحزاب إسلامية وأخرى محسوبة على السلطة، والملاحظ أن "الخبر" جعلت خطابات التيار الإسلامي ممثلة بتكتل

الجزائر الخضراء وجبهة العدالة والتنمية تحتل المرتبة الثالثة، رغم أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي أحد حزبي التيار الوطني احتل المرتبة الثانية.

الملاحظ أن "الشروق" تعكس أجندة تتجاهل فيها الأحزاب المعارضة، حيث لم يرد أي خطاب اقتصادي لجبهة القوى الاشتراكية في حين نشرت "الخبر" خطابين لذات الحزب بما يبين اتجاهها القائم على تبني آراء المعارضة.

كما أن يومية "الخبر" نشرت خطابًا اقتصاديًا للجبهة الوطنية الجزائرية، جبهة التغيير، التجمع الجزائري، التجمع الوطني الجمهوري، في حين لم تنشر "الشروق" لهم أي خطاب، في حين نشرت لكل من الحركة الشعبية الجزائرية، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، الجبهة الوطنية الديمقراطية الذين لم ينشر لهم أي خطاب اقتصادي في "الخبر"، مما يوضح الأجندات المختلفة بين اليوميتين في التعامل مع هذه الخطابات.

جدول (19): يبين الخطاب السياسي للأحزاب في يوميّتي الشروق والخبر

∑			الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
02	13,30	66	02	12,69	32	01	13,93	34	جبهة التحرير الوطني
03	8,66	43	03	8,73	22	02	8,60	21	التجمع الوطني الديمقراطي
04	7,86	39	04	7,53	19	03	8,19	20	تكتل الجزائر الخضراء
09	4,23	21	09	4,76	12	08	3,68	09	جبهة القوى الاشتراكية
13	1,81	09	10	2,38	06	14	1,22	03	قوائم الأحرار
05	7,05	35	05	6,74	17	04	7,37	18	حزب العمال
07	5,84	29	05	6,74	17	06	4,91	12	الجبهة الوطنية الجزائرية
08	5,04	25	07	5,55	14	07	4,50	11	جبهة العدالة والتنمية
08	5,04	25	08	5,15	13	06	4,91	12	الحركة الشعبية الجزائرية
10	2,62	13	09	3,17	08	12	2,04	05	حزب الفجر الجديد
19	0,40	02	14	0,39	01	16	0,40	01	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
06	6,25	31	06	5,95	15	05	6,55	16	جبهة التغيير
11	2,21	11	10	2,38	06	12	2,04	05	حزب عهد 54
16	1,20	06	11	1,58	04	15	0,81	02	التحالف الوطني الجمهوري
15	1,41	07	12	1,19	03	13	1,63	04	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
16	1,20	06	11	1,58	04	15	0,81	02	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
20	0,20	01	14	0,39	01	-	00	00	التجمع الجزائري
14	1,61	08	13	0,79	02	11	2,45	06	التجمع الوطني الجمهوري
18	0,60	03	14	0,39	01	15	0,81	02	الحركة الوطنية للأمل
13	1,81	09	11	1,58	04	12	2,04	05	جبهة المستقبل
10	2,01	10	13	0,79	02	09	3,27	08	حزب الكرامة

17	0,80	04	11	1,58	04	-	00	00	حركة المواطنين الأحرار
18	0,60	03	13	0,79	02	16	0,40	01	حزب الشباب
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب النور الجزائري
18	0,60	03	14	0,39	01	15	0,81	02	حركة التجديد الجزائري
18	0,60	03	14	0,39	01	15	0,81	02	الجبهة الوطنية الديمقراطية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
19	0,40	02	-	00	00	15	0,81	02	حركة الانفتاح
01	14,71	73	01	15,47	39	01	13,93	34	بقية الأحزاب
13	1,81	09	13	0,79	02	10	2,86	07	دون تحديد
-	100	496	-	100	252	-	100	244	Σ

يبين الجدول رقم (19) أن يوميّتي "الشروق" و "الخبر" عاجلت 496 خطابًا سياسيًا، مما يوضح اهتمام الجريدتين بهذه الخطابات.

عاجلت يومية "الشروق" 244 خطابًا سياسيًا، فعلى صعيد اهتمام الجريدة بالأحزاب نجدها قد أبرزت في مقدمة الترتيب خطابات كلٍّ من: جبهة التحرير الوطني وبقية الأحزاب بتكرار قدره 34 وبنسبة 13,93%، ليليها التجمع الوطني الديمقراطي بتكرار قدره 21 وبنسبة 8,60%، أما في المرتبة الثالثة نجد تكتل الجزائر الخضراء بتكرار قدره 20 وبنسبة 8,19%.

بالمقابل نجد "الخبر" تناولت 252 خطابًا سياسيًا، تبوأَت فيها بقية الأحزاب الصدارة بـ39 خطابًا بنسبة 15,47%، ليليها جبهة التحرير الوطني بتكرار قدره 32 وبنسبة 12,69%، أما التجمع الوطني الديمقراطي فاحتل المرتبة الثالثة بتكرار قدره 8,73%.

من خلال البيانات، اتضح اهتمام اليوميّتين بالخطابات السياسية لبقية الأحزاب رغم اهتمام "الخبر" بهذه المواضيع أكثر من "الشروق"، ترتيبات يومية "الشروق" للخطابات جاء متسقًا مع النتائج النهائية للأحزاب الفائزة من خلال المراتب الثلاث الأولى.

يبرز الاختلاف بين أجندة الجريدتين من خلال تكرار الخطابات السياسية لبعض الأحزاب الإسلامية، حيث نجد تكرار تكتل الجزائر الخضراء 20، جبهة التغيير 16 في "الشروق"، أما في الخبر فبلغ تكرار الحزب الأول 19، والحزب الثاني 15 رغم التقارب في التكرارات إلا أننا نلاحظ الاختلاف في الترتيبات.

كما أن تكرار خطاب جبهة القوى الاشتراكية بلغ 9 في "الشروق"، في حين بلغ 12 في "الخبر"، وعليه نلاحظ الفرق في التعامل مع خطابات هذا الحزب بين اليوميتين.

نلاحظ أن "الخبر" كانت تحاول أن تقدم خطابات لأكبر عدد ممكن من الأحزاب قدر الإمكان وفق ما يناسبها، في حين أن "الشروق" كانت تحاول هي الأخرى نشر خطابات أحزاب عديدة مع التركيز على بعض منها دون الآخر بما يناسب أجندتها، لتقصي أكبر قدر ممكن من الموضوعية، حيث يعد ذكر أحزاب دون ذكر أخرى أمرًا طبيعيًا، ذلك أنها جرائد خاصة فكثرة الأحزاب تفرض ذلك وتضعب من إمكانية تقديم كل الخطابات، كما أن مبدأ المساواة^(*) الذي سبق الإشارة إليه، لا يختل. لكن ما يستدعي الانتباه هو تركيز اليوميتين على أحزاب معينة رغم أن "الشروق" و "الخبر" لا تعتبران جرائد حزبية، إلا أنهما يعكسان بالتأكيد توجهاتهما وأجندتهما المختلفة.

إن ما قدمته "الشروق" و "الخبر" من خطابات سياسية للأحزاب ركزت فيه على الأزمة التي مست جبهة التحرير الوطني، الثورات العربية أو ما عرف بالربيع العربي خصوصًا في خطابات التجمع الوطني الديمقراطي، التخوف من التدخل الأجنبي-حزب العمال- إضافة إلى الخطاب الذي اشتركت فيه كل الأحزاب تقريبًا هو "الحث على المشاركة"، ومواضيع أخرى ذات طابع سياسي.

(*) انظر للفصل الثالث، وسائل الإعلام والحملة الانتخابية، عنصر المبادئ التي تحكم الحملات الانتخابية.

جدول (20): يبين الأسلوب الإيجابي للخطاب الحزبي في يوميّتي الشروق والخبر

Σ			الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
05	5,33	08	05	4,28	03	05	6,25	05	جبهة التحرير الوطني
04	08	12	02	10	07	05	6,25	05	التجمع الوطني الديمقراطي
02	13,33	20	04	5,71	04	02	20	16	تكتل الجزائر الخضراء
08	2,66	04	04	5,71	04	-	00	00	جبهة القوى الاشتراكية
08	2,66	04	05	4,28	03	08	1,25	01	قوائم الأحرار
05	7,33	11	03	7,14	05	04	7,50	06	حزب العمال
11	0,66	01	07	1,42	01	-	00	00	الجبهة الوطنية الجزائرية
03	8,66	13	03	7,14	05	03	10	08	جبهة العدالة والتنمية
07	04	06	04	5,71	04	07	2,50	02	الحركة الشعبية الجزائرية
11	0,66	01	07	1,42	01	-	00	00	حزب الفجر الجديد
09	02	03	07	1,42	01	07	2,50	02	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
08	2,66	04	06	2,85	02	07	2,50	02	جبهة التغيير
10	1,33	02	07	1,42	01	08	1,25	01	حزب عهد 54
11	0,66	01	07	42,1	01	-	00	00	التحالف الوطني الجمهوري
11	0,66	01	07	1,42	01	-	00	00	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
10	1,33	02	07	1,42	01	08	1,25	01	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
11	0,66	01	07	1,42	01	-	00	00	التجمع الجزائري
10	1,33	02	06	2,85	02	-	00	00	التجمع الوطني الجمهوري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الحركة الوطنية للأمل
06	4,66	07	05	4,28	03	06	05	04	جبهة المستقبل
11	0,66	01	-	00	00	08	1,25	01	حزب الكرامة

11	0,66	01	07	1,42	01	-	00	00	حركة المواطنين الأحرار
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب الشباب
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب النور الجزائري
11	0,66	01	-	00	00	08	1,25	01	حركة التجديد الجزائري
10	1,33	02	-	00	00	07	2,50	02	الجبهة الوطنية الديمقراطية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
11	0,66	01	07	1,42	01	-	00	00	حركة الانفتاح
01	25,33	38	01	24,28	17	01	26,25	21	بقية الأحزاب
09	02	03	07	1,42	01	07	2,50	02	دون تحديد
-	100	150	-	100	70	-	100	80	Σ

يكشف الجدول رقم (20) عن الأسلوب (*) الايجابي للخطاب الحزبي الذي ورد 150 مرة في يوميّتي "الشروق" و "الخبر".

ومن خلال بيانات الجدول يتضح أن الأسلوب الايجابي في يومية "الشروق" ذكر 80 مرة، احتلت بقية الأحزاب الصدارة في الترتيب بتكرار قُدّر ب 21 وبنسبة 26,25%، يليه تكتل الجزائر الخضراء بتكرار قدره 16 وبنسبة 20% في حين احتلت جبهة العدالة والتنمية المرتبة الثالثة بتكرار قُدّر ب 8 وبنسبة 10%، بالمقابل نجد "الخبر" نشرت 70 خطاباً ذو أسلوب ايجابي، احتلت فيه بقية الأحزاب الصدارة بتكرار قُدّر ب 17 وبنسبة 24,28%، في حين احتل التجمع الوطني الديمقراطي المرتبة الثانية بتكرار قُدّر ب 7 وبنسبة 10% ليتشاطر كل من حزب العمال وجبهة العدالة والتنمية المرتبة الثالثة بتكرار قدره 05 وبنسبة 7,14%.

يظهر من ذات الجدول عدم إبراز اليوميّتين الأسلوب الايجابي في خطابات الأحزاب، ربما يرجع ذلك لمحاولة تقديم خطاباتهم على أنها خطابات مُعلبة تفتقد للبرامج، رغم أن هذا الأسلوب ظهر أكثر في

(*) نقصد بأسلوب الخطاب الحزبي: طبيعة الخطاب في حد ذاته حسب ما قدمته اليوميّتين فإذا قدم هذا الخطاب برامج فهو ايجابي، أما إذا لم يقدم برامج وعرض بدلاً من ذلك خطاباً أجوفاً على حد تعبير اليوميّتين كاتهام الأحزاب الأخرى أو ذكر أي موضوع لا علاقة له ببرنامج الحزب فهو أسلوب سلبي.

يومية "الشروق" التي حاولت أن تسوق خطابات بعض الأحزاب-الإسلامية أساسًا- على غرار تكتل الجزائر الخضراء، جبهة العدالة والتنمية وحزب العدل والبيان على أنها خطابات ايجابية تسعى لتقديم برامج وحلول للمشاكل المختلفة التي تعيشها البلاد وعلى المستويات الثلاث الاجتماعية، اقتصادية وسياسية، لتظهر أكثر أجندتها الداعمة للإسلاميين.

في حين نجد "الخبر" لا تركز كثيرًا على الإسلاميين، حيث يظهر ترتيب مختلف ومتقارب في ذات الوقت إذ أننا نجد بقية الأحزاب وجبهة العدالة والتنمية تحتل نفس ترتيب "الشروق" مع اختلاف في ترتيب كل من التجمع الوطني الديمقراطي وحزب العمال الذي تقاسم المرتبة الثالثة مع جبهة العدالة والتنمية.

يظهر الاختلاف بين اهتمامات اليوميتين من خلال محاولة "الخبر" إبراز الأسلوب الإيجابي في خطابات جبهة القوى الاشتراكية الحزب المقاطع في الانتخابات السابقة والمحسوب على المعارضة، في حين أن "الشروق" لم تذكر أي خطاب إيجابي لهذا الحزب.

حاولت "الخبر" أن تقدم خطابًا إيجابيًا لبعض الأحزاب على غرار الجبهة الوطنية الجزائرية، حزب الفجر الجديد، التحالف الوطني الجمهوري، الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية، التجمع الجزائري، حركة المواطنين الأحرار، حركة الانفتاح وتقديم خطابين إيجابيين للتجمع الوطني الجمهوري، في حين لم تعرض "الشروق" أي خطاب إيجابي لأي من هذه الأحزاب، حيث قدمت هي الأخرى خطابًا إيجابيًا لأحزاب أخرى لم يرد لها أي خطاب إيجابي في "الخبر" على غرار حزب الكرامة، حركة التجديد الجزائري، وخطابين للجبهة الوطنية الديمقراطية، بما يعكس أجندات خفية لليوميتين غالبها مختلف.

جدول (21): يبين الأسلوب السلبي للخطاب الحزبي في يوميّتي الشروق والخبر

∑			الخبر			الشروق			اليوميتان
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	الأحزاب
01	14,28	65	02	13,36	31	01	15,24	34	جبهة التحرير الوطني
03	01,9	41	03	9,48	22	03	8,52	19	التجمع الوطني الديمقراطي
04	6,81	31	04	7,75	18	06	5,82	13	تكتل الجزائر الخضراء
08	4,17	19	09	4,31	10	09	4,03	09	جبهة القوى الاشتراكية
12	1,97	09	11	2,15	05	14	1,79	04	قوائم الأحرار
04	6,81	31	07	6,03	14	04	7,62	17	حزب العمال
06	6,37	29	05	6,89	16	06	5,82	13	الجبهة الوطنية الجزائرية
08	4,17	19	08	5,17	12	11	3,13	07	جبهة العدالة والتنمية
07	4,83	22	09	4,31	10	07	5,38	12	الحركة الشعبية الجزائرية
09	3,07	14	10	3,44	08	12	2,69	06	حزب الفجر الجديد
18	0,43	02	15	0,43	01	16	0,44	01	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
05	6,59	30	06	6,46	15	05	6,72	15	جبهة التغيير
12	1,97	09	11	2,15	05	14	1,79	04	حزب عهد 54
15	1,31	06	12	1,72	04	15	0,89	02	التحالف الوطني الجمهوري
14	1,53	07	13	1,29	03	14	1,79	04	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
15	1,31	06	12	1,72	04	15	0,89	02	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
19	0,21	01	15	0,43	01	-	00	00	التجمع الجزائري
13	1,75	08	14	0,86	02	12	2,69	06	التجمع الوطني الجمهوري
17	0,65	03	15	0,43	01	15	0,89	02	الحركة الوطنية للأمل
12	1,97	09	12	1,72	04	13	2,24	05	جبهة المستقبل
11	2,19	10	14	0,86	02	10	3,58	08	حزب الكرامة

17	0,65	03	13	1,29	03	-	00	00	حركة المواطنين الأحرار
17	0,65	03	14	0,86	02	16	0,44	01	حزب الشباب
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب النور الجزائري
16	0,87	04	14	0,86	02	15	0,89	02	حركة التجديد الجزائري
18	0,43	02	15	0,43	01	16	0,44	01	الجبهة الوطنية الديمقراطية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوثام
18	0,43	02	-	00	00	15	0,89	02	حركة الانفتاح
02	12,74	58	01	14,65	34	02	10,76	24	بقية الأحزاب
10	2,63	12	14	0,86	02	08	4,48	10	دون تحديد
-	100	455	-	100	232	-	100	223	Σ

يكشف الجدول رقم (21) عن الأسلوب السلبي للخطاب الحزبي الذي تردد 455 مرة أي أكثر من 3 أضعاف الأسلوب الايجابي في "الشروق" و "الخبر".

حسب بيانات الجدول أبرزت "الشروق" 223 خطاباً ذو أسلوب سلبي حيث احتلت جبهة التحرير الوطني الترتيب الأول بتكرار قدره 34 وبنسبة 15,24% ليليها بقية الأحزاب بتكرار قدره 24 وبنسبة 10,76%، أما الترتيب الثالث فعاد للتجمع الوطني الديمقراطي بـ 19 تكراراً وبنسبة 8,52%.

بالمقابل نجد "الخبر" عاجلت 232 خطاباً ذو أسلوب سلبي، احتلت فيه بقية الأحزاب الترتيب الأول بتكرار قدره 34 وبنسبة 14,65% ليليها جبهة التحرير الوطني بـ 31 تكراراً وبنسبة 13,36% ثم التجمع الوطني الديمقراطي بتكرار قدره 22 وبنسبة 9,48%.

يظهر أن كلا الجريدتين حاولا إبراز سلبية خطابات الأحزاب، لكن اللافت للانتباه نشر "الخبر" خطابات بهذا الأسلوب أكثر من "الشروق" بما يتسق مع التوجه العام لكلا الجريدتين نحو الحملة الانتخابية والأحزاب بالنسبة "للشروق" ونحو الانتخابات إجمالاً بالنسبة "للخبر".

يظهر كذلك اتفاق اليوميتين إلى حدٍ ما في ترتيب الأحزاب الثلاث الأولى، حيث ركزت على الأزمة التي عرفتتها جبهة التحرير الوطني وانقسامها، ومنه حاولت كلا الجريدتين أن تبرز سلبية خطابات هذا الحزب الذي اكتفى بالرد على منافسيه وتراشق الاتهامات وتقديم تبريرات لخياراته... الخ دون تقديم برامج فعلية.

إلا أن "الخبر" نشرت 18 خطاب سلمي لتكتل الجزائر الخضراء ليحتل بذلك المرتبة الرابعة، في حين لم تنشر "الشروق" سوى 13 خطاب سلمي لذات الحزب.

كما نشرت "الخبر" خطابات سلبية لكل من التجمع الجزائري وحركة المواطنين الأحرار، في حين لم ينشر لهم أي خطاب سلمي في "الشروق"، التي نشرت هي الأخرى خطابين سلبيين لحركة الانفتاح، في حين لم يُنشر لهذا الحزب أي خطاب سلمي في "الخبر".

البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، تبين أجندة "الخبر" تجاه خطابات الأحزاب من جهة والانتخابات من جهة ثانية، وأجندة "الشروق" تجاه الخطاب الحزبي والأحزاب.

جدول (22): يبين الاتجاه حيال الأحزاب في يوميتي الشروق والخبر

Σ		الخبر						الشروق						اليوميتان الأحزاب				
		سلي		محايد		إيجابي		سلي		محايد		إيجابي						
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
12,50	18	13,24	95	6,66	02	23,25	10	13,05	47	00	00	7,92	08	13,44	48	7,40	02	جبهة التحرير الوطني
6,25	09	9,48	68	3,33	01	9,30	04	8,61	31	00	00	4,95	05	10,36	37	3,70	01	التجمع الوطني الديمقراطي
2,08	03	7,67	55	63,33	19	4,65	02	7,50	27	33,33	01	0,99	01	7,84	28	66,66	18	تكتل الجزائر الخضراء
1,38	02	3,20	23	3,33	01	00	00	4,16	15	00	00	1,98	02	2,24	08	3,70	01	جبهة القوى الاشتراكية
1,38	02	4,04	29	6,66	02	4,65	02	4,16	15	66,66	02	00	00	3,92	14	00	00	قوائم الأحرار
4,16	06	5,29	38	00	00	6,97	03	5,83	21	00	00	2,97	03	4,76	17	00	00	حزب العمال
1,38	02	5,02	36	00	00	2,32	01	05	18	00	00	0,99	01	5,04	18	00	00	الجبهة الوطنية الجزائرية
3,47	05	5,43	39	6,66	02	2,32	01	5,55	20	00	00	3,96	04	5,32	19	7,40	02	جبهة العدالة والتنمية
2,77	04	4,18	30	00	00	00	00	4,44	16	00	00	3,96	04	3,92	14	00	00	الحركة الشعبية الجزائرية
2,77	04	1,67	12	00	00	6,97	03	1,94	07	00	00	0,99	01	1,40	05	00	00	حزب الفجر الجديد
00	00	0,97	07	00	00	00	00	1,11	04	00	00	00	00	0,84	03	00	00	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
2,08	03	5,43	39	00	00	2,32	01	05	18	00	00	1,98	02	5,88	21	00	00	جبهة التغيير
1,38	02	1,53	11	00	00	00	00	1,94	07	00	00	1,98	02	1,12	04	00	00	حزب عهد 54
00	00	0,97	07	00	00	00	00	1,38	05	00	00	00	00	0,56	02	00	00	التحالف الوطني الجمهوري
2,08	03	1,25	09	00	00	00	00	1,38	05	00	00	2,97	03	1,12	04	00	00	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
00	00	0,83	06	00	00	00	00	1,11	04	00	00	00	00	0,56	02	00	00	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
00	00	0,41	03	00	00	00	00	0,55	02	00	00	00	00	0,28	01	00	00	التجمع الجزائري

2,08	03	1,25	09	3,33	01	00	00	1,11	04	00	00	2,97	03	1,40	05	3,70	01	التجمع الوطني الجمهوري
00	00	0,55	04	00	00	00	00	0,55	02	00	00	00	00	0,56	02	00	00	الحركة الوطنية للأمل
0,69	01	2,64	19	00	00	2,32	01	2,50	09	00	00	00	00	2,80	10	00	00	جبهة المستقبل
3,47	05	1,39	10	00	00	2,32	01	0,55	02	00	00	3,96	04	2,24	08	00	00	حزب الكرامة
00	00	0,69	05	00	00	00	00	1,38	05	00	00	00	00	00	00	00	00	حركة المواطنين الأحرار
0,69	01	0,41	03	00	00	00	00	0,55	02	00	00	0,99	01	0,28	01	00	00	حزب الشباب
00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	حزب النور الجزائري
0,69	01	0,83	06	00	00	00	00	1,11	04	00	00	0,99	01	0,56	02	00	00	حركة التجديد الجزائري
0,69	01	0,83	06	00	00	00	00	0,27	01	00	00	0,99	01	1,40	05	00	00	الجبهة الوطنية الديمقراطية
00	00	0,27	02	00	00	00	00	0,27	01	00	00	00	00	0,28	01	00	00	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوفاء
1,38	02	0,69	05	00	00	00	00	0,27	01	00	00	1,98	02	1,12	04	00	00	حركة الانفتاح
4,86	07	16,03	115	6,66	02	2,32	01	15,83	57	00	00	5,94	06	16,24	58	7,40	02	بقية الأحزاب
41,66	60	3,62	26	00	00	30,23	13	2,77	10	00	00	46,53	47	4,48	16	00	00	دون تحديد
100	144	100	717	100	30	100	43	100	360	100	03	100	101	100	357	100	27	∑

تشير بيانات الجدول رقم (22) الاتجاه الذي اتخذته يوميّتي "الشروق" و "الخبر" حيال الأحزاب، حيث كان الاتجاه المحايد الاتجاه الغالب في الجريدتين بتكرار قدره 717.

طغى الاتجاه المحايد في يومية "الشروق" بتكرار قدره 357، كما برز الاتجاه الايجابي نحو تكتل الجزائر الخضراء بـ 18 موضوع ونسبة 66,66%، في حين نجد أن الاتجاه السلبي برز خصوصاً تجاه المترشحين غير المحددين بـ 47 موضوع ونسبة 46,53%، ليليها جبهة التحرير الوطني بـ 8 مواضيع ونسبة 7,92%.

بالمقابل نجد أن الاتجاه المحايد هيمن في يومية "الخبر" بتكرار قدره 360، برز فيها الاتجاه السلبي تجاه المترشحين غير المحددين بـ 10 مواضيع بنسبة 30,23% ليليها جبهة التحرير الوطني بـ 23,25%، في حين لم يظهر الاتجاه الايجابي كثيراً، حيث بلغ تكراره 3 فقط توزعت على تكتل الجزائر الخضراء بموضوع واحد وموضوعين لقوائم الأحرار.

وضحت بيانات الجدول وجود اختلاف في اتجاه اليوميّتين حيال الأحزاب فرغم هيمنة الاتجاه المحايد المتواجد أكثر في "الخبر" إلا أنها تبنت الاتجاه السلبي من كل الأحزاب تقريباً، بما يكشف أجندتها تجاه الحملة والانتخابات، في حين نجد "الشروق" تبنت موقف ايجابي تجاه تكتل الجزائر الخضراء إسلامي التوجه، في حين اكتفت بموقف المحايد تجاه باقي الأحزاب إسلامية التوجه ما يعكس أجندتها الرامية إلى دعم هذه الأحزاب خصوصاً، وأحزاب أخرى بما يتسق وموقفها وأولوياتها.

جدول (23): يبين الاتجاه حيال المقاطعين في يوميتي الشروق والخبر

Σ						الخبر						الشروق						اليوميتان
سلي		محايد		ايجابي		سلي		محايد		ايجابي		سلي		محايد		ايجابي		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100	01	100	06	00	00	00	00	100	05	00	00	100	01	100	01	00	00	المقاطعين
100	01	100	06	00	00	00	00	100	05	00	00	100	01	100	01	00	00	Σ

يوضح الجدول رقم (23) الاتجاه حيال المقاطعين للانتخابات في يوميتي "الشروق" و "الخبر"، حيث برز الاتجاه المحايد بتكرار قدره 06.

ظهر الاتجاه السلبي ليومية "الشروق" تجاه المقاطعين بموضوع، في حين كان الموضوع الآخر محايد ومنه يمكن أن نستشف أجندتها وموقفها السلبي من المقاطعين ومن الدعوة لمقاطعة الانتخابات.

بالمقابل لم تتخذ "الخبر" أي اتجاه سلبي أو ايجابي، بل كانت محايدة في تغطيتها الإعلامية للمقاطعين ربما يرجع ذلك لتقصي أكبر قدر من الموضوعية والاحترافية في العمل الإعلامي، أو يعكس أجندة خفية.

جدول (24): يبين الاتجاه حيال الحملة في يوميّتي الشروق والخبر

∑		الخبر		الشروق		اليوميتان الاتجاه
%	ك	%	ك	%	ك	
2,06	24	0,55	03	3,36	21	ايجابي
78,43	913	82,22	444	75,16	469	محايد
19,50	227	17,22	93	21,47	134	سلبي
100	1164	100	540	100	624	∑

يوضح الجدول رقم (24) الاتجاه حيال الحملة في يوميّتي "الشروق" و "الخبر"، والتي برز فيها الاتجاه المحايد بتكرار قدره 913.

طغى الاتجاه المحايد في يومية "الشروق" بتكرار قدره بـ 469 أي بنسبة 75,16% ليليه الاتجاه السلبي بتكرار قدره 134 وبنسبة 21,47%، ثم الاتجاه الايجابي بتكرار قدره 21 وبنسبة 3,36%.

أما جريدة "الخبر" وعلى غرار "الشروق" هيمن فيها الاتجاه المحايد بتكرار قدره 444 وبنسبة 82,22%، ليليه الاتجاه السلبي بتكرار قدره 93 وبنسبة 17,22% ثم الاتجاه الايجابي بتكرار قدره 3 وبنسبة 0,55%.

ما يلاحظ من هذا الجدول هو أن جريدة "الشروق" رغم نهجها الاتجاه المحايد إلا أنها نهجت النهج السلبي أكثر من "الخبر" التي لم تتخذ رغم ذلك الاتجاه الايجابي، بما يعكس اختلاف أجندات اليوميتين تجاه الحملة.

جدول (25): يبين الفاعلين في يوميتي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان الفاعلين
%	ك	%	ك	%	ك	
42,42	490	45,55	246	39,67	244	القادة والمتحدثون الرسميون باسم الأحزاب السياسية
26,58	307	21,48	116	31,05	191	المرشحين للانتخابات
3,80	44	3,51	19	4,06	25	أعضاء الأحزاب السياسية
0,60	07	0,92	05	0,32	02	مقاطعين للانتخابات
3,72	43	2,77	15	4,55	28	اللجان المحلية
2,25	26	2,22	12	2,27	14	اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات
0,08	01	0,18	01	00	00	الهيئة القضائية المكلفة بالإشراف القضائي على الانتخابات
1,29	15	1,48	08	1,13	07	وزارة الداخلية
0,60	07	0,92	05	0,32	02	رئيس الجمهورية
0,86	10	1,11	06	0,65	04	أعضاء الحكومة
2,42	28	3,33	18	1,62	10	سلطات محلية
1,21	14	1,85	10	0,65	04	ملاحظين دوليين
7,87	91	8,51	46	7,31	45	المواطن
1,47	17	1,29	07	1,62	10	منظمات مجتمع مدني
0,86	10	0,92	05	0,81	05	المقاصيون من الانتخابات
1,47	17	1,66	09	1,30	08	شخصيات
2,42	28	2,22	12	2,60	16	آخرون
100	1155	100	540	100	615	Σ

يبين الجدول رقم (25) مختلف الفاعلين في يوميتي "الشروق" و "الخبر"، حيث برز 1155 فاعل.

وفقاً لبيانات الجدول، برز 615 فاعل في "الشروق" التي تركز اهتمامها بالدرجة الأولى على القادة والمتحدثون الرسميون باسم الأحزاب السياسية بتكرار قدره 244 وبنسبة 39,67%، في حين احتل المرشحين للانتخابات المرتبة الثانية بـ 191 تكرار ما نسبته 31,05%.

على غرار "الشروق"، اهتمت "الخبر" بالقادة والمتحدثون الرسميون باسم الأحزاب السياسية كفاعل أساسي بـ 246 تكرار وبنسبة 45,55%، ليحتل المرشحين للانتخابات المرتبة الثانية بتكرار قدره 116 وبنسبة 21,48% وفق ما أظهرته يوميتا "الشروق" و "الخبر"، يتضح أن تكرار الفاعلين في "الشروق" أكبر بكثير منه في الخبر نظراً لاختلاف أجندات اليوميتين في معالجتهم لكل ما يتعلق بالحملة، كما أن هذا التباين انعكس على المستوى الداخلي الجزئي المتصل بكل فاعل.

حيث يظهر أن "الشروق" ركزت اهتمامها على أعضاء الأحزاب السياسية بتكرار قُدْر بـ 25 في حين ركزت "الخبر" على السلطات المحلية بتكرار قدره 18، أبرزت "الخبر" اللجان المحلية بتكرار قدره 28 في حين ظهر رئيس الجمهورية في "الخبر" بتكرار قدره 05.

لم تركز "الشروق" على المقاطعين للانتخابات في حين ظهر هؤلاء كفاعل في "الخبر" بتكرار قدره 05، الأمر ذاته تكرر مع الملاحظين الدوليين الذين لم يظهروا في "الشروق" كفاعل إلا 4 مرات، في حين ورد تكرارهم في "الخبر" 10 مرات.

أما الهيئة القضائية المكلفة بالإشراف القضائي على الانتخابات فلم تظهر في "الشروق" في حين ظهرت مرة واحدة في "الخبر".

رغم ذلك نلاحظ اشتراك اليوميتين في إبراز المواطن كفاعل والذي تقاربت تكراراته في اليوميتين بـ 45 في "الشروق" و 46 في "الخبر" نتيجة لما صاحب هذه الانتخابات من ردود فعل في الشارع ومن طرف المواطن، كما برز التقارب بين الفاعلين في اليوميتين فيما يخص كل من وزارة الداخلية، أعضاء الحكومة، شخصيات، اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات والمقصيون من الانتخابات.

تجدر الإشارة إلى أننا وجدنا مواضيع لم يرد فيها أيُّ فاعل، في حين وجدنا مواضيع أخرى ورد فيها أكثر من فاعل.

جدول (26): يبين مصادر المعلومات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان	المصدر
%	ك	%	ك	%	ك		
25,62	247	26,32	109	25,09	138	تحرير مركزي	
71,78	692	71,98	298	71,63	394	مراسلون	
0,51	05	0,96	04	0,18	01	وكالة الأنباء الجزائرية	
0,41	04	0,24	01	0,54	03	الإذاعة الوطنية	
0,20	02	0,48	02	00	00	الانترنت	
1,45	14	00	00	2,54	14	دون توقيع	
100	964	100	414	100	550	Σ	

يكشف الجدول رقم (26) عن نوعية المصادر التي اعتمدت عليها يومي "الشروق" و "الخبر"، نلاحظ من خلال الجدول أن المرسلون يمثلون المصدر الرئيسي للصحيفتين محل الدراسة، حيث تصدروا صدارة الترتيب بتكرار قُدّر بـ 394 وبنسبة 71,63% في "الشروق" وبتكرار قدره 298 وبنسبة 71,98% في "الخبر".

ويرجع اعتماد اليوميتين على هذا المصدر في معالجة الحملة الانتخابية، نظرًا لشبكة المرسلين الواسعة التي تحظى بها الجريدتين من جهة ولوجود مكاتب جهوية لكلا الصحيفتين عبر مختلف أرجاء الوطن، حيث قارب عددها عدد الولايات. كما أن طبيعة هذا الموضوع تفرض الاعتماد على المرسلين أكثر من مصادر أخرى، فتغطية نشاطات الأحزاب المتنقلة خلال هذه الفترة - الحملة - يستدعي توفر وتواجد مراسلين في مختلف الولايات المقصودة.

كما اعتمدت اليوميّتين على التحرير المركزي في معالجتهما لمواضيع الحملة، حيث بلغ نسبة 25,09% بالنسبة "للشروق"، في حين بلغ 26,32% في "الخبر" بناءً على ما تتطلبه بعض المواضيع.

كما نلاحظ استعمال يومية "الخبر" لوکالة الأنباء الجزائرية أكثر مما استعملته "الشروق"، وعلى عكس ذلك نلاحظ أن "الشروق" استعملت الإذاعة الوطنية كمصدر معلومة أكثر من "الخبر" التي اعتمدت كذلك على الانترنت في معالجتها لموضوعين في حين لم تعتمد "الشروق".

إن أكثر ما أثار انتباهنا هو عدم ذكر المصادر في "الشروق"، حيث وظفت 14 موضوعًا دون توقيع، مما يؤثر في أحيان كثيرة على مدى صحة الموضوع ومصداقيته ومنه على مصداقية الصحيفة.

4-2- الحملة الانتخابية في يوميتي "الشروق" و "الخبر" من حيث الشكل:

جدول (27): يبين المساحة الإجمالية المخصصة للحملة الانتخابية في يوميتي الشروق والخبر

اليوميتان	المساحة
الشروق	48,75 ص
الخبر	43,11 ص
Σ	91,86 ص

يبين الجدول رقم (27) المساحة الإجمالية المخصصة للحملة الانتخابية والتي بلغت 91,86 صفحة في يوميتي "الشروق" و "الخبر".

يظهر من خلال بيانات الجدول تباين حجم اهتمام الصحيفتين بالحملة الانتخابية، حيث خصصت "الشروق" مساحة أكبر من "الخبر" بلغت 48,75 صفحة، في حين بلغ إجمالي المساحة التي خصصتها "الخبر" للحملة 43,11 صفحة، مما يعكس اهتمام "الشروق" بهذا الحدث.

ومع ذلك لا يمكن تجاهل المساحة التي خصصتها "الخبر" لهذه الفترة والتي تبين أجندتها في التعامل مع الحملة.

جدول (28): يبين الصفحات التي توزعت عليها تغطية الحملة الانتخابية في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان
%	ك	%	ك	%	ك	الصفحة
14,28	31	13,97	13	14,51	18	صفحة أولى
17,97	39	21,50	20	15,32	19	02
18,43	40	21,50	20	16,12	20	03
8,75	19	5,37	05	11,29	14	04
9,21	20	2,15	02	14,51	18	05
2,30	05	00	00	4,03	05	06
0,46	01	00	00	0,80	01	07
1,38	03	00	00	2,41	03	08
1,84	04	1,07	01	2,41	03	09
1,38	03	00	00	2,41	03	10
1,84	04	00	00	3,22	04	11
0,46	01	00	00	0,80	01	14
1,38	03	00	00	2,41	03	15
0,46	01	00	00	0,80	01	17
1,84	04	3,22	03	0,80	01	19
0,46	01	1,07	01	00	00	21
2,76	06	5,37	05	0,80	01	23
5,52	12	12,90	12	00	00	27
9,21	20	11,82	11	7,25	09	صفحة أخيرة
100	217	100	93	100	124	Σ

يبين الجدول رقم (28) الصفحات التي توزعت عليها تغطية الحملة الانتخابية في يوميّتي "الشروق" و "الخبر".

تبين بيانات الجدول اهتمام "الشروق" بالحملة حيث خصصت مساحات من صفحاتها الأولى والأخيرة لعرض مواضيع تتعلق بهذا الحدث، حيث استخدمت الصفحة الأولى 18 مرة واستعملت الصفحة الأخيرة 9 مرات.

أما على مستوى الصفحات الداخلية، فقد استخدمت اليومية- تقريبا كل أيام الحملة - (البالغ عددها 21 يومًا) الصفحتين الثانية والثالثة بتكرار قدره 19 و 20 إضافة للصفحة الخامسة التي كانت تُفرد لتغطية الحملة، وقد استخدمت اليومية ركن "طرائف الحملة" الذي رافق تقريبًا كل الأعداد محل الدراسة.

بالمقابل نجد "الخبر" خصصت هي الأخرى مساحة معتبرة من صفحاتها الأولى، حيث استخدمتها بنسبة 13,97% ، في حين استعملت صفحاتها الأخيرة بنسبة 11,82% خصصتها أكثر شيء للكاريكاتير والعمود.

وقد استخدمت اليومية الصفحتين الثانية والثالثة لتغطية المادة الإعلامية ذات الصلة بالحملة طوال الفترة المخصصة لها ما عدا يوم واحد، وقد خصصت "الخبر" مساحة معينة عنونت بـ "أوراق التشريعات" تتطرق لمواضيع مختلفة عن الأحزاب والحملة إجمالاً، أما فيما يتعلق بالخطاب الحزبي، فقد تبنت اليومية أجندة في تقديمها لهذا الخطاب، حيث خصصت له ركن حمل عنوان "أقوال من الحملة الانتخابية"، أما صفحاتها ما قبل الأخيرة والتي تحمل في أحيانٍ معينة رقم 27 و أحيانٍ أخرى 23 و 19، فقد تناولت فيها أخبار أغلبها يحمل طابع السخرية عن الأحزاب، المترشحين، اللجان المراقبة، الإدارة،... الخ.

يلاحظ من خلال الجدول، تمايز أجندة اليوميّتين في توزيعهما للمواضيع المتعلقة بالحملة على صفحات الصحفيتين المتباينتين من حيث الحجم، ذلك أن "الشروق" تصدر بـ 24 صفحة ماعدا الجمعة، في حين تصدر "الخبر" بـ 28 صفحة ما عدا يوم الجمعة، وبعض الأحيان بـ 20 صفحة، ولعامل الطبع دور في ذلك، فامتلاك "الخبر" مطبعة خاصة بها يساعدها في عملها الإعلامي كثيرًا وفي عدد الصفحات

الصادرة عنها. كما أن يومية "الشروق" وزعت مواضيع الحملة على عدد أكبر من الصفحات على خلاف يومية "الخبر" بما يعكس رؤيتي الصحيفتين المتميزة، إذ تقدم "الشروق" مساحة واسعة للحملة في حين نلاحظ انتقائية "الخبر" في توزيعها للمادة الإعلامية على الصفحات بما يتفق مع ما توصلت إليه دراسات سابقة (*) لموضوعنا.

يبرز اختلاف أجندة اليوميتين في توزيعهما للمواضيع على الصفحات كذلك من خلال اختلاف أسلوبهما في عرض المادة، حيث كانت "الخبر" ملتزمة بركن "أقوال من الحملة الانتخابية" الذي تنشر من خلاله كما سبق الإشارة إليه خطابات الأحزاب المشاركة عن طريق أخبار قصيرة، يتواجد تقريباً دائماً في الصفحات الثانية أو الثالثة أو الرابعة على خلاف "الشروق" التي لم تلتزم بذلك، بل تبنت أجندة مختلفة في التعامل مع خطابات الأحزاب الموزعة على الصفحات الثالثة أو الرابعة أو الخامسة ولم تحدد لها ركن، بل خصصت مساحة من صفحتها الخامسة لما أطلقت عليه "طرائف الحملة" والتي تحمل أخباراً أغلبها سلبية عن سلوكيات المترشحين والأحزاب وعن كل ما يتعلق بالحملة عامة.

كما خصصت "الخبر" ركناً لما يُعرف بـ"أوراق التشريعات" الذي ظهر في أعدادها الأولى ثم اختفى، أما صفحة "سوق الكلام" التي تتموضع دائماً في الصفحة ما قبل الأخيرة فهي تشبه إلى حدٍ ما، ما تقدمه "الشروق" في صفحتها الثانية رغم الاختلاف في طبيعة ونوعية المواضيع المنشورة.

(*) انظر للدراسة التي أجرتها الباحثة ليلي بولكعبيات الموسومة بـ: "صورة السلطة خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009".

جدول (29): يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوءها الحملة الانتخابية في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان القالب
%	ك	%	ك	%	ك	
80,32	935	79,62	430	80,92	505	خبر
11,76	137	12,77	69	10,89	68	تقرير
0,34	04	0,18	01	0,48	03	استطلاع
1,63	19	1,66	09	1,60	10	حديث
0,42	05	0,37	02	0,48	03	مقال
0,17	02	00	00	0,32	02	مقال افتتاحي
2,14	25	1,48	08	2,72	17	تعليق
1,54	18	1,29	07	1,76	11	عمود
0,51	06	1,11	06	00	00	صورة
1,11	13	1,48	08	0,80	05	كاريكاتير
100	1164	100	540	100	624	Σ

يكشف الجدول رقم (29) الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوءها الحملة الانتخابية في يوميّتي "الشروق" و "الخبر" والتي تعكس التنوع.

اعتمدت "الشروق" و "الخبر" قالب الخبر أكثر من غيره من القوالب الفنية في معالجة مضامين الحملة، أين وظفت "الشروق" 505 خبر أي بنسبة 80,92%، في حين وظفت "الخبر" 430 خبر أي بنسبة 79,62% ليحتل التقرير المرتبة الثانية ب 68 تقرير وبنسبة 10,89% في "الشروق اليومي" و ب 69 تقرير وبنسبة 12,77% بالنسبة لجريدة "الخبر" بما يؤكد على الوظيفة الخبرية لليوميّتين، والتي تعتمد أساسًا على قالب الخبر بنقل الأخبار الآنية خصوصًا.

كما نلاحظ اهتمام اليوميّتين بقالب الحديث، حيث قُدّر تكراره في "الشروق" ب 10 وبنسبة 1,60% وفي "الخبر" قُدّر تكراره ب 9 وبنسبة 1,66% رغم اختلاف الشخصيات المتحاور معها، حيث ركزت "الشروق" على الشخصيات الحزبية في حين ركزت "الخبر" على شخصيات أخرى عامة ومتخصصة.

برزت قوالب الرأي في يومية "الشروق" أكثر من يومية "الخبر" فنجد قالب التعليق تكرر 17 مرة بنسبة 2,72% علقت أكثر شيء عن الأحزاب والمرشحين في حين نجد "الخبر" تناولت 8 تعليقات وبنسبة 1,48% حيث علقت بصورة كبيرة على السلطة، الأمر ذاته يتكرر مع قالب العمود الذي قُدّر تكراره في "الشروق" ب 11 وفي "الخبر" ب 07، يظهر جليا محافظة اليوميّتين على توجههما الأولى بالحديث عن الأحزاب والمرشحين سلبيًا إلا بعضهم - الإسلاميين خصوصًا - والثانية بالحديث سلبيًا عن السلطة بما يعكس أجندتها المشككة في الانتخابات والمعارضة للسلطة.

يظهر اعتماد "الخبر" على قالب الكاريكاتير بمعالجتها ل 08 مواضيع في حين اعتمدت "الشروق" على الكاريكاتير في 05 مواضيع تختلف من حيث طبيعة المادة المسوقة، حيث ركزت "الشروق" على نقد المرشحين بصورة ساخرة دون تحديد. في حين ركزت "الخبر" في أغلب ما قدمته من كاريكاتير على نقد السلطة والانتخابات بصورة ساخرة وهو ما يبين تباين واختلاف أجندات اليوميّتين.

نلاحظ الاختلاف بين أجندة اليوميّتين كذلك من خلال قالب الصورة الصحفية الذي ورد 06 مرات في يومية "الخبر"، حيث خصصت مساحة متواجدة بـ"سوق الكلام" أطلقت عليها تسمية "لقطة الخبر" وهي عبارة عن صورة مرفوقة بتعليق تُلقى من خلالها الضوء على موضوع معين، وقد كان أغلبها متعلق باللوحات والصور الاشهارية، في حين لم تتناول "الشروق" أي موضوع بهذا القالب لكنها تناولت موضوعين في شكل افتتاحية بما يوضح ميل هذه اليومية لقوالب الرأي من خلال استخدامها الواسع.

تجدر الإشارة إلى عدم مراعاة اليوميّتين فنون التحرير في كتابة فن الخبر، التقرير، التعليق... الخ، حيث مزجت في كتبها للخبر الصحفي أو التقرير في أحيان كثيرة الانطباعات الشخصية للصحفي وحتى في أحيان أخرى أدخلت نوعاً من رأي وتعليق الصحفي، ولم تتقيد بالموضوعية في نقل المعلومات، ويمكن إرجاع هذا القصور في أن أغلب الصحفيين أو العاملين بصفة عامة في هذه الجرائد لم يتخرجوا من قسم الصحافة، بل من أقسام علمية أخرى بما يفسر جهلهم بفنون الكتابة الصحفية.

جدول (30): يبين استخدام الصور والرسوم في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان صور ورسوم
%	ك	%	ك	%	ك	
90,40	245	80,59	108	100	137	الصور
9,59	26	19,40	26	00	00	الرسوم
100	271	100	134	100	137	Σ

يوضح الجدول رقم (30) أن عدد الصور والرسوم المتعلقة بالحملة الانتخابية بلغ 271 صورة في يومي "الشروق" و "الخبر" بما يؤكد الأهمية التي أولتها الجريدتين للصور والرسوم رغم الاختلاف في التوظيف.

حيث وظفت "الشروق" صورًا أكثر من "الخبر" تكرارها 137 صورة في حين وظفت "الخبر" 108 صور، وقد اتجهت اليوميتين نحو إرفاق المواضيع بالصور، بهدف جذب القراء لقراءة ما نُشر، حيث وظفتا صور الشخصيات الحزبية، كما وظفتا صور موضوعية عن الحملة الانتخابية.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول توظيف "الخبر" لـ 26 رسمًا ساخرًا مرفقًا بأخبار عن مترشحين أو لجان محلية لمراقبة الانتخابات تعكس توجه الجريدة السلي نحو المترشحين والحملة عمومًا، في حين لم نسجل أي رسم في يومية "الشروق" التي تبنت أجندة مختلفة عن "الخبر" في إخراج مواضيعها.

جدول (31): يبين المساحة المخصصة للأحزاب في يوميتي الشروق والخبر

∑			الخبر			الشروق			اليوميتان
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	الأحزاب
01	17,83	8,33	01	16,26	2,98	01	18,84	5,35	جبهة التحرير الوطني
03	9,93	4,64	03	9,44	1,73	04	10,25	2,91	التجمع الوطني الديمقراطي
04	9,82	4,59	04	8,24	1,51	03	10,84	3,08	تكتل الجزائر الخضراء
13	2,50	1,17	10	3,49	0,64	14	1,86	0,53	جبهة القوى الاشتراكية
09	0,34	1,60	07	5,67	1,04	13	1,97	0,56	قوائم الأحرار
08	5,03	2,35	06	6,22	1,14	08	4,26	1,21	حزب العمال
10	3,16	1,48	12	3,22	0,59	09	3,13	0,89	الجبهة الوطنية الجزائرية
06	6,18	2,89	09	4,47	0,82	06	7,29	2,07	جبهة العدالة والتنمية
11	2,84	1,33	11	3,38	0,62	11	2,50	0,71	الحركة الشعبية الجزائرية
16	1,30	0,61	13	2,34	0,43	17	0,63	0,18	حزب الفجر الجديد
21	0,51	0,24	17	0,65	0,12	19	0,42	0,12	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
07	5,63	2,63	08	5,34	0,98	07	5,81	1,65	جبهة التغيير
20	0,77	0,36	14	1,14	0,21	18	0,52	0,15	حزب عهد 54
21	0,51	0,24	16	0,81	0,15	20	0,31	0,09	التحالف الوطني الجمهوري
14	2,01	0,94	15	0,87	0,16	10	2,74	0,78	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
22	0,38	0,18	17	0,65	0,12	21	0,21	0,06	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
24	0,25	0,12	18	0,49	0,09	22	0,10	0,03	التجمع الجزائري
19	0,79	0,37	17	0,65	0,12	16	0,88	0,25	التجمع الوطني الجمهوري
24	0,19	0,09	20	0,16	0,03	21	0,21	0,06	الحركة الوطنية للأمل

12	2,59	1,21	11	3,38	0,62	12	2,07	0,59	جبهة المستقبل
17	0,98	0,46	18	0,49	0,09	15	1,30	0,37	حزب الكرامة
23	0,32	0,15	16	0,81	0,15	-	00	00	حركة المواطنين الأحرار
24	0,25	0,12	19	0,32	0,06	21	0,21	0,06	حزب الشباب
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب النور الجزائري
21	0,51	0,24	16	0,81	0,15	20	0,31	0,09	حركة التجديد الجزائري
18	0,85	0,40	20	0,16	0,03	15	1,30	0,37	الجبهة الوطنية الديمقراطية
25	0,12	0,06	20	0,16	0,03	22	0,10	0,03	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
15	1,79	0,84	19	0,32	0,06	10	2,74	0,78	حركة الانفتاح
02	11,26	5,26	02	11,73	2,15	02	11,06	3,14	بقية الأحزاب
05	8,09	3,78	05	8,18	1,50	05	8,03	2,28	دون تحديد
-	100	46,71	-	100	18,32	-	100	28,39	Σ

يتضح من خلال الجدول رقم (31) أن المساحة التي خصصت لتغطية مواضيع الأحزاب خلال الحملة الانتخابية في الصحيفتين، بلغت 46,71 صفحة خصصت فيها "الشروق" مساحة أكبر من "الخبر" للأحزاب، حيث بلغت 28,39 صفحة في حين بلغت 18,32 صفحة في "الخبر" احتلت جبهة التحرير الوطني المرتبة الأولى بمساحة قُدّرت بـ 5,35 صفحة، ليليها مساحة بقية الأحزاب بـ 3,14 صفحة في حين احتل تكتل الجزائر الخضراء المرتبة الثالثة بـ 3,08 في "الشروق اليومي". في حين خصصت "الخبر" مساحة 2,98 صفحة لجبهة التحرير الوطني، ليليها بقية الأحزاب بـ 2,15 صفحة في حين احتل التجمع الوطني الديمقراطي المرتبة الثالثة بـ 1,73 صفحة.

يظهر من خلال الجدول تميز الجريدتين في تغطيتهما للأحزاب، فرغم اشتراك اليوميّتين في تخصيص مساحة لجهة التحرير الوطني أكبر من بقية الأحزاب إلا أن "الشروق" خصصت مساحة أكثر من ضعف المساحة التي خصصتها "الخبر"، ويتضح من الجدول كذلك التباين بين أجندة اليوميّتين في تغطيتهما الإعلامية لمواضيع الأحزاب، حيث خصصت "الشروق" مساحة للأحزاب الإسلامية أكثر من المساحة التي خصصتها "الخبر" وهذا أمر طبيعي إذا ما عرفنا توجهها، مثال ذلك احتل كتل الجزائر الخضراء المرتبة الثالثة في "الشروق" في حين احتل التجمع الوطني الديمقراطي المرتبة الثالثة في "الخبر".

إضافة إلى أن "الشروق" خصصت مساحة معتبرة لحزب العدل والبيان المصنف ضمن بقية الأحزاب في حين لم يخصص حتى ثمن الصفحة لأحزاب أخرى.

كما أن مساحة تغطية جبهة التحرير الوطني ما هي إلا انعكاس لأزمة الحزب، رغم ذلك يبقى تميز الجريدتين واضح مع أن القانون لا يفرض الولوج المتساوي وتخصيص مساحات متوازنة لكل الأحزاب في الصحافة الخاصة، لكن المهنية والاحترافية والموضوعية تستوجب ذلك.

جدول (32): يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوءها مواضيع الأحزاب في يومي الشروق والخبر

Σ												الخبر												الشروق												
صورة		تعليق		استطلاع		حديث		تقرير		خبر		صورة		تعليق		استطلاع		حديث		تقرير		خبر		صورة		تعليق		استطلاع		حديث		تقرير		خبر		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100	01	19,23	05	00	00	10	01	24,13	21	11,35	87	100	01	25	01	00	00	00	00	20	09	12,99	46	00	00	18,18	04	00	00	11,11	01	28,57	12	9,95	41	جبهة التحرير الوطني
00	00	7,69	02	00	00	10	01	12,64	11	8,35	64	00	00	00	00	00	00	00	00	11,11	05	8,47	30	00	00	9,09	02	00	00	11,11	01	14,28	06	8,25	34	التجمع الوطني الديمقراطي
00	00	7,69	02	00	00	00	00	13,79	12	8,22	63	00	00	00	00	00	00	00	00	11,11	05	7,06	25	00	00	9,09	02	00	00	00	00	16,66	07	9,22	38	تكتل الجزائر الخضراء
00	00	00	00	00	00	00	00	5,74	05	2,74	21	00	00	00	00	00	00	00	00	8,88	04	3,10	11	00	00	00	00	00	00	00	00	2,38	01	2,42	10	جبهة القوى الاشتراكية
00	00	00	00	100	01	00	00	5,74	05	3,52	27	00	00	00	00	100	01	00	00	8,88	04	3,95	14	00	00	00	00	00	00	00	00	2,38	01	3,15	13	قوائم الأحرار
00	00	3,84	01	00	00	00	00	8,04	07	4,69	36	00	00	25	01	00	00	00	00	11,11	05	5,08	18	00	00	00	00	00	00	00	00	4,76	02	4,36	18	حزب العمال
00	00	00	00	00	00	00	00	4,59	04	4,43	34	00	00	00	00	00	00	00	00	2,22	01	5,08	18	00	00	00	00	00	00	00	00	7,14	03	3,88	16	الجبهة الوطنية الجزائرية
00	00	15,38	04	00	00	10	01	6,89	06	4,56	35	00	00	25	01	00	00	00	00	4,44	02	5,08	18	00	00	13,63	03	00	00	11,11	01	9,52	04	4,12	17	جبهة العدالة والتنمية
00	00	7,69	02	00	00	00	00	3,44	03	3,78	29	00	00	00	00	00	00	00	00	4,44	02	3,95	14	00	00	9,09	02	00	00	00	00	2,38	01	3,64	15	الحركة الشعبية الجزائرية
00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	2,08	16	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	2,82	10	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	1,45	06	حزب الفجر الجديد
00	00	00	00	00	00	00	00	1,14	01	0,78	06	00	00	00	00	00	00	00	00	2,22	01	0,84	03	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	0,72	03	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
00	00	7,69	02	00	00	20	02	8,04	07	4,04	31	00	00	00	00	00	00	00	00	8,88	04	4,23	15	00	00	9,09	02	00	00	22,22	02	7,14	03	3,88	16	جبهة التغيير
00	00	3,84	01	00	00	00	00	1,14	01	1,43	11	00	00	00	00	00	00	00	00	2,22	01	1,69	06	00	00	4,54	01	00	00	00	00	00	00	1,21	05	حزب عهد 54
00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	0,91	07	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	1,41	05	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	0,48	02	التحالف الوطني الجمهوري

يبين الجدول رقم (32) الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوءها مواضيع الأحزاب في يومي "الشروق" و "الخبر" اللتان اعتمدتا على قالب الخبر بشكل أساسي حيث وظفت "الشروق" 412 خبر، في حين وظفت "الخبر" 354 خبر.

وبحسب بيانات الجدول نلاحظ أن "الشروق" عاجلت مواضيع بعض الأحزاب بقوالب متنوعة نسبياً، حيث وظفت إلى جانب الخبر والتقارير قالب الحديث مرة واحدة، مع مرشحة الأفلان أسماء بن قادة التي خصصت لها صفحة كاملة، وتوسطت صورتها الصفحة الأولى بمساحة لا تقل عن ربع الصفحة.

كما استخدمت التعليق في معالجة مواضيع جبهة التحرير بتكرار قدره 04، ذات القالب استخدم مع أحزاب أخرى على غرار التجمع الوطني الديمقراطي، تكتل الجزائر الخضراء، جبهة العدالة والتنمية، الحركة الشعبية الجزائرية، جبهة التغيير، حزب عهد 54، الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية، حزب الكرامة وحزب العدل والبيان، بما يبين تحيز "الشروق" في تغطيتها لأحزاب دون أحزاب ويتأكد ذلك أكثر من خلال استخدام قالب الحديث مع أحزاب: التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة العدالة والتنمية التي تُخصص لها صفحة كاملة، جبهة التغيير تُخصص لها نصف صفحة تقريبا، جبهة المستقبل، الجبهة الوطنية الديمقراطية، حزب العدل والبيان والحزب الوطني الحر في حديث مع شقيق الوزير الأول سابقاً أحمد اويحي، في حين لم تستخدم بقية الأنواع الصحفية.

وظفت "الخبر" القوالب الخبرية أكثر من القوالب الفنية الأخرى، حيث وظفت 45 تقرير و 354 خبر. كما كانت متحيزة في توظيف القوالب، حيث استعملت التعليق والصورة مرة واحدة لمواضيع جبهة التحرير الوطني رغم أنها عكست اتجاهها وصورة سلبية، فالصورة الصحفية المتعلقة بالحزب تبين التعليق اللاقانوني للصور الاشهارية لحزب الأفلان، كما وظفت الجريدة التعليق في معالجة مواضيع بعض الأحزاب دون أخرى على غرار: حزب العمال، جبهة العدالة والتنمية وجبهة المستقبل. في حين وظفت استطلاعاً واحداً عولجت به مواضيع القوائم الحرة.

يتضح من ذات الجدول اختلاف الیومیّتين فی التعامل مع الأحزاب، ففي حين التزمت "الخبر" إلى حدٍ ما بالقوالب الخبرية واستخدمت التعليق بصورة محدودة مقارنة بـ "الشروق" إلا أن هذه الأخيرة كشفت عن أجندة خفية تسعى من خلالها للتسويق والترويج للأحزاب الإسلامية من جهة والحث على المشاركة والتصويت لذات الأحزاب من جهة أخرى.

وظفت "الشروق" التعليق أحد قوالب الرأي لمعالجة مواضيع أحزاب معينة، على غرار توظيفها لقلب الحديث واستعماله مع أحزاب دون أخرى على خلاف "الخبر" التي لم توظف هذا القلب إلا مرة واحدة في معالجة مواضيع القوائم الحرة، بما يبين الأجندات المتباينة لليوميّتين.

جدول (33): يبين الصفحة الأولى لكل حزب في يوميتي الشروق والخبر

Σ			الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
01	38,88	07	01	33,33	01	01	40	06	جبهة التحرير الوطني
05	5,55	01	-	00	00	04	6,66	01	التجمع الوطني الديمقراطي
02	22,22	04	01	33,33	01	02	20	03	تكتل الجزائر الخضراء
-	00	00	-	00	00	-	00	00	جبهة القوى الاشتراكية
05	5,55	01	-	00	00	04	6,66	01	قوائم الأحرار
03	16,66	03	01	33,33	01	03	13,33	02	حزب العمال
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية الجزائرية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	جبهة العدالة والتنمية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الحركة الشعبية الجزائرية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب الفجر الجديد
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	جبهة التغيير
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب عهد 54
-	00	00	-	00	00	-	00	00	التحالف الوطني الجمهوري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	التجمع الجزائري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	التجمع الوطني الجمهوري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الحركة الوطنية للأمل
-	00	00	-	00	00	-	00	00	جبهة المستقبل
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب الكرامة

-	00	00	-	00	00	-	00	00	حركة المواطنين الأحرار
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب الشباب
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب النور الجزائري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حركة التوحيد الجزائري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية الديمقراطية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
-	00	00	-	00	00	-	00	00	حركة الانفتاح
04	11,11	02	-	00	00	03	13,33	02	بقية الأحزاب
-	100	18	-	100	03	-	100	15	Σ

يبين الجدول رقم (33) استخدام الصفحة الأولى لكل حزب في يوميّتي "الشروق" و "الخبر".

أبرزت "الشروق" أحزاب دون أخرى في الصفحة الأولى أكثر من "الخبر"، حيث بلغ تكرارها 15 في مقابل 03 للـ"خبر"، مما يعكس اهتمام "الشروق" بإبراز أحزاب معينة في الواجهة حيث احتل الأفلان المرتبة الأولى بتكرار قدره 6 وبنسبة 40% في حين احتل التكتل المرتبة الثانية بتكرار قُدّر بـ3 وبنسبة 20% ليليه حزب العمال وباقي الأحزاب - حزب العدل والبيان والحزب الوطني الحر - بتكرار قدره 2، في حين تقاسم المرتبة الرابعة كل من: التجمع الوطني الديمقراطي وقوائم الأحرار بتكرار قدره 1.

أما يومية "الخبر" فقد أظهرت كل من جبهة التحرير الوطني، تكتل الجزائر الخضراء وحزب العمال مرة واحدة، مما يبين عدم الاهتمام بإبراز الأحزاب كثيراً على واجهتها رغم أنها خصصت مساحات محددة مقارنة بـ"الشروق" للحملة في صفحاتها الأولى.

ومنه يتضح تحيز "الشروق" للأحزاب الواردة في الجدول دون إغارة أي اهتمام للأحزاب الأخرى فاتضح أكثر اهتمامها بالحملة على خلاف "الخبر" التي لم تعط أهمية كبيرة للأحزاب رغم أن ما بينته على صفحتها الأولى عبارة عن خطاب لتلك الأحزاب، في حين أن "الشروق" لم تبرز خطابات للأحزاب فقط فهي لم تعرض خطاباً لقوائم الأحرار مثلاً في الصفحة الأولى، بل هو موضوع عن الاعتداء الذي تعرضت له المترشحة الحرة، بما يوضح أكثر تباين أجندة اليوميتين.

جدول (34): يبين الصور والرسوم الخاصة بالأحزاب في يومي الشروق والخبر

Σ						الخبر						الشروق						اليوميتان الأحزاب
رسوم			صور			رسوم			صور			رسوم			صور			
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
01	36,36	04	01	26,45	41	01	36,36	04	01	24,24	16	-	00	00	01	28,08	25	جبهة التحرير الوطني
03	9,09	01	03	13,54	21	03	9,09	01	02	16,66	11	-	00	00	04	11,23	10	التجمع الوطني الديمقراطي
03	9,09	01	02	16,77	26	03	9,09	01	03	15,15	10	-	00	00	02	17,97	16	تكتل الجزائر الخضراء
-	00	00	11	1,29	02	-	00	00	09	1,51	01	-	00	00	09	1,12	01	جبهة القوى الاشتراكية
02	18,18	02	09	2,58	04	02	18,18	02	09	1,51	01	-	00	00	07	3,37	03	قوائم الأحرار
-	00	00	05	6,45	10	-	00	00	05	7,57	05	-	00	00	05	5,61	05	حزب العمال
03	9,09	01	10	1,93	03	03	9,09	01	09	1,51	01	-	00	00	08	2,24	02	الجبهة الوطنية الجزائرية
-	00	00	06	5,16	08	-	00	00	06	6,06	04	-	00	00	06	4,49	04	جبهة العدالة والتنمية
-	00	00	11	1,29	02	-	00	00	08	3,03	02	-	00	00	-	00	00	الحركة الشعبية الجزائرية
-	00	00	11	1,29	02	-	00	00	08	3,03	02	-	00	00	-	00	00	حزب الفجر الجديد
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
-	00	00	07	4,51	07	-	00	00	07	4,54	03	-	00	00	06	4,49	04	جبهة التغيير
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب عهد 54
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	التحالف الوطني الجمهوري

-	00	00	11	1,29	02	-	00	00	09	1,51	01	-	00	00	09	1,12	01	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	التجمع الجزائري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	التجمع الوطني الجمهوري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	الحركة الوطنية للأمل
-	00	00	08	3,87	06	-	00	00	07	4,54	03	-	00	00	07	3,37	03	جبهة المستقبل
03	9,09	01	12	0,64	01	03	9,09	01	-	00	00	-	00	00	09	1,12	01	حزب الكرامة
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	حركة المواطنين الأحرار
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب الشباب
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	حزب النور الجزائري
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	حركة التجديد الجزائري
-	00	00	12	0,64	01	-	00	00	-	00	00	-	00	00	09	1,12	01	الجبهة الوطنية الديمقراطية
-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	-	00	00	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
-	00	00	12	0,64	01	-	00	00	-	00	00	-	00	00	09	1,12	01	حركة الانفتاح
03	9,09	01	04	11,61	18	03	9,09	01	04	9,09	06	-	00	00	03	13,48	12	بقية الأحزاب
	100	11		100	155		100	11		100	66		00	00		100	89	Σ

يبين الجدول (34) الصور والرسوم الخاصة بالأحزاب في يوميّتي "الشروق" و "الخبر"، حيث بلغت 155 صورة، أما الرسوم فبلغ تكرارها 11. أغلب الصور كانت في "الشروق" التي استعملت 89 صورة في حين استعملت "الخبر" 66 صورة.

احتلت جبهة التحرير الوطني المرتبة الأولى بتكرار قدره 25 في "الشروق" يليها التكتل بتكرار قدره 16، أما المرتبة الثالثة فاحتلتها بقية الأحزاب بـ 12 صورة.

بالمقابل نجد "الخبر" نشرت 16 صورة لجبهة التحرير الوطني التي تبوّأت الصدارة، يليها التجمع الوطني الديمقراطي بـ 11 صورة، أما المرتبة الثالثة فاحتلتها تكتل الجزائر الخضراء بـ 10 صور. أما فيما يخص الرسوم فاحتلت جبهة التحرير الوطني المرتبة الأولى كذلك بـ 4 رسوم يليها القوائم الحرة بصورتين.

يتضح من خلال الجدول اشتراك اليوميّتين في إرفاق صور لشخصيات الأحزاب، في حين اختلفت أجندة الصحيفتين في نشر صور الأحزاب، فنجد "الشروق" نشرت صورة لكل من حزب الكرامة، الجبهة الوطنية الديمقراطية، حركة الانفتاح في حين لم ينشر لهم صورة في "الخبر" التي نشرت صوراً ل: الحركة الشعبية الجزائرية وحزب الفجر الجديد اللذين لم ينشر لهما أي صورة في "الشروق" التي نشرت صوراً لبقية الأحزاب ضعف ما نشرته "الخبر"، كما بينت هذه الأخيرة عن اتجاهها السلبي نحو جبهة التحرير الوطني من خلال إرفاق بعض أخبار الحزب برسوم ساخرة وتوظيفها كذلك مع أحزاب أخرى بما يعكس توجهها السلبي نحو الأحزاب والحملة إجمالاً على خلاف "الشروق" التي لم توظف الرسوم.

جدول (35): يبين المساحة المخصصة للمقاطعين للانتخابات في يوميتي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان الأعداد
%	ك	%	ك	%	ك	
00	00	00	00	00	00	1
00	00	00	00	00	00	2
6,12	0,06	6,97	0,06	00	00	3
00	00	00	00	00	00	4
00	00	00	00	00	00	5
00	00	00	00	00	00	6
18,36	0,18	13,95	0,12	33,33	0,06	7
00	00	00	00	00	00	8
00	00	00	00	00	00	9
50	0,55	50	0,43	66,66	0,12	10
00	00	00	00	00	00	11
00	00	00	00	00	00	12
00	00	00	00	00	00	13
00	00	00	00	00	00	14
00	00	00	00	00	00	15
00	00	00	00	00	00	16
25,51	0,25	29,06	0,25	00	00	17
00	00	00	00	00	00	18
00	00	00	00	00	00	19
00	00	00	00	00	00	20
00	00	00	00	00	00	21
100	1,04	100	0,86	100	0,18	Σ

يتضح من الجدول (35) أن مساحة معالجة المقاطعين للانتخابات في يوميّتي "الشروق" و "الخبر" أكثر من صفحة، حيث خصصت "الخبر" مساحة أكبر من المساحة التي خصصتها "الشروق" فقد بلغت 0,86 صفحة، في حين بلغت 0,18 في "الشروق".

تدل هذه البيانات على إيلاء "الخبر" اهتمامًا أكبر بالمقاطعين للانتخابات في حين تجاهلت "الشروق" كل ما يتعلق بهذه الفئة، بما يوضح اختلاف أجندات اليوميّتين في التعامل مع الخطاب المضاد للحملة وللانتخابات، والمنعكس على حجم المادة الإعلامية المتعلقة بهم.

اهتمام "الخبر" بشؤون المقاطعين لا يعدُّ أمرًا جديدًا، حيث توصلت دراسات سابقة^(*) لنفس ما توصلت إليه دراستنا- حتى فيما يتعلق بحجم المادة الإعلامية المخصصة لهم في ذات الصحيفتين-.

(*) انظر ل : دراسة لحسن رزاق، المعنونة بـ"الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة".

جدول (36): يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوئها مواضيع المقاطعين للانتخابات

في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان القالب
%	ك	%	ك	%	ك	
42,85	03	40	02	50	01	خبر
28,57	02	40	02	00	00	تقرير
00	00	00	00	00	00	استطلاع
14,28	01	20	01	00	00	حديث
00	00	00	00	00	00	مقال
00	00	00	00	00	00	مقال افتتاحي
00	00	00	00	00	00	تعليق
14,28	01	00	00	50	01	عمود
00	00	00	00	00	00	صورة
00	00	00	00	00	00	كاريكاتير
100	07	100	05	100	02	Σ

يبين الجدول رقم (36) الأنواع الصحفية التي عولجت بها مواضيع المقاطعين للانتخابات في يومي

"الشروق" و "الخبر" حيث بلغت 7 مواضيع.

عاجلت "الشروق" مواضيع المقاطعين بقالبي الخبر والعمود، حيث يعكس استعمالها أحد قوالب الرأي توجهها السلبي اتجاه دعاة المقاطعة، في حين عاجلت "الخبر" ذات المواضيع بقالبي خبرية، حيث عاجلت موضوعان بقالبي الخبر وموضوعان بقالبي التقرير، كما استعملت الحديث مرة واحدة، قد يعكس ذلك موضوعية الصحيفة في التعامل مع المقاطعين، كما قد يعكس أجندة خفية قائمة على معاداة الانتخابات.

جدول (37): يبين الصفحة الأولى للمقاطعين للانتخابات

في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان مواضيع
		%	ك	%	ك	
100	01	100	01	00	00	المقاطعون
100	01	100	01	100	00	Σ

يوضح الجدول رقم (37) تخصيص الصفحة الأولى للمقاطعين للانتخابات في يومي "الشروق" و "الخبر" حيث لم يظهر المقاطعون إلا مرة واحدة.

لم يبرز أي موضوع للمقاطعين في "الشروق" في حين برز موضوع واحد لذات الفئة في يومية "الخبر" على الصفحة الأولى وهو عبارة عن حديث أجرته الصحيفة مع رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية محسن بلعباس، حيث خصصت مساحة معتبرة لإبراز موضوع المقابلة المرفوق بصورة لرئيس الحزب على واجهتها الأولى.

ما يؤكد أكثر على الاهتمام الذي توليه "الخبر" للمقاطعين ولهذا الحزب أساسًا بما يعكس أجندتها المختلفة عن أجندة "الشروق" في التعامل مع هذه المواضيع التي توضح سياسة الجريدتين المتباينة.

جدول (38): يبين الصور والرسوم الخاصة بالمقاطعين للانتخابات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان صور ورسوم
		%	ك	%	ك	
100	03	100	03	00	00	صور
00	00	00	00	00	00	رسوم
100	03	100	03	100	00	Σ

يكشف الجدول رقم (38) عن الصور والرسوم المتعلقة بالمقاطعين للانتخابات في يومي "الشروق" و "الخبر".

لم تنشر جريدة "الشروق" أي صور عن المقاطعين، في حين نشرت "الخبر" 3 صور تبين رئيس الأرسيدي محسن بلعباس، مما يوضح اهتمام وتركيز هذه الصحيفة على هذه الشخصية المقاطعة حتى أن الصورة التي نشرت له عبارة عن صورة كبيرة وتحمل في طياتها الكثير من الدلالات.

بما يؤكد أكثر على أجندة الجريدة المتوافقة مع المعارضة والمختلفة عن أجندة "الشروق" التي تجاهلت المقاطعين ولم تعرهم أي اهتمام كما توضح سابقا. كما لم تنشر اليوميتين أي رسم متعلق بالمقاطعين.

جدول (39): يبين المساحة المخصصة للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في يوميتي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان الأعداد
%	ك	%	ك	%	ك	
00	00	00	00	00	00	1
8,66	0,28	00	00	15,64	0,28	2
1,85	0,06	4,16	0,06	00	00	3
0,92	0,03	2,08	0,03	00	00	4
11,45	0,37	8,33	0,12	13,96	0,25	5
00	00	00	00	00	00	6
7,43	0,24	8,33	0,12	6,70	0,12	7
11,45	0,37	17,36	0,25	6,70	0,12	8
22,29	0,72	8,33	0,12	3,35	0,60	9
00	00	00	00	10,05	0,18	10
00	00	00	00	00	00	11
7,73	0,25	17,36	0,25	00	00	12
3,71	0,12	8,33	0,12	00	00	13
3,71	0,12	00	00	6,70	0,12	14
00	00	00	00	00	00	15
7,73	0,25	17,36	0,25	00	00	16
00	00	00	00	00	00	17
00	00	00	00	00	00	18
00	00	00	00	00	00	19
7,43	0,24	8,33	0,12	6,70	0,12	20
00	00	00	00	00	00	21
100	3,05	100	1,44	100	1,79	Σ

يوضح الجدول (39) أن "الشروق" و "الخبر" خصصت مساحة 3,05 صفحة للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، وقد كانت المساحة التي خصصتها "الشروق" أكبر من مساحة "الخبر" حيث بلغت 1,79 صفحة في مقابل 1,44 صفحة في "الخبر".

تعتبر هذه اللجنة مستقلة عن السلطة، وقد ظهرت بمساحات متقاربة إلى حدٍ ما بين اليوميين لأهميتها، وقد كانت "الشروق" أكثر اهتمامًا بمواضيع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وتبين ذلك أكثر من خلال حجم المادة الإعلامية الخاصة بها على خلاف "الخبر"، رغم التقارب بين اليوميين في عدد المواضيع المتناولة.

فمن خلال بيانات الجدول يظهر اختلاف اليوميين في حجم المادة المخصصة لهذه اللجنة من عدد لآخر، فقد خصصت "الشروق" في عددها التاسع أكثر من 4 أضعاف ما خصصته "الخبر" في حين نلاحظ أن "الخبر" خصصت ضعفي ما خصصته "الشروق" من مساحة للجنة الوطنية في العدد الثامن. على العموم، نلاحظ تقارب إلى حدٍ ما بين أجندة اليوميين في التعامل مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات.

جدول (40): يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوئها مواضيع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في يومي الشروق والخبر

القالب	اليوميتان		الشروق		الخبر	
	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	07	50	05	45,45	12	48
تقرير	07	50	06	54,54	13	52
استطلاع	00	00	00	00	00	00
حديث	00	00	00	00	00	00
مقال	00	00	00	00	00	00
مقال افتتاحي	00	00	00	00	00	00
تعليق	00	00	00	00	00	00
عمود	00	00	00	00	00	00
صورة	00	00	00	00	00	00
كاريكاتير	00	00	00	00	00	00
Σ	14	100	11	100	25	100

يتضح من بيانات الجدول رقم (40) أن يوميتنا "الشروق" و "الخبر" عاجلت مواضيع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات بالقوالب الخبرية، حيث استعملت "الشروق" قالب الخبر بتكرار قدره 7، ذات التكرار وظفته اليومية مع قالب التقرير، أما يومية "الخبر" فوظفت قالب الخبر بتكرار قُدْر ب 5، في حين استخدمت قالب التقرير بتكرار قدره 6. إن استخدام اليوميتين للقوالب الخبرية يعكس موضوعية وحياد الصحيفتين تجاه اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات.

جدول (41): يبين الصور والرسوم الخاصة باللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان صور ورسوم
%	ك	%	ك	%	ك	
100	06	100	02	100	04	صور
00	00	00	00	00	00	رسوم
100	06	100	02	100	04	Σ

يوضح لنا الجدول رقم (41) أن مجموع الصور والرسوم التي وظفتها يوميتا "الشروق" و "الخبر" الخاصة باللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات بلغ 6 صور، حيث وظفت "الشروق" ضعف الصور التي وظفتها "الخبر" بـ 4 صور، استخدمت فيها صورًا لرئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات محمد صديقي وصورًا موضوعية، وقد جاء توظيف هذه الصور من طرف الصحيفة لمسايرة مختلف التحولات والتطورات الحاصلة في مجال الإعلام والاتصال ولمعرفتها المسبقة بالدور الذي تلعبه الصورة في جذب القارئ من جهة وفي التعريف ببعض الشخصيات التي تستدعي ذلك.

كما أوضح الجدول كذلك قلة الصور في جريدة "الخبر" الخاصة باللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، حيث لم توظف إلا صورتين لرئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، وقد تم تسجيل غياب تام للرسوم في الصحيفتين.

بالرغم أن اليوميتين لم توظفًا إلا 6 صور عن اللجنة الوطنية، وبالرغم من أن "الشروق" استخدمت صورًا أكثر من "الخبر" إلا أنه لا يوجد فرق كبير بين اليوميتين.

تجدر الإشارة إلى أن "الخبر" أرفقت الموضوع المتعلق بالهيئة القضائية المكلفة بالإشراف القضائي على الانتخابات بصورة لرئيس اللجنة سليمان بودي، وقد استحدثت هذه الهيئة لترافق اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات كنتيجة للإصلاحات التي مست المنظومة الانتخابية.

جدول (42): يبين المساحة المخصصة للملاحظين الدوليين في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليومياتان الأعداد
%	ك	%	ك	%	ك	
00	00	00	00	00	00	1
2,60	0,03	00	00	9,67	0,03	2
20,86	0,24	14,28	0,12	38,70	0,12	3
5,21	0,06	7,14	0,06	00	00	4
00	00	00	00	00	00	5
2,60	0,03	3,57	0,03	00	00	6
13,04	0,15	14,28	0,12	9,67	0,03	7
00	00	00	00	00	00	8
5,21	0,06	7,14	0,06	00	00	9
00	00	00	00	00	00	10
00	00	00	00	00	00	11
00	00	00	00	00	00	12
20,86	0,24	14,28	0,12	38,70	0,12	13
2,60	0,03	3,57	0,03	00	00	14
00	00	00	00	00	00	15
2,60	0,03	3,57	0,03	00	00	16
00	00	00	00	00	00	17
21,73	0,25	29,76	0,25	00	00	18
00	00	00	00	00	00	19
00	00	00	00	00	00	20
00	00	00	00	00	00	21
100	1,12	100	0,84	100	0,31	Σ

يوضح الجدول رقم (42) أن حجم المادة الإعلامية المتعلقة بالملاحظين الدوليين في يوميّتي "الشروق" و "الخبر" بلغ 1,12 صفحة وعلى خلاف المساحة المخصصة للجنة الوطنية، خصصت "الخبر" مساحة أكبر من "الشروق" للملاحظين الدوليين، حيث بلغت 0,84 صفحة في مقابل 0,31 "للشروق".

تبين بيانات الجدول أن "الشروق" لم تعر اهتمامًا كبيرًا بالملاحظين الدوليين، فحسب حجم المادة الإجمالي والجزئي اتضح ذلك أكثر.

بالمقابل نلاحظ اهتمام "الخبر" بالملاحظين الدوليين، وقد يكون السبب وراء ذلك نتيجة مطالبة بعض الأحزاب المعارضة وحتى المقاطعة بضرورة استدعاء الملاحظين الدوليين لمراقبة العملية الانتخابية.

ومن ذلك يتضح اختلاف أجندات اليوميّتين في التعامل مع المراقبين الدوليين واللجنة الوطنية، ففي حين برز اهتمام "الشروق" باللجنة الوطنية أكثر، برز اهتمام "الخبر" بالمراقبين الدوليين أكثر، رغم أن إجمالي المساحة المخصصة للجنة الوطنية ضعفي ما خصص للمراقبين الدوليين في اليوميّتين.

جدول (43): يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوءها مواضيع الملاحظين الدوليين
في يوميتي الشروق والخبر

Σ	الخبر		الشروق		اليوميتان القالب	
	%	ك	%	ك		
71,42	10	70	07	75	03	خبر
28,57	04	30	03	25	01	تقرير
00	00	00	00	00	00	استطلاع
00	00	00	00	00	00	حديث
00	00	00	00	00	00	مقال
00	00	00	00	00	00	مقال افتتاحي
00	00	00	00	00	00	تعليق
00	00	00	00	00	00	عمود
00	00	00	00	00	00	صورة
00	00	00	00	00	00	كاريكاتير
100	14	100	10	100	04	Σ

يبين الجدول (43) نوعية القوالب الفنية المستخدمة من قبل يوميتي "الشروق" و "الخبر" لمعالجة مواضيع الملاحظين الدوليين، حيث تم معالجة 14 موضوعاً ذو صلة بالمراقبين الدوليين. عالجت "الشروق" مواضيع الملاحظين بقالب الخبر بتكرار قُدّر بـ 3 في حين استخدمت تقريراً واحداً. بالمقابل استخدمت "الخبر" 7 أخبار و 3 تقارير بما يبين اتفاق اليوميتين في استعمال القوالب الخبرية، رغم أن "الشروق" نشرت موضوعاً عن عدم التزام الملاحظين بعملية المراقبة في شكل تقرير، إلا أنها في جزئية منه وظفت رأي شخصي أقرب إلى التعليق، ويتضح الاختلاف بين الجريدتين من خلال عدد المواضيع المعالجة عن الملاحظين حيث نشرت "الخبر" أكثر من ضعف ما نشرته "الشروق"، أما فيما يتعلق بالأنواع الصحفية فقد تم تسجيل غياب التنوع في استخدامها.

جدول (44): يبين الصور والرسوم الخاصة بالملاحظين الدوليين في يوميّتي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميّتان صور ورسوم
%	ك	%	ك	%	ك	
100	02	100	01	100	01	صور
00	00	00	00	00	00	رسوم
100	02	100	01	100	01	Σ

يوضح لنا الجدول رقم (44) مدى استخدام الصور والرسوم كعناصر مصاحبة لمواضيع الملاحظين الدوليين في يوميّتي "الشروق" و "الخبر".

حيث نلاحظ أن يومية "الشروق" لم تولي اهتمامًا كبيرًا بوجود صور مدعمة لمواضيع الملاحظين الدوليين، حيث لم توظف إلا صورة واحدة. لوحظ الأمر نفسه على يومية "الخبر" التي لم توظف إلا صورة واحدة لرئيس بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي.

تعكس بيانات الجدول أعلاه، عدم اهتمام اليوميّتين بتوظيف صور لمواضيع الملاحظين الدوليين، وعليه تشابه اليوميّتين في عدد الصور واختلافهما في طبيعة الصور ف"الشروق" نشرت صورة موضوعية رافقت موضوعًا عن الملاحظين الدوليين في حين نشرت "الخبر" صورة شخصية.

النتائج العامة للدراسة

1- عرض النتائج العامة للدراسة.

2- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.

3- نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

4- آفاق الدراسة .

1- عرض النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- اهتمت يومية "الشروق" بالحملة الانتخابية أكثر من يومية "الخبر"، تؤكد ذلك من خلال اختلاف عدد وطبيعة المواضيع المعالجة بين اليوميتين، إلا أن هذا الاختلاف يبقى اختلافاً كمياً، ذلك أن الدلالات الإحصائية لا تعكس فرقا جوهريا.

كما يبين التحليل اهتمام الجريدتين بالمادة الإعلامية المتعلقة بالحملة الانتخابية، وذلك من خلال:

✍ عدد المواضيع المعالجة في اليوميتين.

✍ تنوع المواضيع المعالجة في الصحفيتين محل الدراسة.

✍ تركيزهما على الخطاب الحزبي.

✍ اهتمامهما بالقضايا ذات الصلة بالحملة.

2- تقارب اهتمام اليوميتين بالمواضيع المتعلقة بالانتخابات، حيث ركزت على عزوف المواطن ورفض الأحزاب بما يوضح أجندة اليوميتين تجاه الأحزاب، كما أظهر التحليل الكمي تعرض السلطة للنقد والتشكيك في نزاهة الانتخابات 17 مرة برز أغلبها في "الخبر" التي وضحت موقفها المعادي للسلطة وللانتخابات.

3- اختلفت اليوميتين في تغطية المواضيع المتعلقة بالحملة، حيث عاجلت "الخبر" مواضيع متعددة بصورة انتقائية، في حين تجاهلت "الشروق" بعض المواضيع ولكن برز اهتمامها الواسع بكل ما يتعلق بالمرشحين.

لم تعر "الخبر" اهتماماً باستخدام الأحزاب للتكنولوجيا في الحملة، في حين أولت "الشروق" اهتماما واسعا بهذا الموضوع.

ظهر تقارب بين اليوميتين في التعامل مع مواضيع العنف خلال الحملة، حيث ركزت على الاعتداءات التي طالت الصور واللوحات الاشهارية، وقد لحظ الاستخدام الواسع للصور واللوحات الاشهارية لكن بطرق ومادة مختلفة. كما برز اختلاف اليوميتين في التعامل مع المواضيع المتعلقة بسلامة

المرشحين ومقراتهم حيث ركزت "الخبر" على الاعتداءات على المرشحين في حين ركزت "الشروق" على سرقة ومهاجمة مقرات المرشحين والأحزاب.

4- تقاربت أجندة اليوميتين في التعامل مع الخطاب الحزبي، حيث ركزنا على الخطاب السياسي للأحزاب، رغم اهتمام "الخبر" بهذا الخطاب أكثر من "الشروق"، وقد أبرزت الصحيفتين خطاب الأزمة التي مست الحزب العتيد إضافة إلى خطابات التخوف من التدخل الأجنبي ومن الربيع العربي.

اهتمت "الشروق" بالخطاب الاجتماعي أكثر من اهتمام "الخبر"، حيث تم تداول الخطاب الشبابي وغلاء الأسعار والبطالة...إلا أنه لم يروج لهذا الخطاب بقدر أهميته، فرغم ما واجهته تلك الفترة من غليان للجهة الاجتماعية، إلا أن خطابات الأحزاب لم تعره أهمية حسب ما نشرته الصحيفتين.

نلاحظ اهتمام "الخبر" بالخطاب الاقتصادي أكثر من "الشروق"، رغم عدم وجود فرق دال بينهما على مستوى ما نشر عن هذا الخطاب.

برز نقد الخطاب الحزبي والأحزاب في "الشروق" 18 مرة ما يعكس أجندتها تجاه الأحزاب وهو ما ظهر أيضا في "الخبر" التي انتقدت خطاب الأحزاب 14 مرة، بما يبين تحيز الجريدتين وعدم موضوعيتهما في التعامل مع شؤون الأحزاب.

5- برز اختلاف وتحييز الجريدتين في التعامل مع الخطاب الاجتماعي للأحزاب حيث أبرزت "الشروق" خطابات تكتل الجزائر الخضراء على أنها خطابات تعكس برامج تقدم حلولاً للمشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع، في حين أبرزت "الخبر" خطابات أحزاب أخرى لم تحصل على مقاعد في البرلمان، كما أبرزت الخطاب الاقتصادي لذات الأحزاب، أما "الشروق" وعلى عكس "الخبر" أبرزت الخطاب الاقتصادي للتجمع الوطني الديمقراطي وتكتل الجزائر الخضراء، الأحزاب المتبينة لإصلاحات الرئيس، إذ من المعلوم أن الحزب الأول يشكل أحد ائتلافات السلطة، أما التكتل فقد كان أحد أحزابه من الأحزاب التابعة للسلطة، فأجندة "الشروق" جد متحيزة للأحزاب الإسلامية حسب نتائج التحليل الكمي.

وما يؤكد ذلك أكثر إبراز "الشروق" الخطاب السياسي للأحزاب التي تبوأ الصدارة وبنفس الترتيب، أما "الخبر" فقد اقتربت إلى حد ما من "الشروق"، إلا أنها حافظت على نفس الاتجاه، الذي يقدم

الأولوية للأحزاب التي لم تتحصل على مقاعد، في حين لم تسوق كثيراً على غرار "الشروق" لخطابات الأحزاب الإسلامية رغم تشابه وتقارب ترتيب بعضها.

وعليه برز دعم وتسويق "الشروق" لخطابات ونشاطات تكتل الجزائر الخضراء، في حين لم تنشر ولا موضوع أو خطاب لبعض الأحزاب. ويعتبر تحيز اليوميتين لأحزاب دون أخرى أمراً مخالفاً لأخلاق الحملة، وإن كانتا من اليوميات الخاصة التي لا يُلزمها قانون الانتخابات في شقه المتعلق بالحملة، ذلك أن عوامل المهنية والموضوعية تلزمهما الحياد في تغطية نشاطات الأحزاب.

6- تُبين النتائج اختلاف الجريدتين في التعامل مع مواضيع المقاطعين، حيث تشير البيانات إلى أن "الخبر" روجت لمواضيع المقاطعة ونقد السلطة بما يعكس أجندتها المعارضة والساعية إلى ترسيخ فكرة سلطوية الحكم في الجزائر من خلال تبني أفكار دعاة المقاطعة. أما "الشروق" فقد تجاهلت المقاطعين بل وضحت موقفها منهم بصريح العبارة من خلال تقديمهم ونقد دعواتهم الرامية إلى مقاطعة الانتخابات بحجة أنهم ليسوا البديل الجيد ودعواتهم مآربها شخصية براغماتية لا تسعى إلى تحقيق الصالح العام.

7- اتفقت الجريدتان في معالجة مواضيع قانون الانتخابات بتركيزهما على خرق الأحزاب والمرشحين لذات القانون، رغم محاولة "الشروق" إبراز الجانب السلبي للأحزاب والمرشحين بصورة أكبر من "الخبر" إلا أنه لا يعدُّ اختلافاً دالاً حيث يلاحظ تقارب اليوميتين في ذلك. كما أن "الخبر" نشرت مواضيع عن خرق الإدارة للقانون أكثر من "الشروق" ويعتبر هذا الفرق دالاً من حيث طبيعة المواضيع المنشورة التي تؤكد على سلبية "الخبر" تجاه وزارة الداخلية والسلطات المحلية ومنه السلطة.

8- اهتمت "الشروق" بمواضيع اللجان المراقبة للانتخابات أكثر من اهتمامها بمواضيع الملاحظين الدوليين، فرغم اهتمام "الخبر" بمواضيع اللجان المراقبة للانتخابات إلا أنها أولت اهتماماً بمواضيع الملاحظين الدوليين أكثر من "الشروق".

اهتمام الصحيفتين بالهيئات المراقبة أمر طبيعي بالنظر إلى توسع مجال عمل هاتاه الهيئات المراقبة على المستوى المحلي الوطني والدولي، لمراقبة حسن سير العملية الانتخابية من جهة ولإضفاء شرعية أكثر على نتائج الانتخابات وقد عكست الجريدتين ذلك باهتمامهما بالمواضيع المتعلقة بهم، رغم اختلافهما في

بعض المواد الإعلامية المنشورة، إذ قامت "الخبر" في مرحلة ما بوظيفة نقدية مراقبة بنقد اللجان التي لم تقم حسبها بالدور المنوط بها على خلاف "الشروق" التي لم تتعرض لهذا الموضوع بل تعرضت لخلافات اللجنة الوطنية مع الوزارة.

9- اختلفت الجريدتين في إبراز الأسلوب الإيجابي في الخطاب الحزبي، "الشروق" اهتمت أكثر من "الخبر" بذلك، حيث تشير البيانات إلى تسويق "الشروق" لتكتل الجزائر الخضراء في نفس الوقت سعت إلى إبراز الأسلوب السلبي في خطابات جبهة التحرير الوطني.

أبرزت "الخبر" الخطاب السلبي في خطابات الأحزاب أكثر من "الشروق"، حيث أبرزت سلبية خطابات أحزاب السلطة وبعض أحزاب التيار الإسلامي على غرار تكتل الجزائر الخضراء وجبهة العدالة والتنمية. كما اشتركت اليومييتين في تسويق الخطاب السلبي لجبهة التحرير الوطني، حيث نشرتا خطابات عن أزمة الحزب وردّ أمينه العام على منافسيه وتبريره لخيارته دون تقديم برامج فعلية.

روجت اليومييتين الخطاب السلبي أكثر من الخطاب الإيجابي، مع تحيز تغطيتهما لخطابات الأحزاب، رغم لجوء "الخبر" لحجب هذا التحيز بالانتقائية ومحاولة نشر خطابات لأكبر قدر ممكن من الأحزاب حسب ما توفر من مساحة.

10- برز الاتجاه السلبي أكثر من الإيجابي نحو الحملة في جريدة "الخبر" في حين رغم بروز الاتجاه السلبي نحو الحملة في جريدة "الشروق" إلا أن الاتجاه الإيجابي ظهر بصورة مضاعفة عن "الخبر". رغم هيمنة الاتجاه المحايد في اليومييتين إلا أنهما جانبتا الحياد تجاه بعض الأحزاب حيث أظهرت "الشروق" اتجاهًا إيجابيًا نحو تكتل الجزائر الخضراء واتجاهًا سلبيًا نحو جبهة التحرير الوطني، في حين برز اتجاه "الخبر" السلبي نحو جبهة التحرير الوطني.

اختلف اتجاه اليومييتين نحو المقاطعين، حيث التزمت "الخبر" بالحياد في حين أظهرت "الشروق" اتجاهًا سلبيًا نحوهم، بما يعكس اختلاف أجندة الصحيفتين. كما أن "الخبر" قدمت اتجاهًا سلبيًا أغلبه تجاه السلطة، في حين ظهر من خلال التحليل اتجاه "الشروق" السلبي نحو الأحزاب العلمانية.

11- اتفقت اليوميتين في إبراز القادة والمتحدثون الرسميون باسم الأحزاب كفاعل سياسي حيث فاقت نسبة ظهورهم 42%، بما يعكس اهتمام الصحفيتين بخطابات رؤساء الأحزاب، في حين نلاحظ اختلاف اليوميتين في إبراز بعض الفاعلين حيث ركزت "الشروق" على اللجان المحلية في حين أبرزت "الخبر" السلطات المحلية كفاعل رغم الصورة السلبية التي رسمتها عنهم. كما يظهر الاختلاف من خلال إبراز "الخبر" المقاطعين كفاعل في حين تجاهلتهم "الشروق".

12- اعتمدت الجريدتان على شبكة مراسليهم كمصادر معلومات لتغطية نشاطات الأحزاب، نظرًا للإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لهما. كما برز عدم توقيع "الشروق" لـ 14 موضوعًا، بما ينعكس على مصداقية ما نشرته.

13- خصصت "الشروق" مساحة أكبر مما خصصته "الخبر" للحملة الانتخابية، بما يعكس اختلاف أجندات اليوميتين إزاءها، كما عكست المساحة التي خصصتها الجريدتان لتغطية المواضيع المتعلقة بالأحزاب وجود تمييز، إذ أن حجم المادة الإعلامية المتعلقة بجهة التحرير الوطني أوسع من بقية الأحزاب، رغم أن حجم تغطيتها في "الشروق" ضعف "الخبر"، كما خصصت "الشروق" مساحة كبيرة لأحزاب التيار الإسلامي بما يكشف أجندة الجريدة المنحازة لهذه التشكيلات.

كما بينت النتائج تخصيص "الخبر" مساحة معتبرة للمقاطعين قارت الصفحة، في حين خصصت لهم "الشروق" مساحة ضئيلة.

تقاربت المساحة التي خصصتها اليوميتان للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، حيث وفرت "الشروق" مساحة أكبر من "الخبر"، في حين وفرت هذه الأخيرة مساحة أكبر من "الشروق" فيما يتعلق بالملاحظين الدوليين، بما يبين اختلاف أجندات اليوميتين.

14- كانت "الخبر" انتقائية في توزيعها للمواضيع على الصفحات حيث استخدمت صفحات محددة وبطريقة مهيكلية في حين استخدمت "الشروق" صفحات متعددة وبطريقة موسعة. كما برز اهتمامها بالحملة من خلال توظيف الصفحة الأولى أكثر مما وظفته "الخبر".

برز تميز "الشروق" من خلال توظيفها للصفحة الأولى لصالح أحزاب على حساب أحزاب أخرى، حيث وظفت واجهتها الأولى لصالح الآفان 6 مرات بمقابل مرة واحدة في "الخبر"، كما وظفتها لصالح 5 أحزاب أخرى في حين لم تستخدمها "الخبر" إلا لصالح حزبين آخرين، ويعكس التحليل الكمي فارق جوهري بين اليوميتين من حيث استعمال الصفحة الأولى للأحزاب.

سوقت "الخبر" على خلاف "الشروق" خطاب دعاة المقاطعة من خلال إبرازها الأرسدي الحزب المقاطع لتشريعات ماي 2012 على صفحتها الأولى بما يعكس أجندة اليومية المتسقة مع المعارضة والرافضة والمشككة في مصداقية الانتخابات.

15- طغى استخدام قالي الخبر والتقارير في معالجة مواضيع الحملة الانتخابية في يومي "الشروق" و"الخبر" كانعكاس لطبيعتهما من جهة وأسلوب عملهما من جهة أخرى. تم استخدام التقرير بدرجة أقل من استخدام الخبر ويمكن اعتبار ذلك أمرًا سلبيًا حيث طبيعة موضوع دراستنا يستدعي استخدام التقرير أكثر، إذ يعدُّ أحسن قالب في لضمان تغطية شاملة وتفصيلية للأحداث. بدرجة ثانية تم توظيف قوالب الرأي، كانت "الشروق" أكثر استخدامًا لها وهو ما يدلُّ على أنها من صحف الرأي. وقد برز تميزها من خلال استخدامها لذات القوالب في تغطية نشاطات بعض الأحزاب على غرار تعليقاتها الإيجابية عن بعض الأحزاب الإسلامية وتعليقاتها الإيجابية في أحيانٍ والسلبية في أحيانٍ أخرى عن جبهة التحرير الوطني، في حين لم تستخدم "الخبر" إلا 4 تعاليق عن بعض الأحزاب والتي أخذت الطابع السليبي، أما باقي قوالب الرأي فقد استخدمتها اليومية لإبداء رأيها واتجاهها السليبي من السلطة خصوصًا قالي الكاريكاتير والعمود. عاجلت اليوميتين مواضيع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات والملاحظين الدوليين بقالي الخبر والتقارير، إذ اكتفت الصحفتان بنقل الأحداث.

كما بينت الدراسة، عدم تمكن اليوميتين من فنون التحرير الصحفي.

16- وظفت كلا اليوميتين الصور، حيث كانت "الشروق" أكثر توظيفًا من "الخبر". استعملت "الخبر" 26 رسمًا ساخرًا في حين لم تستعمل "الشروق" أي رسمًا.

برز اهتمام "الشروق" بجهة التحرير الوطني وتكتل الجزائر الخضراء من خلال عدد الصور الداعمة لمواضيعهما والتي تعكس صور شخصيات رؤسائهم، بالمقابل وبصورة أقل وظفت "الخبر" صوراً داعمة لمواضيع جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي الذي لا يوجد فارق شاسع بينه وبين التكتل إلا بصورة واحدة. وفي نفس الوقت أرفقت بعض المواضيع المتعلقة بذات الأحزاب برسوم ساخرة ترجمةً لأجندتها ذات الموقف السلبي.

أولت "الخبر" اهتماماً كبيراً بالمقاطعين، حيث دعمت مواضيعهم بصور شخصية لرئيس حزب الأرسيدي في حين لم تنشر "الشروق" أي صور عنهم بما يعكس أجندتها المتجاهلة لهم والسلبية منهم.

نشرت "الشروق" صوراً أكثر من "الخبر" للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، في حين نشرت كل جريدة صورة واحدة للملاحظين الدوليين، اختلفت من حيث طبيعتها، فرغم قلة الصور الداعمة لمواضيعهما في "الخبر"، إلا أنها وظفت صور شخصية في حين استعانت "الشروق" بالصور الموضوعاتية إلى جانب الصور الشخصية.

2- نتائج الدراسة في ضوء الفرضية:

من خلال التحليل الكمي والنتائج العامة، تمكنا من إثبات صحة الفرضية التي احتملت وجود أجندتين مختلفتين بين يومي "الشروق" و "الخبر" في معالجتهما للحملة الانتخابية لتشريعات 2012، من خلال قياس مؤشراتهما حيث:

- 1- اختلفت المواد الإعلامية المغطاة إذ عالجت "الشروق" مواضيع أكثر من "الخبر" وبطبيعة مختلفة.
- 2- تبنت اليوميتين أجندتين مختلفتين في التعامل مع مواضيع الأحزاب حيث أثبت تحيز "الشروق" للأحزاب الإسلامية على رأسها تكتل الجزائر الخضراء في حين لم تسوق "الخبر" لهذه الأحزاب.
- تأكد تحيز اليوميتين لأحزاب دون أخرى من خلال حجم التغطية، إرفاق مواضيعها بالصور، وإبراز خطاباتها على الصفحة الأولى. وقد حاولت "الخبر" أن تُظهر حيادًا إزاء الأحزاب، إلا أن تحيزها اتضح من خلال عدد المواضيع، حجم التغطية واستخدام الصور. كما خصصت "الشروق" مساحة أوسع من "الخبر" للحملة الانتخابية.
- 3- اهتمت "الخبر" بالمقاطعين أكثر من "الشروق"، اتضح ذلك من خلال عدد النصوص الإعلامية، حجم التغطية، إرفاق مواضيعهم بالصور، إدراجهم في الصفحة الأولى بما يعكس أجندة "الخبر" السلبية من الحملة و أجندة "الشروق" الإيجابية.
- 4- كشفت الدراسة اختلاف اليوميتين في التعامل مع الشخصيات الفاعلة بخلاف المرشحين للانتخابات.
- 5- أبرزت "الخبر" اتجاهًا سلبيًا من الأحزاب في حين أبرزت "الشروق" اتجاهًا إيجابيًا من الأحزاب الإسلامية خصوصًا. أظهرت "الشروق" اتجاهًا سلبيًا من المقاطعين في حين اتخذت "الخبر" موقف الحياد. ظهر ذلك أيضا من خلال استخدام الأولى لقوالب الرأي واستخدام الثانية للقوالب الخبرية.
- 6- استخدمت "الشروق" قوالب الرأي أكثر مما استخدمته "الخبر". حيث وظفتها لانتقاد الأحزاب والمرشحين، في حين استعملتها "الخبر" لانتقاد السلطة أكثر. كما لم تلتزم اليوميتين الحياد المطلوب خلال الحملات الانتخابية، بتحقيق مبدأ المساواة الذي سبق الإشارة إليه.

7- اختلفت أجندة اليوميتين من حيث طبيعة المصادر، إذ رغم اعتمادها على المرسلين إلا أن النتائج الجزئية أظهرت بعض المواضيع مجهولة المصدر في "الشروق" على خلاف "الخبر" التي أفصحت عن مصادرها. كما أظهرت الدلالات الإحصائية اختلافًا في مدى استخدام باقي المصادر.

3- نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

اعتمدت دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة، قدمت لنا خلفية عن تعامل الإعلام الجزائري الخاص والعمومي من صحف وتلفزيون مع الأحداث السياسية خاصة خلال فترة الحملات الانتخابية، وعليه شكلت جانبًا معرفيًا، أفادنا في تحديد النقاط التي يمكن أن توجه دراستنا.

وقد استخدمنا 5 دراسات مباشرة ومشابهة، يمكن إنجازها فيما يلي:

الدراسة الأولى: رسالة ماجستير بعنوان: "الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة- دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي-"، أجزها الباحث "الحسن رزاق".

سعت هذه الدراسة لمعرفة كيفية معالجة الصحافة الجزائرية لأحداث الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من حيث الشكل والمضمون. كما استهدفت معرفة مدى حيادية وموضوعية الصحافة الجزائرية الخاصة في التعامل مع أحداث الحملة الرئاسية.

الدراسة الثانية: رسالة ماجستير للباحثة "ليلي بولكعبيات" تحمل عنوان: "صورة السلطة خلال رئاسيات 2009 في الصحافة الجزائرية- دراسة مقارنة بين يوميتي "الخبر" و "الشروق"-".

حاولت من خلالها الكشف عن الصورة التي تشكلت للسلطة عبر الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2009، ما إن كانت صورة مرغوبة أم مذمومة. وسعيًا لمعرفة أجندة اليوميتين إزاء النظام السياسي الجزائري وللكشف عن ما إذا اعتمدت على أجندتين متناقضتين أو متشابهتين.

الدراسة الثالثة: الموسومة بـ"صورة الأحزاب السياسية من خلال الانتخابات المحلية 2007 في الصحافة الجزائرية- دراسة وصفية تحليلية لمضمون يومية الخبر"- للباحثة "زينب خلالفة".

حاولت الدراسة معرفة الصورة التي قدمتها "الخبر" عن الأحزاب السياسية خلال حملة الانتخابات المحلية 2007، كما حاولت توضيح العلاقة بين تقديم يومية "الخبر" لصورة ذهنية معينة للأحزاب وبين التزامها بالحياد وأخلاقيات المهنة في تقديمها لهذه الصور.

الدراسة الرابعة: أعدّها الباحث "عادل جربوعة"، وهي عبارة عن رسالة ماجستير تحمل عنوان: " الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004 في التلفزيون الجزائري - دراسة تحليلية وصفية لنشرة الثامنة-".

تمحورت اشكالياتها حول الحملة الانتخابية لرئاسيات أبريل 2004 في نشرة الثامنة للتلفزيون الجزائري. وقد حاولت تقدير مدى احترافية التلفزيون الجزائري في تقديمه لنشرات أخبار أثناء ظرف حملة انتخابية رئاسية.

الدراسة الخامسة: معنونة بـ " تكنولوجيا الاتصال والحملات الانتخابية دراسة مقارنة لاستخدامات وتأثيرات الصحافة المطبوعة والانترنت في الانتخابات الرئاسية 2004 بالجزائر" أعدّها الباحث " بن صغير زكريا" ونشرت بمجلة العلوم الإنسانية.

تتحلى مشكلة البحث في معرفة ما يمكن أن تضيفه الانترنت للحملات الانتخابية في الجزائر مقارنة بما تقدمه الصحافة الجزائرية من جهة ومعرفة أهم الخصائص والمميزات التي تنفرد بها الوسيلة الجديدة عن غيرها من الوسائل في مجال الدعاية الانتخابية وإلى أي مدى يمكن أن تهدد المستقبل الدعائي للصحافة المطبوعة؟

توصلت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج يمكن تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين نتائج هذه الدراسة كما يلي:

أ-أوجه الاتفاق:

1. اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة، في اهتمام الصحف الوطنية الخاصة والتلفزيون العمومي بالحملة الانتخابية من خلال ما خصص من مواضيع ومساحات لهذا الحدث.
2. اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة، في عدم التزام الصحف الوطنية الخاصة الحياد والموضوعية في معالجتهما لكل ما يتعلق بالمرشحين للانتخابات والمقاطعين لها.
3. اتفقت نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة، في اعتماد الإعلام الجزائري من صحف خاصة وتلفزيون على القوالب الخيرية في تغطية مواضيع الحملة الانتخابية.

4. اتفقت نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة، في اعتماد الصحف الوطنية على أجنداث متباينة خلال الحملة الانتخابية رغم كونها صحف خاصة.

ب- أوجه الاختلاف:

1. اختلفت نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة في اهتمام الصحف محل الدراسة بالخطابات الحزبية وتسويقها للخطاب السياسي أكثر.

2. اختلفت نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة في طبيعة المواضيع المغطاة خلال هذه الفترة.

3. اختلفت نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة في طبيعة أجنداث اليوميتين، حيث برز اهتمام "الشروق" بالأحزاب الإسلامية، كما برزت أجندة "الخبر" السلبية من الأحزاب ومن السلطة، في حين كشفت أجندة "الشروق" الإيجابية من الأحزاب الإسلامية والسلبية من الأحزاب التابعة للسلطة إلى حد ما و العلمانية.

4. اختلفت نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة في طبيعة الشخصيات الفاعلة وزيادة الاهتمام بفاعلين آخرين غير الأحزاب والمرشحين للانتخابات.

5. اختلفت نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة في استخدام الرسوم الساخرة كانعكاس للموقف السلبي من الأحزاب.

4-آفاق الدراسة:

خلال بحثنا عن كيفية معالجة يوميتي "الشروق" و"الخبر" الحملة الانتخابية لتشريعات ماي 2012 شكلاً ومضموناً، أثار انتبهنا مجموعة من التساؤلات والقضايا يمكن أن تشكل نقطة بداية للمهتمين بمجال الصحافة المكتوبة في الجزائر يمكن إنجازها فيما يلي:

1- ركزت هذه الدراسة على أجندة الوسيلة الإعلامية، وبما أن نظرية الأجندة تفترض وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين أجندة وسائل الإعلام وأجندة الجمهور، فهي بذلك تدفعنا للتساؤل عن مدى تأثير اهتمامات الجمهور على أجندة الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة؟ وهل تأخذ الصحف توجهات الجمهور بعين الاعتبار أم تركز على ما يتماشى وسياستها الإعلامية وعلى اهتمامات الجماعات الضاغطة من أصحاب السلطة والنفوذ وأصحاب المال؟

2- يستدعي التساؤل الأخير التوقف للبحث عن تأثير الممولين والمعلنين على النصوص الإعلامية المنشورة، بالتقصي عن حدود تدخلهم، فقد أثار انتبهنا عدد الإعلانات التي تعرضها الصحف الجزائرية الخاصة، فرغم كونها مصادر التمويل الوحيدة لأغلب الجرائد الخاصة إلا أنها تشكل أحد أشكال الدعم الذي يشترط في أحيان كثيرة على الصحف شروط تمس بموضوعيتها ومهنتيتها في نفس الوقت، بما يجعلها تقف بين مطرقة المعلنين وسندان المنتجين.

3- لحظ تحيز الصحف لأحزاب معينة، مثلاً تحيز "الشروق" للأحزاب الإسلامية، بالرغم من أنها ليست صحف حزبية إلا أنها تسوق كثيراً لخطاب هاته الأحزاب، هذه النتيجة تستدعي البحث عن تأثير التوجه الإيديولوجي على خيارات واهتمامات الصحف إلى جانب التأثير الاقتصادي السياسي.

4- قلة مهنية الصحف الجزائرية الخاصة يشكل أحد العقبات التي لازالت تُطرح على مستوى الإعلام المكتوب الجزائري ولا تجعله يرتقي إلى مستوى المهنية على غرار إعلام الدول الديمقراطية الذي قطع أشواطاً كبيرة. تُرجمه قلة هاته المهنية في العديد من الممارسات، فمثلاً لا يتمكن الصحفيين العاملين بقطاع الصحافة بصفة عامة من فنون الكتابة الصحفية، ذلك أن أغلب من يكتب بهذه الصحف لم يتلقى تعليم متخصص أو على الأقل دورات تكوينية تدريبية في المجال، وعليه يجب الاهتمام أكثر بذلك ومحاولة توجيه

البحث نحو معرفة مستوى تكوين الطاقم الصحفي من خلال إجراء مقابلات مع صحفيي مختلف الأقسام والوقوف على مدى جاهزيتهم وتكوينهم لتقديم التوصيات المناسبة للرقى بالعمل الإعلامي أكثر.

بما أن أغلب الصحف اليومية صحف إجبارية، تَوَسَّعَ نشاطها حيث أصبحت تعتمد على مراسليها، وعليه يجب الالتفاف أكثر إلى مصادر المعلومات وعلى رأسهم المراسلين والوقوف عند طبيعة عملهم خصوصًا وتأثيرات تكوينهم اللامتخصص على ما تقدمه صحفهم.

قائمة

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- مؤلفات :

- 1- أحمد بدر، الاتصال بال جماهير بين الأعلام والتطويع والتنمية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1998.
- 2- أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2009.
- 3- أ.لارامي، ب. فالي، البحث في الاتصال عناصر منهجية، ترجمة: ميلود سفاري وآخرون، مخبر علم اجتماع الاتصال، دط، 2004.
- 4- بسام عبد الرحمن المشاقبة، نظريات الإعلام، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
- 5- بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام البرلماني والسياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
- 6- حسن عماد مكاوي، نظريات الإعلام، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.
- 7- حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط4، 2003.
- 8- حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة أسئلة التوافق - مقارنة سوسولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب-، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 1997.
- 9- زكرياء بن صغير، الحملات الانتخابية مفهومها وسائلها وأساليبها، دار الخلدونية، الجزائر، دط، 2004.
- 10- سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009.
- 11- سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، دت.
- 12- صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط5، 2006.

- 13- عاطف عدلي العبد، نهي عاطف العبد، نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 2008.
- 14- عبد السلام أبو قحف، التسويق السياسي فن البيع- التفاوض- ، دار الجامعة الجديدة، مصر، دط، 2004.
- 15- عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001.
- 16- عبد الله بوقفة، الدستور الجزائري نشأة.تشريعا.فقهيا، دار الهدى، الجزائر، دط، 2005.
- 17- عبد الله بوقفة، آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري - دراسة مقارنة-، دار هومة، الجزائر، دط، 2002.
- 18- فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري- السلطات الثلاث-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثالث، ط2، 2004.
- 19- ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 2005.
- 20- محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 2001.
- 21- محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2010.
- 22- محمد منير حجاب، إدارة الحملات الانتخابية طريقك للفوز في الانتخابات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007.
- 23- مراد بقالم، نظام الازدواج البرلماني وتطبيقاته- دراسة مقارنة-، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2009.
- 24- مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية النظام البرلماني- النظام الرئاسي- النظام الإسلامي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، دط، 2009.
- 25- مصطفى صالح العماوي، التنظيم السياسي والنظام الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.
- 26- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة، دار القصبه للنشر، الجزائر، دط، 2004.

27- مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، ط1، 2005.

28- ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، دط، 2010.

29- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، دط، 2006.

ب- معاجم وموسوعات:

1- أوليفيه دوهاميل، إيف ميني، المعجم الدستوري، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1996.

2- جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

3- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، الجزء الثاني، ط4، 2001.

4- محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، الأردن، ط1، 2006.

5- محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، دار الفجر لنشر والتوزيع، القاهرة، مجلد 1، ط1، 2003.

6- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2008.

7- يسري دعبس، معجم المصطلحات السياسية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، دط، 2009.

ج- رسائل ومذكرات جامعية:

1- أحمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، رسالة دكتوراة دولة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2006.

2- زينب خالفة، صورة الأحزاب السياسية من خلال الانتخابات المحلية 2007 في الصحافة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة - منتوري- قسنطينة، سنة 2008.

3- عادل جربوع، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004 في التلفزيون الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة - منتوري- قسنطينة، عام 2007.

4- لحسن رزاق، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة، رسالة ماجستير، جامعة - منتوري- قسنطينة، عام 2010.

5- ليلي بولكعبيات، صورة السلطة خلال رئاسيات 2009 في الصحافة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة - منتوري- قسنطينة، عام 2010.

د- قوانين ودساتير:

1- الأمر رقم 97-08 الصادر بتاريخ 27 شوال 1417 الموافق لـ 6 مارس 1997 المعدل والمتمم بالأمر رقم 02-04 الصادر في ج.ر رقم 15/2002، بتاريخ 25 فبراير 2002.

2- قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012، يتعلق بنظام الانتخابات.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

ه- المجلات والدوريات:

1- إسماعيل مرزوق، مسيرة التجربة البرلمانية في الجزائر (عراقة..أصالة..وتقدم)، مجلة الفكر البرلماني، يصدرها مجلس الأمة، العدد 9، جويلية 2005 .

2- بوكرا إدريس، الاقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، يصدرها مجلس الأمة، العدد 9، جويلية 2005 .

3- الزاوي محمد الطيب، تنظيم الحملات الانتخابية من خلال قانون الانتخابات الجزائري، مجلة دفاتر السياسية والقانون، عدد خاص، أبريل 2011.

- 4- زكريا بن صغير، تكنولوجيا الاتصال والحملات الانتخابية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 20، 2010 .
- 5- السيد عليوة، الدعاية الانتخابية...هل تضعف المشاركة السياسية؟، مجلة العربي، صادرة عن وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد 512، يوليو 2001 .
- 6- فكاير نور الدين، ملامح طبيعة النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996، مجلة الفكر البرلماني، يصدرها مجلس الأمة، العدد 10، أكتوبر 2005 .
- 7- ناجي عبد النور، التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار -عنابة-، العدد 20، ديسمبر 2007 .

م- ملتقيات وندوات:

- 1- خرف عبد الوهاب، نماذج من الأنظمة السياسية للدول التي تأخذ بنظام المجلسين، الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية والأنظمة المقارنة، وزارة العلاقات مع البرلمان، 2000.
- 2- العربي شحط عبد القادر، وعدة جلول محمد، دعائم وخصوصيات نظام الغرفتين في الأنظمة السياسية المقارنة، الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية والأنظمة المقارنة، وزارة العلاقات مع البرلمان، 2000 .
- 3- مزود أحسن، الفصل بين السلطات في دستور 1996، وقائع الندوة الوطنية حول العلاقة بين الحكومة والبرلمان، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، الجزائر، يومي 23-24 أكتوبر 2000.

و- الجرائد اليومية:

- 1- الشروق، 15 أبريل 2012، العدد 3626.
- 2- الشروق، 16 أبريل 2012، العدد 3627.
- 3- الشروق، 17 أبريل 2012، العدد 3628.
- 4- الشروق، 18 أبريل 2012، العدد 3629.
- 5- الشروق، 19 أبريل 2012، العدد 3630.
- 6- الشروق، 20 أبريل 2012، العدد 3631.

- 7- الشروق، 21 أبريل 2012، العدد 3632.
- 8- الشروق، 22 أبريل 2012، العدد 3633.
- 9- الشروق، 23 أبريل 2012، العدد 3634.
- 10- الشروق، 24 أبريل 2012، العدد 3635.
- 11- الشروق، 25 أبريل 2012، العدد 3636.
- 12- الشروق، 26 أبريل 2012، العدد 3637.
- 13- الشروق، 27 أبريل 2012، العدد 3638.
- 14- الشروق، 28 أبريل 2012، العدد 3639.
- 15- الشروق، 29 أبريل 2012، العدد 3640.
- 16- الشروق، 30 أبريل 2012، العدد 3641.
- 17- الشروق، 02 ماي 2012، العدد 3642.
- 18- الشروق، 03 ماي 2012، العدد 3643.
- 19- الشروق، 04 ماي 2012، العدد 3644.
- 20- الشروق، 05 ماي 2012، العدد 3645.
- 21- الشروق، 06 ماي 2012، العدد 3626.
- 22- الخبر، 15 أبريل 2012، العدد 6686.
- 23- الخبر، 16 أبريل 2012، العدد 6687.
- 24- الخبر، 17 أبريل 2012، العدد 6688.
- 25- الخبر، 18 أبريل 2012، العدد 6689.
- 26- الخبر، 19 أبريل 2012، العدد 6690.
- 27- الخبر، 20 أبريل 2012، العدد 6691.
- 28- الخبر، 21 أبريل 2012، العدد 6692.
- 29- الخبر، 22 أبريل 2012، العدد 6693.
- 30- الخبر، 23 أبريل 2012، العدد 6694.

- 31- الخبر، 24 أفريل 2012، العدد 6695.
- 32- الخبر، 25 أفريل 2012، العدد 6696.
- 33- الخبر، 26 أفريل 2012، العدد 6697.
- 34- الخبر، 27 أفريل 2012، العدد 6698.
- 35- الخبر، 28 أفريل 2012، العدد 6699.
- 36- الخبر، 29 أفريل 2012، العدد 6700.
- 37- الخبر، 30 أفريل 2012، العدد 6701.
- 38- الخبر، 02 ماي 2012، العدد 6702.
- 39- الخبر، 03 ماي 2012، العدد 6703.
- 40- الخبر، 04 ماي 2012، العدد 6704.
- 41- الخبر، 05 ماي 2012، العدد 6705.
- 42- الخبر، 06 ماي 2012، العدد 6706.

و- برنامج إذاعي:

- 1- محمد بولاعة، برنامج "على وقع الحدث"، الإذاعة الجزائرية من قسنطينة ، الخميس 8/11/2012 .

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

A.Ouvrages :

- 1- Hugues portelli, Droit constitutionnel, édition Dalloz, Paris, 4^{ème} édition, 2001.
- 2- Ibtissem Garram, Terminologie juridique dans la législation algérienne, palais des livres, Blida.
- 3- Jean Paul jacqué, Droit constitutionnel et institution politiques, édition Dalloz, paris, 3^{ème} édition, 1998.
- 4- Judith Lazar, La science de la communication, édition dahlab, Alger, 2^{ème} édition, 1993.
- 5- Luc Bonneville et d'autres, Introduction aux méthodes de recherche en communication, les éditions de la chenelière , Canada, 2007.

- 6- Mohamed Boussoumah, La parenthèse des pouvoirs publics constitutionnels de 1992 à 1998, office des publications universitaires, Alger, 2005.
- 7- M'hamed Rabah, La presse Algérienne journal d'un défi, chihab édition, 2002.
- 8- Omar Aktouf, Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations- une introduction à la démarche classique et une critique-, la presse de l'université du Québec, Montréal, 1987.
- 9- Paolo Guarino, Isabella Pezzini, Les affiches électorales, les élections politiques italiennes de 2001, Analyser la communication 2 regard socio sémiotique, L'Harmattan, France, 2007.
- 10- Philippe Ardant, Institutions politiques et droit constitutionnel, LGDj, 12^{ème} édition, 2000.
- 11- Philippe J. Maarek, Communication et marketing de l'homme politique, édition litec, paris, 2001.
- 12- Pierrette Rongée, Méthodes des sciences sociales, Dalloz, paris, 2^{ème} édition, 1975.
- 13- Raymond Guillien et Jean Vincent, Lexique des termes juridiques, Dalloz, paris, 17^{ème} édition, 2010.
- 14- Ross Howard, Les médias et les élections -un manuel de reportage sur les élections-, Impacs, canada, 2005.
- 15- Valerie Sacriste, Communication et médias sociologie et l'espace médiatique, éditions Foucher, Vanves, 2007.

B. Dictionnaire et Encyclopédies :

- 1- Le grand dictionnaire encyclopédique du XXI^{ème} siècle, édition Philippe Auzou, paris, 2001.
- 2- Michel de Villiers, Armel le divellec, Dictionnaire du droit constitutionnel, édition Dalloz, paris, 7^{ème} édition, 2009.
- 3- Serge Cacy et d'autres, Dictionnaire de l'information, Armand colin, paris, 3^{ème} édition, 2008.

C. Périodiques :

- 1- Christophe de Arango, Le général et le particulier dans le droit constitutionnel moderne, Revue français de droit constitutionnel, presse universitaires de France, paris, n°74, Avril 2008.
- 2- Jean Philippe Feldman, La séparation des pouvoirs et le constitutionalisme. Mythes et réalités d'une doctrine et de ses critique, Revue français de droit constitutionnel, presse universitaire de France, paris, n°83, juillet 2010.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

A. Books :

- 1- Bernd -peter Lang, David ward, the media and election a Hand book and comparative study, Taylor and Francis group, New Jersey, 2004.
- 2- Lynda lee Kaid, Hand book of political communication research, Lawrence Erlbaum associates publishers, New Jersey, 2004.

B. Dictionaries and Encyclopedias

- 1- Dictionary of Media studies, A and c black publishers, London, 1st published, 2006.
- 2-Lynda lee Kaid, Christina Hotz-Bacha, Encyclopedia of political communication, sage publications, united states of America, 2007.
- 3- York dictionary of Law, librairie du Liban publishers, 2nd edition, 2000.

رابعا: مواقع الانترنت

1- عبد القادر عبد العالي، تقييم حالة الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

www.dohainstitute.org , 28/12/2012

2- عبد الناصر جابي، الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار.. أم ركود سياسي؟ مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي 17، أكسفورد 2007،

www.arabsfordemocracy.org, 27/09/2012

3- <http://ar.wikipedia.org>, 12/07/2012.

4- www.9alam.com, 12/07/2012.

4- Holli A .semetko, Election campaigns-balance and the mass media, Harvard-world bank work shop, 29-31st may 2008, Emory university,

www.hks.harvard.edu, 22/12/2012.

5- Institut national démocratique pour les affaires internationales, observation de la campagne électorale – élections législatives, Maroc, septembre 2002,

www.gndem.org, 22/12/2012 .

6- Reporters sans frontières, Guide pratique des journalistes en période électorale, organisation internationale de francophonie, paris,

www.francophonie.org, 22/12/2012.

قائمة الملاحق

- ملحق رقم (01): استمارة تحليل المحتوى
- ملحق رقم (02): نماذج من يوميتي "الشروق" و"الخبر"
- ملحق رقم (03): يتضمن نتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني
- ملحق رقم (05): ملخصات الدراسة
 - أ- ملخص الدراسة باللغة العربية
 - ب- ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
 - ج- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

ملحق رقم (01):
استمارة تحليل المحتوى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 3
كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري
قسم الصحافة

استمارة تحليل محتوى:

المعالجة الإعلامية للحملة الانتخابية

لتشريعات 2012 في الصحافة الجزائرية

دراسة تحليلية لمحتوى يومي "الشروق" و "الخبر"

إشراف:
أ.د/ إدريس بولكعبيات

إنجاز:
شهيناز زياد

السنة الجامعية: 2012 / 2013

جدول (06): يبين مواضيع الحملة في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
		%	ك	%	ك	
						القضايا المتعلقة بالانتخابات
						القضايا المتعلقة بالحملة
						استخدام التكنولوجيا في الحملة
						العنف خلال الحملة
						الخطاب الحزبي
						المقاطعين للانتخابات
						قانون الانتخابات
						اللجان المراقبة للانتخابات
						الملاحظين الدوليين
						حق الرد والتصحيح
						Σ

جدول (07): يبين مواضيع القضايا المتعلقة بالانتخابات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
%	ك	%	ك	%	ك	
						القوائم الانتخابية والتنظيم الانتخابي
						توفير الأمن
						تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة
						المقصيون من الانتخابات
						عزوف المواطن ورفض الأحزاب
						الرهان الانتخابي والحث على المشاركة
						مصادقية الانتخابات
						حياد السلطة
						نقد السلطة والتشكيك في نزاهة الانتخابات
						انطلاق عملية الانتخابات في الخارج
						Σ

جدول (08): يبين مواضيع القضايا المتعلقة بالحملة في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
%	ك	%	ك	%	ك	
						نشاطات المترشحين والأحزاب
						دعم المترشحين والأحزاب
						الأساليب والوسائل المستخدمة لكسب الأصوات
						وصف الحملة
						مترشحي القوائم
						اللوحات والصور الاشهارية
						التجمعات الشعبية
						الإجراءات الأمنية خلال التجمعات
						إخفاء صور المرشحات من القوائم
						تنشيط الحملة لأكثر من حزب
						ميادين صرف أموال الأحزاب خلال الحملة
						تمويل الحملة
						استفزاز الصحافة
						مواضيع أخرى عن الحملة
						Σ

جدول (09): يبين مواضيع استخدام التكنولوجيا في الحملة في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
		%	ك	%	ك	
						استخدام التواصل الالكتروني
						تجاهل التواصل الالكتروني
						Σ

جدول (10): يبين مواضيع العنف خلال الحملة في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
		%	ك	%	ك	
						المواجهات بين أنصار القوائم الانتخابية والأحزاب
						الاعتداء على المرشحين
						الاعتداء على اللجان المراقبة للانتخابات
						الاعتداء على الصور واللوحات الاشهارية
						المواجهات الداخلية للأحزاب
						سرقة ومهاجمة مداومات ومقرات المترشحين والأحزاب
						أعمال الشغب أثناء التجمعات
						استنكار الاعتداءات على الأحزاب
						التحقيقات الأمنية حول الاعتداءات
						احتجاجات المواطن على قوائم التأطير
						Σ

قائمة الملاحق

جدول (11): يبين مواضيع الخطاب الحزبي في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
		%	ك	%	ك	
						اجتماعي
						اقتصادي
						سياسي
						نقد الخطاب الحزبي والأحزاب
						Σ

جدول (12): يبين مواضيع المقاطعين للانتخابات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
		%	ك	%	ك	
						الدعوة لمقاطعة الانتخابات
						نقد المقاطعين للسلطة
						نقد المقاطعين
						Σ

جدول (13): يبين مواضيع قانون الانتخابات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان المواضيع
		%	ك	%	ك	
						قانون الانتخابات وصلاحيات البرلمان القادم
						خرق قانون الانتخابات
						خرق الإدارة للقانون
						الدعوة لاحترام قانون الانتخابات
						معاقبة الأحزاب المخالفة للقانون
						Σ

قائمة الملاحق

جدول (14): يبين مواضيع اللجان المراقبة للانتخابات في يومي الشروق والخبر

المواضيع		اليوميتان		الشروق		الخبر		Σ	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عمل اللجان									
التسهيلات والوسائل المسخرة للجان المحلية									
شكوى المترشحين والأحزاب									
شكوى ومطالب اللجان									
استقالة وتجميد عمل اللجان									
اتهام اللجان للإدارة									
الخلافات داخل اللجان									
الخلافات مع الوزارة									
نقد لجان الانتخابات									
Σ									

جدول (15): يبين مواضيع الملاحظين الدوليين في يومي الشروق والخبر

المواضيع		اليوميتان		الشروق		الخبر		Σ	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عمل الملاحظين									
عدم التزام الملاحظين بعملية المراقبة									
أعضاء وفد الملاحظين									
الخلاف مع اللجان المراقبة									
Σ									

جدول (16): يبين حق الرد والتصحيح في يومي الشروق والخبر

المواضيع		اليوميتان		الشروق		الخبر		Σ
		ك	%	ك	%	ك	%	
حق الرد								
التصحيح								
Σ								

جدول (17): يبين الخطاب الاجتماعي للأحزاب في يومي الشروق والخبر

الأحزاب			اليوميتان			الشروق			الخبر			Σ
			ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت	
جبهة التحرير الوطني												
التجمع الوطني الديمقراطي												
تكتل الجزائر الخضراء												
جبهة القوى الاشتراكية												
قوائم الأحرار												
حزب العمال												
الجبهة الوطنية الجزائرية												
جبهة العدالة والتنمية												
الحركة الشعبية الجزائرية												
حزب الفجر الجديد												
الحزب الوطني للتضامن والتنمية												
جبهة التغيير												
حزب عهد 54												
التحالف الوطني الجمهوري												
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية												
اتحاد القوى الديمقراطية												

قائمة الملاحق

									والاجتماعية
									التجمع الجزائري
									التجمع الوطني الجمهوري
									الحركة الوطنية للأمل
									جبهة المستقبل
									حزب الكرامة
									حركة المواطنين الأحرار
									حزب الشباب
									حزب النور الجزائري
									حركة التجديد الجزائري
									الجبهة الوطنية الديمقراطية
									الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوثام
									حركة الانفتاح
									بقية الأحزاب
									دون تحديد
									Σ

جدول (18): يبين الخطاب الاقتصادي للأحزاب في يومي الشروق والخبر

Σ			الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
									جبهة التحرير الوطني
									التجمع الوطني الديمقراطي
									تكتل الجزائر الخضراء
									جبهة القوى الاشتراكية
									قوائم الأحرار
									حزب العمال
									الجبهة الوطنية الجزائرية
									جبهة العدالة والتنمية

قائمة الملاحق

									الحركة الشعبية الجزائرية
									حزب الفجر الجديد
									الحزب الوطني للتضامن والتنمية
									جبهة التغيير
									حزب عهد 54
									التحالف الوطني الجمهوري
									الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
									اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
									التجمع الجزائري
									التجمع الوطني الجمهوري
									الحركة الوطنية للأمل
									جبهة المستقبل
									حزب الكرامة
									حركة المواطنين الأحرار
									حزب الشباب
									حزب النور الجزائري
									حركة التجديد الجزائري
									الجبهة الوطنية الديمقراطية
									الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوثام
									حركة الانفتاح
									بقية الأحزاب
									دون تحديد
									Σ

قائمة الملاحق

جدول (19): يبين الخطاب السياسي للأحزاب في يومي الشروق والخبر

Σ			الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
									جبهة التحرير الوطني
									التجمع الوطني الديمقراطي
									تكتل الجزائر الخضراء
									جبهة القوى الاشتراكية
									قوائم الأحرار
									حزب العمال
									الجبهة الوطنية الجزائرية
									جبهة العدالة والتنمية
									الحركة الشعبية الجزائرية
									حزب الفجر الجديد
									الحزب الوطني للتضامن والتنمية
									جبهة التغيير
									حزب عهد 54
									التحالف الوطني الجمهوري
									الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
									اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
									التجمع الجزائري
									التجمع الوطني الجمهوري
									الحركة الوطنية للأمل
									جبهة المستقبل
									حزب الكرامة
									حركة المواطنين الأحرار
									حزب الشباب
									حزب النور الجزائري
									حركة التجديد الجزائري

قائمة الملاحق

									الجبهة الوطنية الديمقراطية
									الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
									حركة الانفتاح
									بقية الأحزاب
									دون تحديد
									∑

جدول (20): يبين الأسلوب الايجابي للخطاب الحزبي في يومي الشروق والخبر

∑		الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب	
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%		ك
									جبهة التحرير الوطني
									التجمع الوطني الديمقراطي
									تكتل الجزائر الخضراء
									جبهة القوى الاشتراكية
									قوائم الأحرار
									حزب العمال
									الجبهة الوطنية الجزائرية
									جبهة العدالة والتنمية
									الحركة الشعبية الجزائرية
									حزب الفجر الجديد
									الحزب الوطني للتضامن والتنمية
									جبهة التغيير
									حزب عهد 54
									التحالف الوطني الجمهوري
									الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية

قائمة الملاحق

									اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
									التجمع الجزائري
									التجمع الوطني الجمهوري
									الحركة الوطنية للأمل
									جبهة المستقبل
									حزب الكرامة
									حركة المواطنين الأحرار
									حزب الشباب
									حزب النور الجزائري
									حركة التجديد الجزائري
									الجبهة الوطنية الديمقراطية
									الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
									حركة الانفتاح
									بقية الأحزاب
									دون تحديد
									Σ

جدول (21): يبين الأسلوب السلبي للخطاب الحزبي في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب	
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%		ك
									جبهة التحرير الوطني
									التجمع الوطني الديمقراطي
									تكتل الجزائر الخضراء
									جبهة القوى الاشتراكية
									قوائم الأحرار
									حزب العمال
									الجبهة الوطنية الجزائرية
									جبهة العدالة والتنمية

قائمة الملاحق

									الحركة الشعبية الجزائرية
									حزب الفجر الجديد
									الحزب الوطني للتضامن والتنمية
									جبهة التغيير
									حزب عهد 54
									التحالف الوطني الجمهوري
									الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
									اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
									التجمع الجزائري
									التجمع الوطني الجمهوري
									الحركة الوطنية للأمل
									جبهة المستقبل
									حزب الكرامة
									حركة المواطنين الأحرار
									حزب الشباب
									حزب النور الجزائري
									حركة التجديد الجزائري
									الجبهة الوطنية الديمقراطية
									الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
									حركة الانفتاح
									بقية الأحزاب
									دون تحديد
									Σ

قائمة الملاحق

جدول (22): يبين الاتجاه حيال الأحزاب في يوميّتي الشروق والخبر

Σ						الخبر						الشروق						اليوميتان الأحزاب
سليبي		محايد		ايجابي		سليبي		محايد		ايجابي		سليبي		محايد		ايجابي		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
																		جبهة التحرير الوطني
																		التجمع الوطني الديمقراطي
																		تكتل الجزائر الخضراء
																		جبهة القوى الاشتراكية
																		قوائم الأحرار
																		حزب العمال
																		الجبهة الوطنية الجزائرية
																		جبهة العدالة والتنمية
																		الحركة الشعبية الجزائرية
																		حزب الفجر الجديد
																		الحزب الوطني للتضامن والتنمية
																		جبهة التغيير
																		حزب عهد 54
																		التحالف الوطني الجمهوري
																		الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
																		اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية

قائمة الملاحق

																		التجمع الجزائري
																		التجمع الوطني الجمهوري
																		الحركة الوطنية للأمل
																		جبهة المستقبل
																		حزب الكرامة
																		حركة المواطنين الأحرار
																		حزب الشباب
																		حزب النور الجزائري
																		حركة التجديد الجزائري
																		الجبهة الوطنية الديمقراطية
																		الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
																		حركة الانفتاح
																		بقية الأحزاب
																		دون تحديد
																		Σ

قائمة الملاحق

جدول (23): يبين الاتجاه حيال المقاطعين في يومي الشروق والخبر

Σ				الخبر						الشروق						اليوميتان		
سلي		محايد		ايجابي		سلي		محايد		ايجابي		سلي		محايد			ايجابي	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		%	ك
																		المقاطعين
																		Σ

قائمة الملاحق

جدول (24): يبين الاتجاه حيال الحملة في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان الاتجاه
		%	ك	%	ك	
						ايجابي
						محايد
						سلي
						Σ

جدول (25): يبين الفاعلين في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان الفاعلين
		%	ك	%	ك	
						القادة والمتحدثون الرسميون باسم الأحزاب السياسية
						المرشحين للانتخابات
						أعضاء الأحزاب السياسية
						مقاطعين للانتخابات
						اللجان المحلية
						اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات
						الهيئة القضائية المكلفة بالإشراف القضائي على الانتخابات
						وزارة الداخلية
						رئيس الجمهورية
						أعضاء الحكومة
						سلطات محلية
						ملاحظين دوليين
						المواطن
						منظمات مجتمع مدني
						المقصبون من الانتخابات
						شخصيات
						آخرون
						Σ

قائمة الملاحق

جدول (26): يبين مصادر المعلومات في يوميّتي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان	المصدر
%	ك	%	ك	%	ك		
							تحرير مركزي
							مراسلون
							وكالة الأنباء الجزائرية
							الإذاعة الوطنية
							الانترنت
							دون توقيع
							Σ

جدول (27): يبين المساحة الإجمالية المخصصة للحملة الانتخابية في يوميّتي الشروق والخبر

المساحة	اليوميتان
	الشروق
	الخبر
	Σ

قائمة الملاحق

جدول (28): يبين الصفحات التي توزعت عليها تغطية الحملة الانتخابية في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان
%	ك	%	ك	%	ك	الصفحة
						صفحة أولى
						02
						03
						04
						05
						06
						07
						08
						09
						10
						11
						14
						15
						17
						19
						21
						23
						27
						صفحة أخيرة
						Σ

قائمة الملاحق

جدول (29): يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوئها الحملة الانتخابية في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان
%	ك	%	ك	%	ك	
						خبر
						تقرير
						استطلاع
						حديث
						مقال
						مقال افتتاحي
						تعليق
						عمود
						صورة
						كاريكاتير
						Σ

جدول (30): يبين استخدام الصور والرسوم في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان
%	ك	%	ك	%	ك	
						صور ورسوم
						الصور
						الرسوم
						Σ

قائمة الملاحق

جدول (31): يبين المساحة المخصصة للأحزاب في يوميّتي الشروق والخبر

Σ			الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
									جبهة التحرير الوطني
									التجمع الوطني الديمقراطي
									تكتل الجزائر الخضراء
									جبهة القوى الاشتراكية
									قوائم الأحرار
									حزب العمال
									الجبهة الوطنية الجزائرية
									جبهة العدالة والتنمية
									الحركة الشعبية الجزائرية
									حزب الفجر الجديد
									الحزب الوطني للتضامن والتنمية
									جبهة التغيير
									حزب عهد 54
									التحالف الوطني الجمهوري
									الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
									اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
									التجمع الجزائري
									التجمع الوطني الجمهوري
									الحركة الوطنية للأمل
									جبهة المستقبل
									حزب الكرامة
									حركة المواطنين الأحرار

قائمة الملاحق

									حزب الشباب
									حزب النور الجزائري
									حركة التجديد الجزائري
									الجبهة الوطنية الديمقراطية
									الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
									حركة الانفتاح
									بقية الأحزاب
									دون تحديد
									Σ

قائمة الملاحق

جدول (32): يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوئها مواضيع الأحزاب في يومي الشروق والخبر

Σ										الخبر										الشروق																
صورة		تعليق		استطلاع		حديث		تقرير		خبر		صورة		تعليق		استطلاع		حديث		تقرير		خبر		صورة		تعليق		استطلاع			حديث		تقرير		خبر	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		%	ك	%	ك	%	ك
																																				جبهة التحرير الوطني
																																				التجمع الوطني الديمقراطي
																																				تكتل الجزائر الخضراء
																																				جبهة القوى الاشتراكية
																																				قوائم الأحرار
																																				حزب العمال
																																				الجبهة الوطنية الجزائرية
																																				جبهة العدالة والتنمية
																																				الحركة الشعبية الجزائرية
																																				حزب الفجر الجديد
																																				الحزب الوطني للتضامن والتنمية
																																				جبهة التغيير
																																				حزب عهد 54
																																				التحالف الوطني الجمهوري

جدول (33): بين الصفحة الأولى لكل حزب في يوميتي الشروق والخبر

Σ			الخبر			الشروق			اليوميتان الأحزاب
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
									جبهة التحرير الوطني
									التجمع الوطني الديمقراطي
									تكتل الجزائر الخضراء
									جبهة القوى الاشتراكية
									قوائم الأحرار
									حزب العمال
									الجبهة الوطنية الجزائرية
									جبهة العدالة والتنمية
									الحركة الشعبية الجزائرية
									حزب الفجر الجديد
									الحزب الوطني للتضامن والتنمية
									جبهة التغيير
									حزب عهد 54
									التحالف الوطني الجمهوري
									الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
									اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية
									التجمع الجزائري
									التجمع الوطني الجمهوري
									الحركة الوطنية للأمل
									جبهة المستقبل
									حزب الكرامة
									حركة المواطنين الأحرار
									حزب الشباب
									حزب النور الجزائري

قائمة الملاحق

									حركة التجديد الجزائري
									الجبهة الوطنية الديمقراطية
									الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
									حركة الانفتاح
									بقية الأحزاب
									Σ

قائمة الملاحق

جدول (34): يبين الصور والرسوم الخاصة بالأحزاب في يومي الشروق والخبر

Σ			الخبر						الشروق						اليوميتان الأحزاب			
			صور			رسوم			صور			رسوم						
ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	ت	%	ك	
																		جبهة التحرير الوطني
																		التجمع الوطني الديمقراطي
																		تكتل الجزائر الخضراء
																		جبهة القوى الاشتراكية
																		قوائم الأحرار
																		حزب العمال
																		الجبهة الوطنية الجزائرية
																		جبهة العدالة والتنمية
																		الحركة الشعبية الجزائرية
																		حزب الفجر الجديد
																		الحزب الوطني للتضامن والتنمية
																		جبهة التغيير
																		حزب عهد 54
																		التحالف الوطني الجمهوري
																		الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية
																		اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية

قائمة الملاحق

																			التجمع الجزائري
																			التجمع الوطني الجمهوري
																			الحركة الوطنية للأمل
																			جبهة المستقبل
																			حزب الكرامة
																			حركة المواطنين الأحرار
																			حزب الشباب
																			حزب النور الجزائري
																			حركة التجديد الجزائري
																			الجبهة الوطنية الديمقراطية
																			الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
																			حركة الانفتاح
																			بقية الأحزاب
																			Σ

قائمة الملاحق

جدول (35): يبين المساحة المخصصة للمقاطعين للانتخابات في يومي الشروق والخير

Σ		الخير		الشروق		اليوميتان الأعداد
%	ك	%	ك	%	ك	
						1
						2
						3
						4
						5
						6
						7
						8
						9
						10
						11
						12
						13
						14
						15
						16
						17
						18
						19
						20
						21
						Σ

قائمة الملاحق

جدول (36): يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوءها مواضيع المقاطعين للانتخابات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان القالب
%	ك	%	ك	%	ك	
						خبر
						تقرير
						استطلاع
						حديث
						مقال
						مقال افتتاحي
						تعليق
						عمود
						صورة
						كاريكاتير
						Σ

جدول (37): يبين الصفحة الأولى للمقاطعين للانتخابات

في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان مواضيع
%	ك	%	ك	%	ك	
						المقاطعون
						Σ

جدول (38): يبين الصور والرسوم الخاصة بالمقاطعين للانتخابات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان صور ورسوم
%	ك	%	ك	%	ك	
						صور
						رسوم
						Σ

قائمة الملاحق

جدول (39): يبين المساحة المخصصة للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميات الأعداد
%	ك	%	ك	%	ك	
						1
						2
						3
						4
						5
						6
						7
						8
						9
						10
						11
						12
						13
						14
						15
						16
						17
						18
						19
						20
						21
						Σ

قائمة الملاحق

جدول (40): يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوءها مواضيع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان القلب
%	ك	%	ك	%	ك	
						خبر
						تقرير
						استطلاع
						حديث
						مقال
						مقال افتتاحي
						تعليق
						عمود
						صورة
						كاريكاتير
						Σ

جدول (41): يبين الصور والرسوم الخاصة باللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان صور ورسوم
%	ك	%	ك	%	ك	
						صور
						رسوم
						Σ

قائمة الملاحق

جدول (42): يبين المساحة المخصصة للملاحظين الدوليين في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليومياتان الأعداد
%	ك	%	ك	%	ك	
						1
						2
						3
						4
						5
						6
						7
						8
						9
						10
						11
						12
						13
						14
						15
						16
						17
						18
						19
						20
						21
						Σ

قائمة الملاحق

جدول (43): يبين الأنواع الصحفية التي عولجت في ضوءها مواضيع الملاحظين الدوليين في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان القالب
%	ك	%	ك	%	ك	
						خبر
						تقرير
						استطلاع
						حديث
						مقال
						مقال افتتاحي
						تعليق
						عمود
						صورة
						كاريكاتير
						Σ

جدول (44): يبين الصور والرسوم الخاصة بالملاحظين الدوليين في يومي الشروق والخبر

Σ		الخبر		الشروق		اليوميتان صور ورسوم
%	ك	%	ك	%	ك	
						صور
						رسوم
						Σ

ملحق رقم (04): ملخصات الدراسة

أ- ملخص الدراسة باللغة العربية.

ب- ملخص الدراسة باللغة الفرنسية .

ج- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.

ملخص الدراسة

1- إشكالية الدراسة:

يتمحور موضوع دراستنا حول معالجة الصحافة الجزائرية الخاصة للحملة الانتخابية لتشريعات ماي 2012، لمعرفة الدور الوظيفي البنائي الذي تلعبه هذه الصحف خلال هذا الحدث الاستثنائي، من خلال التساؤل التالي:

كيف غطت يوميتا الشروق والخبر الحملة الانتخابية لتشريعات 10 ماي 2012 من حيث الشكل والمضمون؟

2- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. رصد وتحليل المعالجة الإعلامية ليوميتي " الشروق " و " الخبر " تجاه الحملة الانتخابية لتشريعات ماي 2012 .

2. معرفة مدى تحقيق الحياد الإعلامي خلال تغطية نشاطات الأحزاب والمرشحين .

3. المقارنة بين يوميتي " الشروق " و " الخبر " لمعرفة ما إذا اعتمدتا على أجندتين متباينتين .

3- فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار الفرض التالي:

① عاجلت يوميتا " الشروق " و " الخبر " الحملة الانتخابية لتشريعات 2012 وفق أجندتين مختلفتين .

4- منهج الدراسة:

تندرج دراستنا ضمن الدراسات الوصفية، حيث وظفت المنهج الكمي والمنهج المقارن .

5- مجتمع الدراسة:

تم اختيار يوميتي " الشروق " و " الخبر " كمجتمع لاجراء الدراسة . وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمفردات الدراسة المشكلة من 42 مفردة، موزعة بالتساوي بين اليوميتين أي 21 عددًا من يومية " الشروق " و 21 عددًا من يومية " الخبر "، على امتداد الفترة القانونية للحملة الانتخابية من 15 أفريل إلى 6 ماي 2012 .

6- تحليل المحتوى أداة لجمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أداة تحليل المحتوى لجمع البيانات ، وقد قُسمت استمارة تحليل المحتوى إلى وحدات تحليل وفئات تحليل بما يتلائم وفرضية الدراسة وأهدافها.

7- نتائج الدراسة:

إن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يتمثل في:

1. عاجلت يوميتا " الشروق " و " الخبر " الحملة الانتخابية لتشريعات 2012 وفق أجندتين مختلفتين، حسب ما أكدته المعطيات الإحصائية .
2. أكدت النتائج الجزئية عدم التزام اليوميتين الحياد الإعلامي خلال تغطية نشاطات الأحزاب والمرشحين، حيث جانبنا الموضوعية في تعاملهما مع هذا الحدث .
3. تبنت "الخبر" أجندة خفية مختلفة عن أجندة " الشروق"، حيث عكست موقفًا معارضًا للسلطة وسلبيًا من الأحزاب، في حين عكست " الشروق " أجندة إيجابية من الأحزاب الإسلامية وسلبية في عمومها من باقي الأحزاب.

Résumé de l'étude

1- Problématique :

L'objet de notre étude se concentre sur le traitement de la presse Algérienne privée à la campagne électorale des élections législatifs mai 2012, pour savoir le rôle fonctionnel structurel joué par ces journaux au cours de cet événement exceptionnel à travers la question suivante :

Comment les deux quotidiens « Echourouk » et « El-Khabar » ont couvert la campagne législatif 10 mai 2012 en termes de forme et de contenu ?

2- Objectifs :

L'étude vise à atteindre les objectifs suivants :

1. Observer et analyser le traitement médiatique de deux quotidiens « Echourouk » et « El-Khabar » durant la campagne législative mai 2012.
2. Découvrir comment atteindre la neutralité médiatique pendant la couverture des activités des partis politiques et des candidats.
3. Faire une comparaison entre les deux quotidiens pour découvrir s'ils ont adopté deux agendas différents.

3- Hypothèse :

L'étude vise à tester l'hypothèse suivante :

① Les deux quotidiens « Echourouk » et « El-Khabar » ont traité la campagne électorale de l'élection législative 2012 selon deux agendas différents.

4- Méthode :

Cette étude s'incorpore parmi les études descriptives, elle a investi la méthode quantitative et la méthode comparative.

5- Champ de recherche :

Les deux quotidiens « Echourouk » et « El-Khabar » ont été choisis comme un champ de recherche. Cette étude a utilisée tous les numéros publiés durant la période légale de la campagne limitée par 21 jours, qui démarre le 15 avril jusqu'au 6 mai.

6- L'analyse de contenu l'outil de collecte des données :

L'étude a été basée sur l'analyse de contenu comme un outil de recueil des données. Le formulaire a été divisé aux catégories et unités d'analyses, adéquat l'hypothèse de l'étude et ses objectifs.

7- Résultats :

Les principaux résultats de l'étude sont:

1. Suivant l'affirmation des données statistiques, les deux quotidiens « Echourouk » et « El-Khabar » ont traité la campagne électorale de l'élection législative 2012 selon deux différents agendas.
2. Les résultats partiels ont affirmé que les deux quotidiens n'ont pas commis la neutralité médiatique au cours de la couverture des activités des partis politiques et des candidats, où ils ont côtoyé l'objectivité dans le traitement de cet événement.
3. « El-Khabar » a adoptée un différent furtif agenda de celui de « Echourouk », où elle a inversé une position opposée au pouvoir et négative pour les partis politiques, en moment où « Echourouk » à inversé un Positif agenda du partis politiques islamiques et généralement négative des autres partis politiques.

Summary of the study

1- Statement of the Problem:

The subject of our study focuses on the treatment of the Algerian press for the legislative campaign May 2012, in order to know the structural functional role played by these newspapers during this exceptional event through the following question:

How « Echourouk » and « El-khabar » dailies covered the electoral campaign of the legislation May 10th 2012 from the form and substance?

2- Aims of the study :

The study attempts to achieve the following aims:

1. Monitoring and analyzing the media treatment of « Echourouk » and « El-khabar » dailies of the legislative campaign May 2012.
2. Find out how to achieve media neutralism while covering the activities of political parties and candidates.
3. Make a comparison between « Echourouk » and « El-khabar » dailies to discover if they have adopted two different agendas.

3- Hypothesis :

The study attempts to test the following hypothesis:

① « Echourouk » and « El-khabar » dailies have treated the electoral campaign of the legislation 2012 with two different agendas.

4- Method :

This study is incorporated within the descriptive studies, where it recruited the quantitative and the comparative methods.

5- Research field:

« Echourouk » and « El-khabar » dailies had been chosen as a field to make the study. It had been used all the numbers published through the legal period of the electoral campaign restricted by 21 days, that starts from April 15th till May 6th.

6-Content analysis data collection tool:

The study was based on content analysis as a tool to collect data. The application of content analysis was divided to units and categories of analysis to fit the study of hypothesis and its aims.

7-The results:

The most important results of the study are:

1. « Echourouk » and « El-khabar » dailies have treated the legislative campaign 2012 with two different agendas according to the confirmation of statistics data.
2. The partial results proved that both dailies have not committed the media neutralism while covering the activities of political parties and candidates; they were beside the objectivity in dealing with this event.
3. « El-khabar » had a different invisible agenda than « Echourouk » where it inverted an opposite position for the authority and negative for the political parties, while « Echourouk » reversed a positive agenda for the Islamic political parties; in the other hand it reversed a negative one for the other political parties.